

Σ

الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Γ

كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة محمد خيضر
-بسكرة-

مسألة الربنية في الجملة العربية

مذكرة ماجستير في علوم اللسان العربي

إشراف الأستاذ الدكتور:
محمد خان

إعداد الطالبة:
ربيعة حمادي

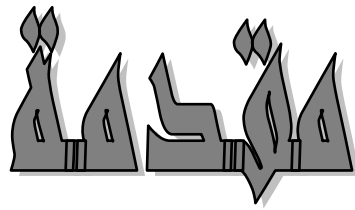
السنة الجامعية: 2004-2005

σ

γ

شكر و عرفان

أتقدم بخالص شكري و عرفاني..
إلى كل من قدم لي
نورا من فكر أو تصويبا لخطأ، بهذا الجهد المقل..
و أخص بالذكر: الأستاذ المشرف الدكتور محمد خان
الذي لم يبخل علي بوقته و جهده بغية استكمال هذا البحث و
إخراجه.
كما لا يفوتني تقديم خالص تشكراتي إلى أستاذي الفاضل
عباس بن يحي
الذي أخذ بيدي في كل صغيرة و كبيرة .
و لله الحمد و الشكر من قبل و من بعد..
إنه نعم المولى و نعم النصير .



مقدمة :

إنّ التّراث العربي بشموليته الحضارية، لا يعدو أن يكون مخزوننا ذاكريا ومعرفيا أحق بالدراسة بغية الكشف عن أسرارهِ، والبحث الدقيق في أغواره ذلك أن علماءنا الأفاضل قد تركوا لنا تراثا علميا أضحى مفخرة لهذه الأمة الخالدة ، تزخر صحائفه بفنون العبقريات، ويحفل تاريخه بفكره الخلاق، والذي كان محط انشغال علمائنا الأوائل في شتى أصناف العلوم والآداب والتي تدعوا إلى النظر، والتدبّر، والتفكّر.

ويأتي في طليعة هذا التّراث اللّغة باعتبارها أهم وسيلة لدى الإنسان للتّعبير عن الفكرة التي تخطر بذهنه، بغية توصيل المعنى الذي يريده. فإنّه كان لزاما على دراسي العربية وباحثيها استعراض قضاياها الصّوتية، والصّرفية، والنّحوية والدّالالية ؛ وذلك بالتوجه إلى دراسة خصائصها ومميزاتها التي تختلف فيها كل لغة عن اللّغات الأخرى، كما اختلفت قبل لّمّا نزل القرآن بها، فصارت بعدئذ عالمية مقدسة، نمت وشاعت بين ملايين البشر، وانتشرت في أصقاع الأرض، تزخر بالبلاغة والبيان حيناً وبالإعجاز أحيانا أخرى في تجانس منقطع النظير.

والنّحو واحد من أصول هذه اللّغة باعتباره المعين الذي ترتع في حوضه خصائصها وتتّضح ضمنه سماتها؛ إذ بفضل حفظ هذا الموروث العريق، وبفضله برزت قدرات علمائنا لاسيما المبكّرين منهم « إذ خصت جميع دراساتهم في هذا الميدان للشّرف والإخلاص معا بعيدة عن الأهواء والتّرهات؛ تخضع للشّواهد الموثوق بصحتها، التي لها قياسات مستمدة من كتابنا الخالد، ألا وهو القرآن الكريم ومن لغتنا العربية العريقة التي تقوم على معايير ثابتة وحقائق منطقية لا تقبل الشكّ»⁽¹⁾، فقد نظموا القواعد التي تنتظم وفقها الوحدات الدّالة في الجمل والعبارات، فدرسوا العلاقات بين الكلمات، ووظيفتها في

(1) فتحي عبد الفتاح الدجني، الجملة النحوية – نشأة وتطورا وإعرابا، مكتبة الفلاح الكويت، ط1، 1978، ص 06.

التراكيب النحوية داخل النصوص الشعرية أو النثرية، ولم يقفوا عند وصف الأبعاد الشكلية لتراكيب اللغة بل ضموا إلى هذا استكناه أسرارها فتمكّنوا بذلك من عقد أوامر القربى "النسبة بين المتباعدات" الشكلية، وهم في رصدهم الأمين للسّمات الشكلية وتقربهم للمتباعدات استنادا إلى عمق التراكيب ونسبة ما بينها أبرزوا شخصية اللغة ذاتيتها، التي لا تتغير أو تتلون نسبة ما بين عناصرها المفردة وتركيبها مع تحوّر الأشكال وتلون الظواهر.

غير أنّ صنيعهم هذا لا يبين صفة التغيير والتضييق، كونهم انطلقوا في بحثهم من أمور شكلية وقعدوا على إثرها قواعدهم وأصدروا أحكامهم، تأخذ بالظاهرة الإعرابية وحركتها، الفتحة، والضمة، والكسرة. لينتهوا إلى تصنيف الأبواب النحوية منها والمتمثلة في: المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات متبوعين في ذلك العلاقات النحوية: الفاعلية، المفعولية والإضافة. متأثرين بنظرية العامل والمعمول التي اعتمدوا عليها في تخريجاتهم النحوية.

إنّ المنهج السليم في مجال الدرس النحوي الذي ينبغي اتّباعه بغية الوصول إلى الغاية المرجوة، هو الابتعاد عن النظرة الجزئية، القاصرة على الحركات الأعرابية. والانشغال الحقيقي بالمهمة الأساسية للنحو بالتوعّل وعدم صرف النظر عن القرائن وتضافرها اللفظية منها أو المعنوية، التي تتكفل بحفظ نظام اللغة المتكامل من حيث قواعده الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية. التي تتفاعل فيما بينها بغية إيضاح المعنى .

وهو المنهج الذي ارتضاه الإمام "عبد القاهر الجرجاني" (ت471هـ)، ونوّه به في أثناء عرضه لنظرية "التعليق"، وشاعت صيغته واكتمل في دراسات "تمام حسان" للغة العربية من حيث المعنى والمبنى، واصفا إياه بنظرية "تضافر القرائن" التي خلّص فيها إلى أنّ المعنى يأتي في المقام الأوّل ثم يليه الشكّل (أي المبنى) في المقام الثاني.

ومن بين القرائن المتضافرة قرينة "الرتبة" أو كما أرتأى القدماء تسميتها في الدرس اللغوي "التقديم والتأخير، إذ تعد قرينة لفظية تركّز على قرائن الإسناد والتلازم والعلامة

الإعرابية، والتضام والسياق.... وغيرها، لتشكل فيما بينها رحماً موصولة بغية تحقيق وظيفة الترابط بين عناصر الجملة العربية.

ولقد ظلت هذه القرينة- أي الرتبة - من القضايا القائمة في النحو العربي، فجاءت في ثنايا المصنّفات التراثية القديمة متناثرة ومتفرقة ضمن الأبواب النحوية، لم يفرّد لها النحاة باباً ولا مبحثاً في دراستهم؛ فقلّما نجد منهم من لمّ شملها بالشّرح المستفيض في أوجهها المختلفة، ومظاهرها المتعدّدة واكتفوا فيما عرضوا بالإشارة إليها ببعض الملاحظات في أثناء عرضهم لحالات التّقديم والتّأخير بين عناصر الجملة، سواء أكان ذلك من باب الإيجاب أو الجواز، وهي نتف قليلة، كتقدّم المبتدأ على الخبر والفاعل على الفعل.

ومما جاء في درسه النحوي كذلك، استعراض الخلاف الناشئ بين المدرستين البصرية والكوفية حول نظام الجملة العربية القائم على فكرة الصّدارة، كما أشار إلى ذلك "سيبويه" (ت180هـ) ، فالجملة عنده نوعان: جملة فعلية متصدرة بفعل، وأخرى اسمية مبدوءة باسم. فكانت أحكامهم تابعة لذلك ولم تكن نابعة من العودة إلى النصّ اللّغوي واستقرائه.

أمّا الدراسون المحدثون، فقد لفتت أنظارهم مسألة الرتبة، فعالجها بعضهم ودرسوها وفق منظور جديد؛ يرى فيه أن حرية الرتبة في العربية من أهمّ الإمكانيات التي يوفّرّها المستوى النحوي للشّاعر والنّثر على حد سواء.

وللإشارة، فالنظرية التوليدية التحويلية التي جاء بها "تشومسكي" N.Chomisky تعتمد بدرجة كبيرة على نظام التّقديم والتّأخير؛ إذ هو عنصر من عناصر التّحويل. وبناء على ما تميّزت به هذه الدّراسات قديمها وحديثها، بشقيها النحوي والبلاغي في تناول قرينة الرتبة أو التّقديم والتّأخير، ونظراً لتشعب وتعدّد مفاهيمها كونها جاءت أوّل

الأمر مختلطة، تعتمد إلى حد كبير على المتوارث من قواعد التّوجيه النحوي، أو بخاصة منها حول المعنى. وهي المرحلة التي صرّح فيها الإمام "الجرجاني" بأنّ النحو مرافق للبلاغة ونعتها بمرحلة الدّوق، فإنّي اخترت هذه الظّاهرة موضوعاً لبحتي الذي عنوانته بـ: "

مسألة الرتبة في الجملة العربية " بغية اكتشاف الجوانب الخفية التي أغفلت بشأنها، وترتيب حدودها، وشرح قوانينها، وقواعدها التركيبية.

وعليه فالبحث مقسم على أربعة فصول، كل فصل يحوي على عناصر فرعية، تتفاوت فيما بينها، بحسب المادة العلمية التي يقتضيها البحث.

فأما التمهيد فقد تمحور حول الجملة محور العلاقات النحوية وعمودها، وكيف أن علماءنا لم يولوها كثيرا من العناية والاهتمام، ثم بينت كيف أنها تتألف من ركنين أساسيين؛ المدار الذي تقوم عليه الجملة، ولأنه ليس هناك شيء من أجزاء الكلام أحق وأولى بالتقديم عن الآخر، فإنه كان لنا أن ندرك وظيفة التقديم والتأخير في الكلام، وهو ما يعرف بنظام "الرتبة".

والفصل الأول: معقود لدراسة ماهية الجملة، ومدلولها عند القدماء والمحدثين وتعرضت فيه لمُجمل آراء العلماء، منهم "سيبويه" الذي لم يطلق هو ولا من سبقه مصطلح "الجملة"؛ وإنما اكتفى بالإشارة إلى معناها بمصطلح آخر هو "الكلام" ، كما تعرضت في السياق نفسه لرأي الغربيين كونه امتدادا طبيعيا لجهود نحائنا حول موضوع الجملة، فكانت الآراء متعددة لكنها تصب في معين واحد هو اعتبار الجملة أصغر وحدة لغوية، ثم بينت الأقسام التي تقوم عليها الجملة بالإضافة إلى صورها والتي من بينها قرينة "الإسناد" التي هي عماد الجملة وأساسها بعنصريها الأساسيين "المسند" و"المسند إليه"، ثم عرجت على الرتبة باستعراض لماهيتها وأقوال العلماء القدماء في كنهها، وكذا رأي الأسلوبيين بما تضيفه على الخطاب الأدبي من فنية عالية، وتوحد داخلي في غاية الإنسجام. وتم التطرق كذلك للرتبة في نظر التوليديين التحويليين، وأصل الرتبة وأنواعها.

أما الفصل الثاني: فقد خلص لدراسة ماهية الجملة الاسمية، باعتبارها أحد أنواع الجملة العربية، فشرحت ما ينبغي توافره في ركنيها الأساسيين: "المبتدأ" و "الخبر"؛ أي خصائص كل منها، ثم تعرضت بعدها لقسم ثالث يتكفل بدراسة نظام الرتبة بين ركنيها من حيث أوجه الترخص، مع الإشارة إلى ما جوزه علماء النحو، أو منعه أو قدره في

درسهم، فيما يتّصل بالشواهد التي انبنت عليها هذه التقديرات ضمن التركيب الاسمي أصليا كان أم منسوخا.

واخترت **الفصل الثالث** من هذا البحث، لتناول نظام الرتبة في التركيب الفعلي بدءاً بتعريفه وتحديد عناصره الأساسية، "الفعل" و"الفاعل" و كذلك "نائب الفاعل" باعتبار أنه يحل محلّ الفاعل ، إذا اقتضت الضرورة ذلك. كما تعرضت لحالات تقدم الفعل والفاعل في الجملة، وقبل ذلك كلّ مسألة الخلاف القائم بين كلتا المدرستين الكوفية والبصرية، بشأن فكرة الصّدارة وتقدّم الفاعل. وبينت موضع الخلاف والرأي الذي انتهى إليه العلماء بهذا الشأن.

أمّا الفصل الرابع: فقد خصصته للحديث عن التقديم والتأخير، ومزاياه والأغراض التي جاء لأجلها مقتربة في ذلك من مجال الشواهد اللغوية الشعريّة منها والنثرية، لأجل تحقيق مزيد من الدّقة بين الركنيين المتلازمين في الأبواب النحوية. وحاولت في هذا الفصل أن أجمع ما انتهى إليه العلماء من أقوال تجمع على أنّ التقديم والتأخير من أفضل ما اختصّت به العربية من خصائص في أساليب تعبيرها عن الأغراض، كضمان للترابط بين مكونات جملها وعباراتها. بالإضافة إلى هذا ذكرت حالات تقديم وتأخير كل من المسند والمسند إليه عنصرا الجملة الأساسيين. لأنّتهي بذكر حالات تقديم متعلقات الفعل وذلك بطبيعة الحال ضمن إطار الجملة العربية.

أمّا الخاتمة: فقد رصدت أهمّ النتائج التي انتهت إليها هذه الدّراسة.

ولمّا كان البحث يتطلّب منهجا يسير عليه، فقد استعنت بالوصفي منه في وصف الظاهرة وأنماطها المختلفة، والتّاريخي كمرحلة تقريرية تعرض مختلف آراء النحويين حول نظام الرتبة في اللّغة العربية، مع تجلية هذه الظاهرة بالتقصي والوصف، ومجازة ذلك إلى التّحليل والنقد .

-ز-

وقد استقى البحث مادته بغية تحقيق هذه الغاية من جملة من المصادر العتيقة على اختلاف أزمنتها ومشاربها، مثلما أفاد من المراجع الحديثة بحسب معالجتها لقضايا هذا الموضوع.

أما الصعوبات التي اعترضت مسار هذا البحث، فأهمها كون الموضوع في حد ذاته شائكا ومعقدا، يحتاج إلى الإلمام بالتراث النحوي والبلاغي.

ومع اتساعه وتعدد جوانبه فإنه يحتاج إلى جهد كبير للسيطرة عليه، ليصل إلى الصيغة المقبولة التي يمكن أن تدرس الجملة وفقها، بحيث تكون تلك الصيغة مستمدة من طبيعة الرتبة كظاهرة نحوية وبلاغية توصف بها التراكم اللغوية.

في الأخير، أتوجه بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان إلى الأستاذ المشرف " الدكتور محمد خان " الذي أعتز به كثيرا على ملاحظاته الهادفة ونصائحه القيّمة التي أسداها لي من بداية هذا البحث حتى نهايته، فكان لي نعم الموجّه، ونعم النّاصح، فله خالص الشكر والعرفان .
كما أنني على كل من كانت له اليد المعطاء، في استكمال هذا البحث بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وما توفيقني إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

تفہیم

تمهيد :

إنّ علماء النّحو، قد بذلوا جهداً كبيراً في جمع النّحو ودراسته، وأخلصوا لهذا العلم أيّما إخلاص. وقد خصّت جميع دراساتهم في هذا الميدان ، للشّرف والإخلاص معا ، تخضع كلها للشّواهد الموثوق بصحتها كما تقوم في ذات الوقت على معايير ثابتة وحقائق منطقية لا تقبل الشّك؛ أما دراسة الجمل عند هؤلاء النّحاة فلم تنل حظاً وافراً من الدّراسة والبحث والتدقيق شأنها في ذلك، شأن الفروع النّحوية المتباينة .

إنّ نظرة النّحاة جميعهم للجملّة أمست قائمة على منظار شكلي لا معنوي، وبناء عليه تقسّم الجملّة إلى فعلية واسمية، من حيث مبدأ الصّدارة؛ فإذا كانت فعلا فهي فعلية، وإذا كانت اسما فهي إسمية.

وقد نشأ على إثر هذا التّقسيم خلاف بين النّحويين البصريين والكوفيّين؛ فذهب البصريون إلى منع تقدّم الفاعل، زاعمين أن الفاعل إذا تقدّم خرجت الجملّة من فاعليتها إلى الإسمية، بينما أجاز الكوفيون ذلك، لأنّ الجملّة فعلية أصلا سواء تقدّم الفاعل أم تأخر، واستدلوا على ذلك بشواهدهم الشّعريّة؛ إلّا أنّهم يتفقون جميعا على أن المعنى لا يتم إلّا بمسند ومسند إليه، وبدونهما لا يكون كلاما، وهو ما يُعرف بالجملّة عند النّحويين .

ومن المسلّم به، أنّ كل جملة سواء أكانت خبرية أم إنشائية، تتألف من ركنين أساسيين هما: "المسند"، و"المسند إليه"، والتمّمات .

وإذا كان من غير الممكن النّطق بالكلام دفعة واحدة لاستحالة ذلك، فإنه يتعيّن تقديم البعض وتأخير الآخر، وبما أنّه ليس هناك شيء من أجزاء الكلام أحق وأولى بالتقديم من الآخر؛ بإسثناء ما تجب له الصّدارة كألفاظ الشّروط والاستفهام، فإنّنا ندرك وظيفة التّقديم والتأخير في الكلام.

إنّ النّاطق بالعربية له إمكانيّة التصرّف في مواقع ورتب الكلمات داخل الجملّة، في حدود ما تسمح به الضّوابط النّحوية، مراعاة لأغراض تواصلية أو فنية، دون أن يخشى اللّبس أو الغموض الذي ينتج عن هذا التّغيير في مواضع العلامات اللّغوية داخل التّراكيب أو الجمل. وما دامت هذه العلامة (الكلمة) موسومة بالحركة العربية التي تحدّد

وظيفتها النحوية غير أن هذا لا يعني أن العربية لا تتوافر على نظام في طرق تأليف الجملة؛ بل إن نظام الرتبة فيها مطلق، ويجوز العدول عن هذا النظام في الكثير من الحالات بغية خلق معاني فنية أو جمالية بلاغية، وتُعرف هذه الظاهرة في الدرس النحوي البلاغي بـ"التقديم والتأخير" الذي يقع في الجملة، التي هي أصغر وحدة يتم فيها معنى الكلام.

فالتقديم والتأخير في العربية لون من ألوان حريرتها، وخاصة من خصائصها وأيضاً من سنن العرب في كلامها، لما له من أهمية في دقة التعبير وحسن الأداء.

وقد تحدّث النحاة عن تأخير الترتيب، في صورة الجملة، ومعناها، ومدلولها، وهذا التغيير يكون في بنية التراكيب الأساسية، أو العدول على الأصل (فعل، فاعل، متعلقات أو مبتدأ، خبر) الذي يكسب الجملة حرية ودقة.

إنّ تقديم أي جزء من أجزاء الكلام أو تأخيره، لا يرد اعتباراً في نظم الكلام وتأليفه وإنّما يكون عملاً مقصوداً. يقتضيه غرض بلاغي أو داع من دواعيه، كالإهتمام بذكره والعناية به، أو لتخصّصه دون سواه أن يقع موقعه.

إنّ دراسة مظاهر ترتيب العناصر في الكلام، بالاعتصار على مواطن التغيير، له فضل الكشف عن مختلف الأساليب؛ غير أن تغيير الترتيب في العربية قد يقتضيه التركيب النحوي ويوجبه لسبب من الأسباب – كما سلف ذكره – فيعقد بذلك طابع التجوز ويعتبر من مكملات نظام الترتيب الأصلي في عناصر الكلام، وليس بالعسير حصر الحالات، التي يجب فيها ما يجب من تغيير في الترتيب؛ ولكن العسير حصر غير ذلك من حالات التغيير. وعلى هذا يظهر دور الرتبة؛ بمعنى أنه إذا تقدّم شيء من هذا فإنه لم يبق على وظيفته التي كان عليها.

الفصل الأول

الجملة وأصل الرتبة

أولاً : مفهوم الجملة.

- الجملة لغة.
- الجملة عند القدماء .
- الجملة عند المحدثين .
- أقسام الجملة .
- قرينة الإسناد.

ثانياً : مفهوم الرتبة:

- الرتبة لغة واصطلاحاً.
- الرتبة في نظر النحاة والبلاغيين.
- الرتبة في نظر الأسلوبيين .
- الرتبة في نظر التحويليين التوليديين.
- أصل الرتبة في اللغة.
- أنواع الرتبة.

أولاً: مفهوم الجملة:

- الجملة لغة:

تجمع المعاجم العربية على أن الجملة في اللغة، جماعة كلّ شيء ، وأجمل الشيء جمعه عن تفرقة، والجملة جماعة كلّ شيء بكامله من الحساب وغيره، ويقال: أجملت له الحساب والكلام (1) .

• الجملة عند القدماء:

انشغل النحاة بالجملة مفهوما وتركيبيا، وتعدّدت رؤاهم إليها قديما وحديثا فتجاوز تعريفها المائة حد، فكان تحديدها صار عملا إجرائيا، يحدده كل دارس بحسب منطلقاته وأهدافه، وهذا ما يتّضح جليا في تعريفها الإصطلاحي؛ الذي اختلف فيه القدامى، بل إنهم اختلفوا في تعريفها فانقسموا بذلك إلى فريقين: فريق يسوي بينها وبين الكلام، وآخر يضع لكل منهما حدا.

من هؤلاء "سيبويه" (ت 180 هـ)، الذي لم يطلق هو أو من سبقه مصطلح "الجملة" غير أنّ الذي لا ينكر أنّه أشار إلى معناها بمصطلح "الكلام" قائلا: «ألا ترى لو قلت: فيها عبد الله، حسن السكوت، وكان كلاما مستقيما، كما حسن واستغنى في قولك: هذا عبد الله» (2). فالكلام عنده ما استغنى، وحسن السكوت عليه، فإن تم ذلك واستقام كان ذلك كلاما، وإن كان "سيبويه" لم يتعرّض للجملة، بالتعريف الدقيق، فقد اسهم بدوره في إرساء العتبات الأولى في حقل دراستها.

ويعد "المبرد" (ت 285 هـ) أوّل من قدم تعريفا للجملة في باب الفاعل حيث يقول: «وإنما كان الفاعل رفعا لأنه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها، وتجب بها الفائدة للمخاطب» (1).

مستشهدا على ذلك بقوله: «هذا باب الفاعل وهو رفع، وذلك قولك: قام عبده وجلس زيد، وإنما الفاعل رفعا لأنه هو الفعل، جملة يحسن عليها السكوت وتجب بها الفائدة

(1) ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1994، مادة (جمل)، 128/11. و ينظر: الزبيدي، تاج العروس، تحقيق: علي بشري، دار الفكر، بيروت، 1994، باب (اللام)، 122/14.

(2) سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 88/2.

(1) المبرد، المقتضب، تحقيق: عبد الخالق عزيمة، دار الكتب المصرية، القاهرة، 146/1.

للمخاطب؛ فالفاعل والفعل بمنزلة المبتدأ والخبر، إذا قلت: قام زيد، فهو بمنزلة قولك: القائم زيد» (1).

ويبدو من قول "المبرد" هاهنا، أنه قد عرف الجملة اصطلاحاً، وتحدّث عن تراكيبها كالفعل و الفاعل، والمبتدأ و الخبر ومثّل لأقسامها كذلك.

وهو يذهب بهذا مذهب "سيبويه" في القول أن الجملة هي الكلام. كما (2) يحذو "ابن جني" (ت 392 هـ) حذوهما؛ ويرى مرآهما في اعتبار كلّ من الجملة والكلام مترادفان يؤدّيان معنى مفيداً مستقلاً بنفسه، إذ يقول: «أمّا الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النّحويون الجمل، نحو: زيد أخوك، وقام محمد، وضرب سعيد، وفي الدّار أبوك، وصه ومه، ورويدا...؛ فكلّ لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام» (3).

فالكلام في اعتقاده ما استقل وأفاد، وتتفرّد به الجمل دون سواها من العناصر اللّغوية. ليردّف ذلك بقوله: «فعلى هذا يكون قولنا: قام زيد، كلاماً فإن قلت شارطاً: إنّ قام زيد، فزدت عليه "إن" رجع بالزيادة إلى النّقصان فصار قولاً، لا كلاماً، ألا تراه ناقصاً، ومنتظراً التّمام بجواب الشرط» (4)، لينتهي إلى القول أنّ: «الجملة هي كل كلام مفيد مستقل بنفسه» (6). مستنبطاً إياها من قول سيبويه إذا يقول: «وأعلم إن "قلت" في الكلام، وإنّما وقعت على من يحكي بها، وإنّما يحكي بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً، ففرق بين الكلام والقول كما ترى.... ثمّ قال ممثلاً عنهما بقوله: قلت: زيد منطلق، ألا ترى أنّه يحسن أن تقول: زيد منطلق. وأمام تمثيله هذا نستشف أنّ الكلام عنده ماكان من الألفاظ قائماً برأسه مستقلاً بمعناه، وأن القول بخلاف ذلك، إذا لو كان حال القول عنده حال الكلام

(1) المصدر نفسه، 1 / 08.

(2) ينظر: محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية – دراسة لغوية نحوية، دار المعارف، الإسكندرية، 1988، ص 28.

(3) ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، 1 / 17.

(4) المصدر نفسه، 1 / 19 .

(6) المصدر نفسه، 1 / 18 .

لما قدم الفصل بينهما، ولما أراك فيه أن الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها الغانية عن غيرها» (1) .

ذلك أنّ ما بعد قلت مفيدا كما يفترض، فكان بذلك كلاما ولا فائدة في لفظه (قلت) منفصلة عن القول فكانت قولا مع ما تشابههما ممّا لا فائدة فيه، فشرط الكلام عند كليهما الإفادة والاستغناء، وما لم يكن كذلك فليس كلاما(2).

وقد نحا "الزمخشري" (ت 538 هـ) نحو سابقه كذلك ، بالإقرار بترادف كل من الجملة والكلام على حد سواء؛ إذ يقول: « الكلام هو المركّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى وذلك لا يأتي إلا في اسمين، كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك أو في فعل واسم نحو قولك : ضرب زيد، انطلق بكر، وتسمّى جملة » (3).

دل "الزمخشري" من خلال تمثيله هاهنا على أنّ إفادة معنى يحسن السكوت عليه شرط في تعريف الكلام، والذي يمثل بدوره إشارة ضمنية لتعريف الجملة.

ليأتي بعده "ابن يعيش" (ت 643 هـ) الذي يرى أن الكلام جملة، ولا فرق، معرفا إياه بقوله: « اعلم* أنّ الكلام عند النحويين، عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه ويسمى جملة. نحو: زيد أخوك، قام بكر» (4).

يتّضح لنا جليا، من خلال التعاريف السابقة للجملة أنّها مصطلح استخدم هو والكلام

استخداما واحدا، للدلالة على اللفظ المفيد الذي يحسن السكوت عليه: أي أنّهما استُخدِما مترادفين للدلالة على ذلك، وهذا ما ذهب إليه آراء أصحاب الفريق الأوّل في معرض حديثهم عنها.

أمّا الفريق الثّاني فقد خالف مصطلح "الكلام" الجملة عندهم، وجعلوا بينهما عموما وخصوصا فهذا "الرضي الاسترابادي" (ت 686 هـ)، قد فرّق بين الكلام والجملة قائلا: «

(1) ينظر: سيبويه، الكتاب، 1-122.

(2) ينظر: الصميري، التبصرة والتذكرة، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، دمشق، ط1، 1982، 75/1.

(3) الزمخشري ، المفصل في صنعة الإعراب، دار الجيل ، بيروت، ص 06 .

* معنى الفعل هنا : التنبيه والإشارة .

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، 20/1.

والفرق بين الجملة والكلام، أنّ الجملة ما تضمّن الإسناد الأصلي، سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ، وسائر ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر واسم الفاعل والمفعول والصّفة المشبّهة والظرف مع ما أسندت إليه؛ والكلام ما تضمّن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس " (1).

والمراد بالإسناد الأصلي هنا، هو تلك النسبة الموجودة بين الفعل وفاعله وما عملت فيه، فقولنا: زيد قام أبوه، هي جملة وكلام لتضمنها إسنادًا أصليا مقصودا لذاته (زيد قام أبوه)، والجملة والكلام يشتركان في ذلك، ويختلفان في أنّ الجملة تزيد عن الكلام بتضمّن إسنادا غير مقصود لذاته (قام أبوه)، كما نهج "ابن هشام الأنصاري" (ت 761 هـ)، كذلك نهج "الرضي" في تفرقة بين الكلام والجملة بقوله: «الكلام هو القول المفيد، والمراد بالمفيد، ما دل على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، ك: (قام زيد)، والمبتدأ وخبره، ك: (زيد قام)، وما كان بمنزلة أحدهما...؛ وبهذا يظهر لك أنّهما ليسا بمترادفين، كما يتوهمه كثير من الناس. وهو ظاهر قول صاحب المفصل» (2). ومعنى ذلك أن التركيب المتضمّن إسنادا إذا كان مستقلا بنفسه، وأفاد فائدة يحسن السكوت عليها، سمّي كلاما وسمي جملة، مثل: (الشمس طالعة)، أمّا إذا قلت: (خرجت والشمس طالعة) فـ(الشمس طالعة)، لا تعد هنا كلاما، لأنّه لم يقصد لذاته، إذ لا أريد الاخبار بطلوع الشمس، بل يسمّى جملة فقط، أي أنّ المركب الإسنادي الأصلي إذا كان جزءاً من تركيب أكبر سمي جملة ولا يسمّى كلاما، فكلّ كلام جملة وليس كل جملة كلاما(1).

ذلك أنّ الشرط الأساسي للكلام الإفادة، بخلاف الجملة وقد مثل "ابن هشام" على ذلك بقوله: «ولهذا تسمّعهم يقولون: جملة الشرط وجملة الجواب وجملة الصلة وكل ذلك ليس مفيدا فليس بكلام» (2).

(1) الإستراباذي، شرح الكافية، تقديم: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، 8/1 .

(2) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1999، 431 / 2.

(1) محمد ابراهيم عبادة، الجملة العربية- دراسة لغوية نحوية، ص25.

(2) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، 2 / 431.

أما "السيوطي" (ت 911هـ) فيذكر للجملة تعريفا مقبولا ووسطا بين "ابن هشام" من ناحية وبعض النحاة الذين لهم رأي آخر من ناحية ثانية، إذ يقول: «ماخرج من الفم، إن لم يشتمل على حرف فصوت وإن اشتمل على حرف ولم يفد معنى فلفظ، وإن أفاد معنى فقول، وإن كان مفردا فكلمة، أو مركبا من اثنين ولم يفد بنية مقصودة لذاتها فجملة، أو أفاد ذلك فكلام أو من ثلاثة فكلم»⁽³⁾ فالكلام أعم، لأنه يتناول المركب من كلمتين فأكثر، وأخص لا يتناول إلا المفيد والكلم أعم منه من قبل أنه يتناول المفيد وغير المفيد، وأخص منه من قبل لا يتناول إلا المركب من كلمتين لأن أقل الجمع ثلاثة⁽⁴⁾. فالجملة عنده ما تضمنت إسنادا غير مقصود لذاته إختلاف الكلام الذي تضمن اسنادا مقصودا لذاته وإلا صار غير مفيد، وهذا ما خالف به "الرضي" في إعتبار الجملة ما تضمن إسنادا غير مقصود لذاته، وقصرها عليه، بينما الرضي ضمنها الإسناد المقصود لذاته.

وخلاصة القول تقودنا هنا للإشارة إلى أن مواطن الإتفاق موجودة، أدناها على سبيل التمثيل العلاقة الإسنادية القائمة بين العناصر اللغوية التي تتألف منها الجملة وهي المسند والمسند إليه، وأعلاها الإفادة والتمام.

● الجملة عند المحدثين:

1- عند العرب:

إنّ المراحل التي مرّ بها مصطلحا: "الكلام" و"الجملة" تقودنا إلى القول أنّ النحاة قد استخدموا الكلام وعنوا به الجملة، كما استخدموهما معا على التّرادف بحيث صار الكلام عندهم يعني الجملة والعكس، وحتىّ من فرقوا بينهما لم يكن تفريقهم لهما تفريقا حاسما وواضحا؛ ذلك أنّهم أشركوهما في تضمّنها للإسناد الأصلي، وفرّقوا بينهما في أنّ ذلك الإسناد يكون مقصودا لذاته مع الكلام ويكون مقصودا لذاته أو غير مقصود مع الجملة،

(3) السيوطي، همع الهوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1987، 37/1.
(4) ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ص 21.

ومعنى هذا أنه إذا توافرت الجملة على الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته، صارت هي والكلام شيئا واحدا وبذلك يصير الفرق بينهما منعدما. وعلى هذا فالمقياس الذي اتبعه من فرق بين الكلام والجملة لا يعبر عن الفرق الحقيقي بينهما.

ومن هذا المنطلق جاء المحدثون ، وأرادوا أن يقدموا قراءة جديدة تدور في فلك الجملة فمنهم من كانت دراسته اقتفاءً لأثر أسلافه، باعتبار الجملة والكلام سيان، كـ: "عباس حسن" الذي يرى أن «الكلام أو الجملة هو ما تركب من كلمتين أو أكثر وله معنى مفيد مستقل» (1).

أما "إبراهيم أنيس" فيعرفها بقوله: «إن الجملة في أقصر صورها هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه، سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر» (2). يركز "إبراهيم أنيس" هنا على شرطي الإفادة والتمام، غير أنه لا يلزم في ذات الوقت شرط الإسناد؛ إذ حسب رأيه يجوز أن تتكون الجملة من كلمة واحدة فحسب وتؤدي معناها وغرضها الإبلاغي أي الإفادة، وهو بهذا يخالف ما ذهب إليه بعض النحاة خاصة "الزمخشري"، لينتهي في الأخير إلى التسوية بينهما أي الجملة والكلام.

كما عبر "مهدي المخزومي" عن الجملة بقوله: «هي الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أية لغة من اللغات وهي المركب الذي يبين المتكلم به صورة ذهنية كانت قد تألفت أجزاءها في ذهنه ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جاء في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع» (1).

ولأنها الوحدة التي تتمثل فيها أهم خصائص اللغة، عبّر عنها "إبراهيم مصطفى" بقوله: «تأليف الكلمات في كل لغة يجري على نظام خاص بها لا تكون العبارات مفهومة، ولا مصورة لما يراد حتى تجري عليه، ولا تزيغ عنه والقوانين التي تمثل هذا النظام وتحده تستقر في نفوس المتكلمين وملكاتهم وعنها يصدر الكلام ، فإذا كشفت

(1) عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط6، 1/ 15.

(2) خليل أحمد عاميرة، في نحو اللغة وتراكيبها، عالم المعرفة، جدة ، ط1 ، 1984، ص 77.

(1) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الانجلو المصرية، ط3 ، 1966 ، ص 260- 261 .

ودونت فهي علم النحو، ولو عرضت عليك جملة من لغة لا تعرفها ، وبنيت لك مفرداتها كلمة كلمة ما كان ذلك كافيا في فهمك معنى الجملة ، وإحاطتك بمدلولها ، حتى تعرف نظام هذه اللغة في تأليف كلماتها وبناء جملها»⁽²⁾.

وإذا كانت الجملة هي وحدة الكلام في كل لغة من اللغات فإنه يجب أن نلتمس معالمها من استعمالات المتكلمين بهذه اللغة والكلام يمثل التحقيق الفعلي لها – أي اللغة – من خلال وحدات دنيا تمثلها الجمل.

من هذا نصل إلى أن التصور الذهني الذي خرج به المحدثون العرب للجملة قائم في كونها وحدة الكلام الصغرى تشكل كلاما، قد يكون معقد الفائدة مع من تتصل أو تتحد معه⁽³⁾.

2- عند الغرب:

أمّا إذا انتقلنا إلى علماء اللغة الغربيين، نلمس ضمن دراستهم للجملة وأنماط التركيب، نقاط التقاء أقل ما يقال عنها أنها امتداد طبيعي وتطور حقيقي لجهود نحائنا القداماء منهم والمحدثين.

من هؤلاء رائد علم اللغة الحديث "فيردناند دي سوسير" F.De Saussure؛ إذ يشير إلى أنّ الجملة هي النمط الرئيسي من أنماط التضام عنده يتألف دائما من وحدتين أو أكثر من الوحدات اللغوية التي يتلو بعضها بعضا⁽¹⁾.

(2) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، (د ط)، 1987، ص 02 .
(3) محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، دار الفكر القاهرة، ص 17- 18.

أمّا "يسبرسن" O.Yespersen فقد عرّف الجملة: « بأنّها قول بشري تام ومستقل، والمراد بالتّمام والإستقلال عنده أن تقوم الجملة برأسها. وأن تكون قادرة على ذلك »⁽²⁾. وقد أيدّه "بلومفيلد" L. Bloomfield على فكرة الإستقلال ملحا في ذات الوقت على « عدم الخلط بين ما هو تام من وجهه نظر السياق ، وما هو تام من وجهة النّظر النحوية »⁽³⁾. وهذا بدوره يقود إلى اعتبار الجملة عند "بلومفيلد" تقوم على معيار شكلي محاولا التّحرر من معيار المعنى، وجاء بتعريف آخر، إذ يقول: « الجملة شكل لغوي مستقل لا يدخل- عن طريق أي تركيب نحوي- في شكل لغوي آخر أكبر منه »⁽⁴⁾. كذلك "هاريس" Haris يعرف الجملة على أنّها مقطع من التكلم الذي يقوم به شخص واحد حيث يبدأ بالسّكوت وينتهي بالسّكوت⁽⁵⁾. وهي إحالة واضحة للتّمام والإستغناء. التي اعتبرها جل الدّارسين شرطا من شروط الجملة.

من خلال هذا التقصّي الموجز للأراء النّحاة في الجملة، نلمس اختلافا واضطرابا في تحديدها، وعلى الرّغم من ذلك فقد اهتموا بدورهم إلى نواحٍ هامة أقل ما يقال عنها مواطن لاتفاق في اعتبار الجملة أصغر وحدة لغوية، تأتي ضمن نسق كلامي يمتاز بحسن التّأليف وهذا على اعتبار أنّ هذا التّأليف ليس اعتباطيا بل موسوم بقواعد ونظم تضبطه ، ويتحدد على إثرها المعنى المقصود⁽¹⁾ ، وأصغر عناصر الجملة هي الكلمة التي ترتبط مع كلمة أخرى تقع في حيزها بشروط خاصة، تتّصل بتضافر القرائن كالإعراب والرتبة؛الخ. حتى يتحقّق بذلك المعنى المقصود.

(1) محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، 1988، ص

19.

(2) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(3) John Lyons, linguistique général introduction à la linguistique théorique, p1

(4) المرجع نفسه، ص 133.

(5) ينظر: ميشال زكريا، بحوث ألسنية عربية، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، ط 1، 1992 ص 24.

(1) ينظر: تمام حسان، الخلاصة النحوية، عالم الكتب، ط 1، 2000، ص 80.

وقد لا يستشعر المتكلم الوسائل التي يصطبغها نظام لغته، من أجل أن يبدو كلامه مترابطاً محكماً، ولكن - على أي حال - يستطيع أن ينكر من الكلام ما يكون مفككا لأنه في هذه الحال سيكون غير مفيد.

وقد أوجد النظام اللغوي عدداً من وسائل الترابط في الجملة، بعضها يعتمد على الفهم والإدراج الخفي للعلاقات، وبعضها الآخر يعتمد على الوسائل اللغوية المحسوسة، سواء كانت هذه الوسائل معنوية أو لفظية بين العناصر الإسنادية وغير الإسنادية في الجملة، فإنها تؤدي غايتها بالقدر المقسوم لها⁽²⁾.

● أقسام الجملة:

عرفت موضوعات النحو تقسيمات عدة، والجملة العربية واحدة من هذه الموضوعات التي لقيت تصنيفات عدة من قبل النحاة؛ وعلى هذا فالمبادئ التي انطلقوا منها والمعايير التي اعتمدها في تقسيماتهم لها هي كالتالي:

1- **المبدأ الأول:** لتقسيم الجملة ينطلق من نوع الكلمة ورتبتها الأصلية؛ فإذا كان صدرها فعلاً فالجملة فعلية، وإن كان اسماً فهي إسمية هذا هو المعروف والمشهور في التراث النحوي، فالجملة على أربعة أضرب عند "أبي علي الفارسي" (ت 377 هـ) الذي يقول: «الأول أن تكون الجملة مركبة من فعل وفاعل والثاني أن تكون مركبة من ابتداء

(2) ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، في بناء الجملة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص 87.

وخبر، والثالث أن تكون شرطا وجزاءه والرابع أن تكون ظرفا»⁽¹⁾ و"الزمخشري" قرينه في ذلك إذ يقول: « الجملة على أربعة أضرب: فعلية، واسمية وشرطية، وظرفية ⁽²⁾. أما "ابن هشام" فيرى أن "الزمخشري" وغيره قد زادوا الجملة الشرطية والصواب أنها من قبيل الفعلية ⁽³⁾. غير أن هذا التقسيم الذي أتى به النحاة القدامى سواء منه الثنائي أو الثلاثي أو الرباعي، اعتمد على عنصرى الإسناد: (الإسم أو الفعل)؛ أي على أساس ما تستهل به الجملة. فهو مبدأ شكلي لا يعبر عن التصنيف الحقيقي للجملة العربية سواء في ذلك من قسموا الجملة إلى إسمية وفعلية أو من زادوا في هذا التقسيم: الجملة الشرطية والظرفية وذلك لأنّ تصنيفهم إلى جملة إسمية وفعلية لم يكن دقيقا، فهم انطلقوا فيه من مبدأ الصدارة -أي صدر الجملة - « فإن كان هذا العنصر فعلا كانت الجملة فعلية وإن كان اسما كانت إسمية » ⁽⁴⁾.

وقد أرادوا تعميم هذه المقولة النحوية على كل أنواع الجمل في العربية فكانت النتيجة أن عجز هذا التقسيم عن الإلمام بكل الأصناف؛ مثال ذلك أن الجملة القسمية نوعان: فعلية نحو: (أقسم)، واسمية نحو: (لعمرك وأيمن الله). ووجدنا التّعجب نوعين كذلك: جملة فعلية نحو: (صيغة أفعل به)، وجملة إسمية، نحو: (صيغة ما أفعله)، ووجدنا النداء جملة فعلية بافتراض فعل لا يظهر البتة.

إنّ تقسيم القدامى للجملة " تقسيم لفظي " يعتمد على نوع الكلمة التي تتصدّرها وهو عقلي أيضا، وهذا لايعني أنّهم لم يعطوا للمعنى أهمية أو اهتماما ونظيرا مع الشكّل، بل يعني ذلك أنه يفرض صورا عقلية على بعض التراكيب ويجعلها موازية - ذهنية -

(1) عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982، 1 / 233.

(2) الزمخشري، المفصل، ص 24.

(3) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، 2 / 420.

(4) عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، ص 45.

للتعبير الذي كان من المفروض أن يكون،⁽¹⁾ كجملة النداء التي يفترضون لها صورة أصلية لا تفيد المعنى في شيء.

وأياً كانت الانتقادات إلى هذا التقسيم الثنائي تبقى الجملة الاسمية ما صُدرت باسم والفعلية ما صُدرت بفعل ذلك أن جملة (طلع البدر) جملة فعلية باعتبار صدرها ، أمّا (البدر طلع) فهي اسمية باعتبار صدرها أيضاً.

أمّا الجملة الشرطية فليست بقسم من الأقسام لأن الشرط معنى من المعاني يدخل على الجملة كغيره من الأساليب الأخرى، كالاستفهام والتأكيد والنفي....؛ الخ، فإذا سلّمنا باستقلالته كان لزاماً علينا أن نقر بوجود جمل أخرى مثيلاته، كالجملة المنفية والاستفهامية كأقسام إلى جانبي الاسمية، والفعلية وهذا ما يثقل كاهل الدرس النحوي⁽²⁾.

2-المبدأ الثاني:

اعتمد على البنية بحسب الاسناد فأفضى إلى :

2 -أ- الجملة الكبرى:

هي الاسمية التي خبرها جملة- اسمية أو فعلية - وذلك نحو: (زيد قام أبوه) و(زيد أبوه قائم)، فإذا كانت اسمية الصّدر فعلية العجز فهي ذات الوجهين، نحو: (زيد يقوم أبوه) أو العكس مثل (ظننت) ؛ وإذا كانت اسمية الصدر والعجز أو فعلية الصّدر والعجز فهي ذات الوجه مثل : (زيد أبوه قائم وظننت زيدا يقوم أبوه)⁽¹⁾.

2 ب-الجملة الصغرى:

(1) محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص 58 .

(2) المرجع نفسه، ص 25 .

(1) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، 374/2 وما بعدها.

وهي التي جاءت متفرّعة عن جملة كبرى مثل جملة خبر لمبتدأ، وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين، نحو: (زيد أبوه غلامه منطلق)؛ فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير، و(غلامه منطلق) صغرى لا غير لأنه خبر، و(أبوه غلامه منطلق) كبرى؛ باعتبار (غلامه منطلق)، وصغرى باعتبار جملة الكلام وكما تكون مصدرّة بالمبتدأ تكون مصدرّة بالفعل نحو: (ظننت زيد يقوم أبوه)⁽²⁾.

3-المبدأ الثالث:

ينطلق من الوظائف التي تؤدّيها الجملة، ففرّقوا بين نوعين:

3-أ- الجمل التي لا محل لها من الإعراب :

وهو الأصل في الجمل، وهي الجملة الابتدائية وتسمى المستأنفة " والمعترضة " أو التفسيرية، وجملة جواب القسم، وجملة جواب الشرط (غير جازم)، وجملة الصلة، والجملة التابعة لأحد الجمل السابقة.

3-ب- الجمل التي لها محل من الإعراب:

ومعيارهم في ذلك قياسهم على المفرد لأنذ الإعراب من خصائص المفردات، وهي: جملة الخبر، والحال، والمفعول به، والمضاف إليه، وجواب الشرط الجازم (مقترن بالفاء أو إذا)، التابعة لمفرد والتابعة لجملة لها محل⁽¹⁾.

إنّ هذه التقسيمات بأنواعها يعد "ابن هشام" أول من أفرد بالتأليف فيها، موزعة على أبواب مختلفة ضمن أعماله العلمية.

أمّا فيما يتصل باللّغويين المحدثين، فكانت لهم وجهة نظر مغايرة، تنم عن اجتهادات متفاوتة قوة وضعفا، منها مراجع واشتهر، ومنها ما بلا واندثر.

فهذا "عبد الرحمان أيوب" يفرق بين الجمل، انطلاقا من العملية الإسنادية ذاتها، إذ يقول: « فعندنا الجمل في العربية نوعان إسنادية وغير إسنادية، والجمل الإسنادية تنحصر

(2) المصدر نفسه، 2 / 382 .

في الجمل الاسمية والجمل الفعلية، أمّا الجمل غير الإسنادية فهي جملة النداء وجملة "نعم" و"بئس"، وجملة التعجب، وهذه لا يمكن أن تعبر عن الجمل الفعلية لمجرد تأويل النحاة لها بعبارات فعلية» (2).

وقد مثل "مهدي المخزومي" للقضية ذاتها: «ثم أنهم عدوا جملة (البدرُ طلع) جملة إسمية، يتصف فيها المسند اتّصافا متجدّدا، وبعبارة أوضح هي التي يكون فيها المسند فعلا» (3).

لقد أنكر الباحثون المحدثون ، كذلك اعتبار الجملة الظرفية ، قسما ثالثا على أساس أن الظرف يعتمد على نفي أو استفهام في مذهب البصريين أو لا يعتمد – كما يرى الكوفيون – فإن الجملة الظرفية ، تكون من قبيل الجملة الفعلية ، وإما يكون الظرف غير معتمد ولا متضمنا معنى الفعل، فهي من قبيل الجملة الإسمية التي تأخر فيها المبتدأ ، وأخبر عنه بالظرف أو الجار والمجرور ولا حاجة إلى تكثير الأقسام (1).

إن اعتبارا من نحو: (كيف جاء زيد ؟)، ومن نحو قوله تعالى: { فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ } البقرة / 87 ، فعلية عبارة في هذه التسمية بصدرها المسند أو المسند إليه، لأنّ الأسماء في الجمل المذكورة في نية التأخير ولا عبرة بما تقدم عليها من الحروف. وكذا الجملة في نحو: (يا عبد الله) ونحو قوله تعالى: { وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ } التوبة / 06 ، وقوله تعالى : { وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى } الليل / 1 ، والتقدير: أدعو زيدا، وإن استجارك أحد ، وأقسم الله.

والملاحظة إنّ النحاة يلغون ما تقدم من حروف ، ولكنهم حين يطلون الجملة ذاتها حين تقع في تركيب الشرط مثلا؛ كقولك : (إن الحق ضاع ، فامتشق سلاحك)، يزعمون بأنّها صارت جملة فعلية، ولكن من الواضح أن ليس وراء هذا الزعم ما تؤيده النصوص في اللغة.

(1) المصدر السابق، الصفحة نفسها وما بعدها.

(2) عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، القاهرة، 1957، ص 124.

(3) مهدي المخزومي ، في النحو العربي – نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت ، لبنان، 1986 ، ط2 ، ص 41.

(1) المرجع السابق، ص 51 . 52 .

من جهة أخرى اختلاف دلالات القسم الواحد من هذه الأقسام، أدى بهم إلى توحيد ما هو مختلف في المبنى، وتمزيق ما هو متفق في المعنى، ومن ثمّ فإنّه ينبغي البحث عن تصنيف آخر، يكون بريئاً من هذه التّخرجات والتّقديرات والتاويلات التي تمت للدرس النحوي بصلة (2)

• قرينة الإسناد :

إنّ الجملة أول ناحية كفيلة بالإهتمام، كونها أساس كل دراسة نحوية، وبداية كل وصف لغوي ونهايته، إلّا أنّها مع ذلك لم تحظ باهتمام النّحاة، وهذا ما نلمسه في ثنايا كتبهم قديمها وحديثها، فلا يظهر أنهم كانوا في البداية يستعملون مصطلحا تتبلور فيه ما تتميز به الجملة من تركيب خاص، هذا ما يظهر جليا عند "سيبويه"، عندما يتحدّث عنها - أي الجملة - مطلقا عليها عبارة المسند والمسند إليه*، فالجملة من هذا المنطلق ما تركّب من مسند إليه ومسند، مشيرا في ذات الوقت إلى الإلتحام الذي يحصل بين هذين العنصرين « فإذا ابتدأت فقد وجب عليك مذکور بعد المبتدأ، لا بد منه وإلّا فسد الكلام ولم يسغ لك » (1).

ويزيد "المبرد" الأمر إيضاحا بقوله : « وهو ما لا يستغني كل واحد عن صاحبه فمن ذلك قام زيد، والإبتداء وخبره وما دخل عليه، نحو : " كان " " وإنّ " و "أفعال الشك والعلم والمجازاة" ، فأبتداء نحو قولك: (زيد)، فإذا ذكرته، فإنّما تذكره للسّامع ليتوقع ما تخبره به

(2) ينظر: علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، مكتبة الشباب، القاهرة، (د ط) ، (د ت) ، ص 41 . 42 وينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي - نقد وتوجيه، ص 50 وما بعدها.

* المسند والمسند إليه : يقول سيبويه «هذا باب المسند والمسند إليه ، وهو يستغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا » سيبويه، الكتاب، 1 / 23 .
(1) المصدر نفسه، 2 / 389 .

عنه، فإذا قلت: (منطلق) أو ما أشبهه صح معنى الكلام، وكانت الفائدة للسامع في الخبر...»⁽²⁾.

إذن، فالجملة في التراث النحوي قيدها الإسناد، وهو أقوى الروابط بين المسند والمسند إليه وهو « في عرف النحاة عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى، على وجه الإفادة التامة؛ أي على وجه يحسن السكوت عليه، وفي اللغة إضافة الشيء إلى الشيء »⁽³⁾.

أمّا إصطلاحاً فهو عنصر معنوي « ذلك لأنه لأحد أجزاء الكلام هو الحكم، أي الإسناد الذي هو رابطة ولا بد له من طرفين مسند ومسند إليه »⁽¹⁾.

فالمسند إليه هو المحكوم عليه أو المخبر عنه، والمسند محكوم به أو مخبر به، والعلاقة بينهما لزومية لإفادة المعنى. هذا المعنى الذي ينتج من تضامهما بعضهما إلى بعض هو معنى جديد لم يكن موجوداً في أي جزء من أجزاء ذلك المركب « لأنّهما الإسناد إذا تركبا حدث لهما بالتركيب معنى لا يكون في واحد من أفراد ذلك المركب »⁽²⁾.

لأنّ الإسناد وهو نواة الجملة العربية ونظامها الذي يربط بين ركنيهما الأساسيين – المسند و المسند إليه – اللذان عدّهما النحاة عمادا الجملة « لأنّهما اللّوازم للجملة والعمدة بينهما، والتي لا تخلو منها، وما عداها فضلة يستقل الكلام دونها »⁽³⁾. ذلك أنّ الجملة منهما معا لفظاً وتقديراً، فحين تحلل الكلام في كل لغة ترى أنه يمكن أن ينقسم إلى كتل يفيد كل منهما معنى قد يكتفي به السامع ويطمئن إليه وتشمل كل كتلة منها في غالب الأحيان على مايسمى بالمسند والمسند إليه وحدهما⁽⁴⁾، والسامع محتاج إليهما وحدهما في إفادة معنى

(2) المبرد، المقتضب، 4 / 126 .

(3) الشريف الجرجاني، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د ط)، 1987، ص 23. وينظر: محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، دار الثقافة، الجزائر، (د ط)، (د ت)، ص 07.

(1) الإستزبابادي، شرح الكافية، 1 / 08.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، ص 85.

(3) المصدر نفسه، ص 74.

(4) ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 261.

وليس ثمة ضرر في إحتياجه إلى متعلقات من مفاعيل وغيرها تمثلها وظائف نحوية مختلفة تسمى " فضلة " هذا الأخير الذي يشعر -حسب مدلوله اللغوي - بالزيادة، وبأنه حشو قولي يجوز الإستغناء عنه، فذكره وحذفه سيان، غير أنّ هنا جاءت لأجل التفريق بين عناصر الجملة ومكوناتها.

وقد ظهر مصطلح الفضلة عند متأخري النحاة، عند صياغتهم لقاعدة الحال في قولهم: « وصف فضلة مسوق لبيان هيئة صاحبه » (5).

كأن تقول: (جاء زيد راكبا)، فمن الجائز أن تحذف الحال في هذا المثال وفي أشكاله، لكن لا يصح الحذف في كل الجمل؛ فقد يكون موضع الفائدة ومقصد الخبر على نحو ما يكون موضع الفائدة ومقصد الخبر على نحو ما يظهر في قوله تعالى: { وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ } الأنبياء / 16 ، فكلمة (لاعبين) تقع هنا حالا، والحال فضلة وليست عمدة؛ ولكن لو حذفت من الآية لاختل المعنى اختلالا واضحا بالرغم من اكتمال عناصر الجملة - العمدة - نحويا (المسند والمسند إليه).

إنّ فالفضلة هي: « ما يستغني الكلام عنه من حيث هو كلام نحوي » (1) لكنه يؤدي دورا مؤثرا في المعنى ، لكن قد يخلو التركيب منهما أو من أحدهما لذا عمل النحاة على تقديره حتى تستقيم نظرية بناء الجملة، من ذلك استعمالهم لبعض عبارات الإيجاز والحذف والنحو: « حذف المسند إليه في قولهم: (هل لك في ذلك)، ولا يذكرون حاجة. وقولهم: (هل من طعام؟) وقولهم: (خرجت فإذا السبع)، أو قولهم: (زيد) في جواب من قال لك : (من كان معك أمس) » (2).

من هذا يسوغ لنا القول أن النحاة قد تنبهوا في تقديرهم للمحذوف في الجملة العربية من السياق، حيث يكون فيه ما يدل على المحذوف حالا أو مقالا من ذلك يقول "ابن يعيش"

(5) ابن هشام ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده ، (د ت)، القاهرة، ص 244.

(1) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ضبط وتصحيح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1 ، 1997 ، 2 / 169.

(2) ينظر: مهدي المخزومي، النحو العربي - نقد وتوجيه، ص 31 . وينظر: مصطفى جطل، نظام الجملة عند العرب في القرنين الثاني والثالث الهجري ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، القاهرة، (د ط) ، 1979 ، 2 / 491.

« اعلم أن المبتدأ و الخبر جملة مفيدة، تحصل لفائدة بمجموعها فالمبتدأ معقد لفائدة ، والخبر محل الفائدة فلا بد منها، إلا أنه توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما، فيحذف لدلالاتها عليه ويكون مرادا حكما وتقديرا »⁽³⁾.

وأغلب هذا الحذف وهذا التقدير لا سند له من وضعهم، فهو بالتالي لا يتماشى مع الواقع اللغوي الذي يقر بضرورة إخضاع القواعد للغة لا العكس .

إن فهم الجملة في الأساس قائم على فهم علاقة الإسناد التي تربط المسند بالمسند إليه « لأنهما يمكن أن تكون إسنادا في جملة إسمية أو إسنادا في جملة فعلية، ويمكن أن تكون إسنادا خبريا أو إسنادا إنشائيا وهلم جرا ، وهنا تحتاج إلى قرائن أخرى لفظية تعينها على تحديد نوعها، فتلجأ إلى مباني التقسيم لنرى إن كان طرفا الإسناد، اسمين أو اسما وصفه، أو إسما وفعلا، أو فعلا واسما..... الخ»⁽¹⁾ ولا يكفي ذلك، بل « نلجأ أيضا إلى مباني التصريف لنلمح الشخص وأنواع والعدد والتعيين، وإلى العلامات الإعرابية لنرى ما إذا كانت الأسماء مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة ، إلى الرتبة لنرى من أي نوع هي وإلى المطابقة بين الجزئين وما نوعها وهلم جرا مما يعتبر القرائن»⁽²⁾ وهو ما يسمى بتضافر القرائن لإيضاح المعنى.⁽³⁾

⁽³⁾ ابن يعيش، شرح المفصل، 1 / 94 . وينظر: ابن السراج ، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط3 ، 1988 ، 75/1 . وينظر: الإستراباذي، شرح الكافية، 1 / 103 وما بعدها.

* مباني التقسيم : « وهي الإسم، والصفة، والفعل، والضمير، والخالفة، والإداة » . ينظر: تمام حسان، اللغة العربية ومعناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة ، 1998، ص 133.

(1) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 162 .

(2) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(3) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

ثانياً: الرتبة.

● الرتبة لغة واصطلاحاً:

1- لغة:

جاء في المعاجم العربية أن "الرتبة" مشتقة من الفعل الثلاثي " ر ، ت ، ب " يقال: رَتَّبَ الشَّيْءَ، يرتب، رتوبا، وتَرَتَّبَ، ثبت فلم يتحرك، والمرتبة: المنزلة الرفيعة أراد بها الغزو والحجج ونحوهما من العبادات الشاقة (1).

والرَّتْب الصَّخُور المتقاربة ببعضها أرفع من بعض واحدها رُتْبة ، رتب الشيء ثبت ودام وله عز راتب، فالرتبة هنا الثبوت والإستقرار (2).

هذا يعني أن الرتبة لغة هي: الموضع والمنزلة، وهذا المعنى اللغوي على صلة بالمعنى النحوي المراد سوقه في هذا البحث.

2- اصطلاحاً :

لقد عرف نحائنا دور الرتبة في الجملة، ولكنهم لم يعالجوها في مبحث مستقل بل توزعت على جميع أبواب النحو (3). ولعل فهم "ابن جني" لدور الرتبة هو الذي أملى عليه أن يقول: «ولا يجوز تقديم الصلة، ولاشيء منها على الموصول، ولا الصفة على الموصوف، ولا المبدل على المبدل منه، ولا عطف البيان على المعطوف عليه، والعطف الذي هو نسق على

(1) ابن منظور، لسان العرب، 1/ 409 .

(2) الزمخشري، أساس البلاغة، ط/1، 1998، 1 / 334-335 .

(3) محمد حماسة عبد اللطيف، الضرورة الشعرية في النحو العربي، مكتبة دار العلوم، القاهرة، ص 415.

المعطوف عليه...؛ ولا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف، ولاشي مما اتّصل به، ولا يجوز تقديم الجواب على المجاب شرطاً كان، أو قسماً أو غيرهما»⁽⁴⁾. ويتجلى مفهوم الرتبة أكثر فيما ذهب إليه "الجرجاني" (ت471هـ) إثر تعريفه للنظام باعتباره ذاته الترتيب إذ يقول: «وأعلم أن ليس النّظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نُهجت، فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرّسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها»⁽¹⁾. فالنّظم عنده بحسب المعاني والأغراض، والتقديم والتأخير عنده يأتي على هذا الأساس وقد علق "تمام حسان" على ذلك بقوله: «أميل إلى الاعتقاد أن عبد القاهر حين صاغ اصطلاحه "الترتيب" قصد به شيئين أولهما ما يدرسه النحاة تحت عنوان "الرتبة" وثانياً ما يدرسه البلاغيون تحت عنوان "التقديم والتأخير" ولكن دراسة التّقديم والتأخير في البلاغة دراسة الأسلوب التركيب لا التركيب نفسه؛ أي أنها دراسة تتم في نطاقين: أحدهما، مجال حرية الرتبة حرية مطلقة، والآخر مجال الرتبة غير المحفوظة، وإذا فلا يتناول التّقديم والتأخير البلاغي ما يسمى في النّحو بالرتبة المحفوظة، لأن هذه الرتبة المحفوظة لو اختلفت لاختلف التركيب باختلالها، ومن هنا تكون الرتبة المحفوظة قرينة لفظية تحدّد معنى الأبواب المرتبة بحسبها»⁽²⁾.

ونخلص من ذلك إلى أن المقصود بالرتبة، هو موقع الكلمة المعلوم بالنسبة لصاحبيتها، فكأن أن تأتي سابقة أو لاحقة، إذ أنّها «الموقع الذّكري لكلمة في جملتها»⁽³⁾. فهي قرينة لفظية وعلاقة بين جزأين مرتبين من أجزاء السّياق يدل موقع كل منهما على الآخر على معناه.

كما تأتي على معنى الترتيب عند "الجرجاني" إذ يعرفها بقوله: «جعل الأشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم واحد، ويكون لبعض أجزائه نسبة إلى البعض بالتقدم والتأخر»⁽⁴⁾،

(4) ابن جني، الخصائص، 2 / 385 - 387.

(1) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمد ألتنجي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1997، ص77.

(2) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 207.

(3) إميل بديع يعقوب، موسوعة النحو والصرف والإعراب، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1998، ص 385.

(4) الشريف الجرجاني، التعريفات، ص 55.

وهذه الأشياء الكثيرة هي عناصر الجملة، والاسم الواحد ليس إلا الجملة ذات الأركان المسندة إلى بعضها تقدما وتأخيرا.

● الرتبة من وجهة نظر النحاة والبلاغيين:

لقد تطرق النحاة والبلاغيون، إلى قضية الرتبة، ويعتبر "سيبويه" أول من طرق سر هذا اللون البلاغي وأثرى به الكثير من المباحث البلاغية، إذ يقول في صدر كتابه مبدئا رأيه في التقديم والتأخير، بأنه أسلوب فصيح ومرض بلاغي، وسر من أسرار التعبير يكسب جمالا وتأثيرا: « فإن قَدِّمت المفعول وأخَّرت الفاعل جرى لفظ، كما جرى في الأول، وذلك قولك: (ضرب زيد عبد الله)، لأنك إنما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخرا في اللفظ، فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدما، وهو عربي جيد كثير، كأنهم إنما يقدِّمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى وإن كان جميعا يهمانهم ويعنيانهم » (1). ونراه يلاحظ التقديم في أبواب كثيرة من أبواب النحو، وهو لا يرى أن البلاغة في التقديم أو التأخير سببا دائما في الحسن، بل قد تأتي في موضع القبح رغم كون الكلام مستقيما فيه نقص من جانب النحو، إذ يقول في هذا الموضع: « ويحتملون قبح الكلام، حتى يضعوه في غير موضعه، لأنه مستقيم ليس فيه نقص فمن ذلك قول عمرو بن إبي ربيعة:

صَدَدَتْ فَأَطَوَّلتِ الصُّدُودَ وَقَلَمًا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

وإنما الكلام قلما يدوم وصال » (2).

إذن، فالتقديم والتأخير عند "سيبويه"، كثيرا ما يأتي للعناية والإهتمام، وأحيانا للتأكيد والتنبيه، وأحيانا أخرى لغير علة بلاغية؛ بل ربما كان سببا في قبح الكلام وسوء التركيب.

(1) سيبويه، الكتاب، 1 / 34.

(2) المصدر نفسه، 1 / 13 .

وقد نهج "ابن جني" نهج أستاذه "أبي علي الفارسي"، إذ يقول: « إنَّ التقديم لم يأت للعناية أو الإهتمام أو لغرض آخر»⁽¹⁾، وهو بهذا لا يوافق "سيبويه" فيما ذهب إليه.

وعن السهيلي (ت 581 هـ) الذي يأخذ نص "سيبويه" معلقا عليه ناقلا رأي "ابن القيم" في ذلك إذ يقول: « وهو كلام مجمل، يحتاج إلى بسط وتبيين، فيقال: «متى أحد الشئيين أحق بالتقدّم ويكون المتكلم ببيانه أعنى»⁽²⁾.

وهو بهذا التعليق وذلك التساؤل الذي أراد به الإفصاح عن معنى في باطن الشاعر "سيبويه" لم يفصح عنه ولم يوضحه، فقال في بيان هذا الأصل « والجواب أن هذا الأصل يجب الإعتناء به؛ لعظم منفعته في كتابه وحديث رسوله، إذ لا بد من الوقوف على الحكمة من تقديم ما قدّم وتأخير ما أخر»⁽³⁾. ويقول أيضا: « إنّما تقدم من الكلمة فتقدمه في اللسان على حسب تقدم المعاني في الجنان »⁽⁴⁾.

أما "السكاكي" (ت 626 هـ) الذي قعد للبلاغة، وأرسى أصولها، وصنف أبوابها وفق نظام الشرح والتعليل، فإنه أخذ بما جاء به "سيبويه" في مسألة التقديم ويقول في هذا النطاق: « والحالة المقترضية * للنوع الثالث، هي كون العناية بما تقدم أتم، وإيراده في الذكر أهم، والعناية التامة بتقديم ما يقدم، و الإهتمام بشأنه نوعان: أحدهما أن يكون أصل الكلام في ذلك، هو التقديم ولا يكون في مقتضى الحال ما يدع إلى العدول عنه، كالمبتدا أو المعرف، فإن أصله التقديم على الخبر نحو: (زيد عارف)، وكذا الحال المعرف فأصله التقديم على الحال نحو: (جاء زيد راكبا)؛ وثانيهما، أن تكون العناية بتقديمه

(1) ابن جني، الخصائص، 2 / 218 .

(2) ينظر: ابن القيم، بدائع الفوائد، إدارة الطباعة المنيرة، القاهرة، 1 / 61.

(3) السهيلي (أبو القاسم)، أمالي السهيلي، تحقيق: محمد إبراهيم البناء، مطبعة السعادة، القاهرة، ط 1، 1970، ص 65.

(4) عبد الفتاح لاشين: ابن القيم وحسه البلاغي في تفسير القرآن، دار الرائد العربي، بيروت، ط 1، 1983، ص 100.

* الفعل وما يتعلق به من اعتبارات مجموعها راجع إلى " التترك والإثبات والإظهار و التقديم والتأخير". ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 97.

والاهتمام بشأنه، لكونه في نفسه نصب عينيك؛ وأن التفات خاطر إليه في التزايد» (1).
غير أنّ "ابن الأثير" (ت 637 هـ) يرجع سبب أو أسباب التقديم في رأيه إلى قضية الترتيب ضمن السياق إذ يقول: «هذا الضرب الذي يختص، لدرجة التقدّم في الذكر الاختصاصية ممّا يوجب لم ذلك - هذا الضرب يتمثل - كما يبدو من تأمل تلك النماذج لديهم - في الترتيب من غير دلالاته، في انصباب الغرض نحوه أو زيادة الإهتمام به أكثر من سواء في السياق الذي يتقدم فيه» (2).

ولا يفوتنا هنا القول أنّ قضية "التقديم والتأخير" من أظهر ما كتب "ابن القيم" (ت 751 هـ) في هذا الصدد متناولاً إياها من وجوه ثلاثة.

أولها متعرضاً فيها لذكر المعنى الذي أتى من أجله "التقديم والتأخير" والغرض الذي أراده العلماء من وضع ألفاظهم مستفهما بعدها في كونه مجازاً أم لامن حيث تقديم، ونقل كل واحد منهما على رتبته وحقه لينتهي في الأخير إلى ذكر أقسامه (3). مستشهداً في كل ذلك على ما يقول بكثير من اللطائف البلاغية والاستشهادات الفقهية؛ التي تنم كلها عن حاسة بلاغية، وذوق لغوي سليم.

ننتهي إلى القول على إثر هذا الغرض، إلى أن القرار الذي يجمع عليه البلاغيون والنحويون في كون أن تقديم أي عنصر من عناصر الجملة؛ إنما يكون للإهتمام بذكره والعناية به، أو لتخصيصه دون سواءه، ممّا يمكن أن يقع موقعه، وعلى هذا فتقديم جزء من الكلام أو تأخيره، لا يرد اعتبارياً في نظم الكلام، وتأليفه إنما يكون مقصوداً يقتضيه غرض بلاغي أو داعٍ من دواعيه.

وهكذا قد تخرج الجملة، عن نمطها التركيبي النحوي، وذلك بأن تتبادل عناصرها المواقع فيما بينها فيتقدم ماحقه التأخير، ويتأخر ماحقه التقديم.

(1) السكاكي، مفتاح العلوم، ص 102 .

(2) ابن الأثير، المثل السائر، تحقيق: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار النهضة، القاهرة، 1973 ،

ص 51 .

(3) ينظر: أحمد ماهر البقرى، ابن القيم اللغوي، كلية الآداب، جامعة المنيا، 1989، ص 181- 185 .

وهذا الخروج هو إحدى الظواهر الفنية، التي أثّرت من طرف علماء المعاني فإذا كان النحوي يكفي في وقوفه أمام تلك الظاهرة - التقديم والتأخير - التي تمس قرينة الرتبة، بالرصد والتسجيل وبيان الأسباب، وحصر العلل النحوية فالبلاغي يتخطى ذلك الجانب الشكلي لعناصر الكلام، إلى البحث عما يشعه هذا الأسلوب من معان وما يرتبط به من دلالات. ذلك أنه أسلوب فصيح ليس بغريب عن الكلام العربي « ومن الإستدلالات أن التقديم والتأخير في الكلام، جائز للتوسع في الكلام، ولا يمنع ذلك من وقوع الشيء في غير موضعه؛ ألا ترى أنهم قدموا المفعول على الفاعل مع أنّ رتبته متأخرة »⁽¹⁾.

(1) ينظر: العكبري، التبيين في مذاهب النحويين والبصريين، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط/1، 1986، ص 247.

● الرتبة من وجهة نظر الأسلوبين :

لقد عد النقاد العرب "الأسلوب" تركيباً لغوياً ذا قيمة جمالية ، وفنية التركيب يحول الخطاب الأدبي إلى عمل فني، يمثل خاصية الإنسجام والتوحد الداخلي وفق العناصر المشكلة له، هذا التركيب الذي يرى "محمد مفتاح" أنه ينقسم إلى نوعين اثنين: أولهما "التركيب النحوي" ، وثانيهما "التركيب البلاغي" إذ يقول هذا الإطار: « إن المسلمة التي تنطلق منها الدراسات الخاصة بالنحو العربي، هي أن الجملة العربية تبتدئ بالفعل ، وينتج عن هذا نتائج خطيرة على مستوى دراسة المعنى والتداول للجملة العربية، ولذلك فإن: (جاء محمد) تعتبر تركيباً جاء على أصله ولكننا إذا قلنا: (محمد جاء)، فإن التركيب وقع على (محمد) دون سواه من الأسماء المتبادرة إلى ذهن المخاطب التي يشترك في معرفتها مع المتكلم وكذا: (إياك أحب)، و(قائماً كان زيد) ، فتقديم (إياك) قصر المحبة على المخاطب دون غيره، كما أن تقديم(قائماً) تعني أنه لم يكن جالساً ولا نائماً»⁽¹⁾.

من خلال هذا الطرح أمكن القول أن "محمد مفتاح" أراد خلق مزاجية بين المباحث النحوية القديمة والدراسات اللسانية الحديثة في تناول ظاهرة التركيب؛ ذلك أن الخطاب الأدبي هو تشكيل من تركيبية وعناصر أخرى تحمل مجموعها بنية نفسية وسياقاً عاماً يتشكل الخطاب بحسبه، وعليه « فمعاني: النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته وبين وضع الحروف في مواضعها المقترضية لها وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير.... فإن زاغ شيء عن هذا النحت فإنه لا يخلوا أن يكون مردوداً لخروجه عن عادة القوم الجارية على فطرتهم»⁽²⁾. إن هذا التقديم المراد هنا هو الذي يغير عرف الجملة العربية ويشوش ترتيبها وهو الذي يثير انتباه المتلقي، والترتيب المؤلف في الجملة العربية الفعلية هو [الفعل + الفاعل + المفعول به] أو [الفعل + الفاعل + المتعلق (جار ومجرور أو ظرف)] أو [الفعل + الفاعل + فضلة (حال أو تمييز)].

(1) محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري واستراتيجية التناص، دار التنوير، ط1، بيروت، لبنان، 1985، ص 69.

(2) أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والموانسة، تحقيق: أحمد أمين ، موفم للنشر، الجزائر، 1989، ص 121 .

وترتيب الجملة الإسمية هو: [المبتدأ + الخبر] (وقد يتقدّم الخبر على المبتدأ في مواضع)، وترتيب الأوصاف: [الصفة + الموصوف] (وقد تضاف الصفة إلى الموصوف في مواضع).

من هنا يعد مبحث إعادة ترتيب عناصر التركيب من صميم البحث الأسلوبي على مستوى التركيب ذلك أن هناك ترتيبا معتادا مبتذلا يطرق الذهن له كثيرا هذا الترتيب يمكن مخالفته ولكن مجرد المخالفة تنبئ عن غرض ما، ذلك الغرض هو إبراز كلمة من الكلمات لتوجيه ولفت السامع إليها، وتلك مسألة أسلوبية يمكن تتبعها إلى أقصى وقائعها، ومن ثمّ كانت دراسة التركيب كثيرا ما تحور على دراسة الأسلوب. إنّ هذا النوع من الدّراسة - كما يصفه "فندريس" Vandaris - « في غاية الدّقة ويتطلّب حسا لغويا مدربا ولطفا عاليا في الذوق الأدبي، يضاف إليه معرفة نادرة بالظّروف الفيزيولوجية للغة المدروسة لذلك لم تمارس حتى الآن إلا في حيز ضيقٍ »⁽¹⁾. إنّ الشيء اللافت للإنتباه هنا هو أنّ النّحاة القدماء، قد ألحوا إلى شيء من هذه الغايات الأسلوبية للتقديم والتأخير، على نحو ما نجده عند "سيبويه" في فكرة العناية والإهتمام بالمقدم، إلا أن نظرهم اقتصر على ذلك، مما جعل "الجرجاني" يقول: «إنا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئا يجري مجرى الأصل غير العناية والإهتمام»⁽²⁾. لناخذ تلك الإرهاصات الأسلوبية أشكالا شتى عند لغويين وبلاغيين كـ"الزمخشري" صاحب فكرة الإختصاص⁽³⁾، و"عبد القاهر" الذي إتسع بها إلى التأكيد والتقوية والتّخصيص⁽⁴⁾.

كما تحدث "ابن جني" قبلهم عن الابتداء بالمكان خلافا للقاعدة النّحوية⁽¹⁾، وبذلك فالأسلوبية ترى أنّ الكاتب، لا يتسنى له الإفصاح عن حسه، ولا عن تصوّره للوجود، من

(1) فندريس، اللغة، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، المكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1950، ص 133.

(2) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 100.

(3) سيبويه، الكتاب، 1 / 14 - 15.

(4) ينظر: الزمخشري، الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د ط)، 1979، 2 / 169 - 170.

(1) ينظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 108.

دون ترتيب الأدوات اللغوية ترتيباً يفضي إلى إبراز الصورة المنشودة والانفعال المقصود.

وهذا ما يكسب النظرية تقيداً بحدود النص ذاته؛ وعلى هذا الصّعيد بالذات تتشكل الأسلوبية على المعطى الألسني المحض؛ لأنّ اللسانيات قد حددت اللّغة بكونها ظاهرة اجتماعية، وكائنا حيا مع اعتبار أنّها تركيبة قائمة في ذاتها أي أنها " كلّ " يقوم على ظواهر مرتبطة العناصر، وماهية كل عنصر وقف على بقية العناصر، بحيث لا يتحدّد أحدها إلاّ بعلاقته بالأخرى، فتكون اللّغة جهاز تنظيم في صلبه عناصر مترابطة عضوياً بحيث إذا تغيّر عنصر ينجر عنه تغيّر وضع بقية العناصر.

فالمتكلم يشكل كلامه وفق قواعد النّحو وقوانينه، ولذا كان التّركيب الأسلوبي ضرورياً له في هذا يقول " عبد السلام المسدي " : « كل مقطع لساني هو حلقة وصل بين الأشياء والوقائع المرموز إليها، والمتقبل لذلك المقطع، وهذه العلاقة ليست عفوية ولا اعتباطية وإنّما هي تفترض عقداً مزدوجاً: أحد العقدين يستجيب لضغوط الإبداع وهو التسليم بمجموع من القوانين الضابطة لتكوين مقاطع الكلام، وهذا العقد الثاني يشمل الأسس العامة تاركاً بعض المجال لتصرف كل فرد من أفراد المجموعة اللسانية الواحدة ، وهذه الخصوصية هي التي تبرز لنا علاقة الجدولين: النحو " و" البلاغة "؛ فالأول هو مجال القيود الأسلوبية والثاني مجال الحريات، وعلى هذا الاعتبار كان النّحو سابقاً في الزمن للأسلوبية؛ إذ هو شرط واجب لها، فكل أسلوبية هي رهينة القواعد النّحوية الخاصة

باللغة المقصودة، ولكنّها مرآة ذات اتجاه واحد، لأننا إذا سلّمنا بأن لا أسلوب بدون نحو فلا تستطيع إثبات العكس فنقول لا نحو بلا أسلوب» (1).

إنّ هذه العلاقة الجدلية بين النحو والأسلوب، يمكنها أن تساعد دارس الأسلوب في الإستعانة بالقواعد وتحديد خصائص التّركيب النحوي للأسلوب انطلاقاً من هذه القواعد.

● الرتبة من وجهة نظر التوليديين التحويلين:

تعد نظرية "النحو التحويلي" من أشهر الإنجازات التي جاء بها "تشومسكي" N.Chomsky والتي أحدثت ثورة في التفكير اللساني، وكان لها تأثير كبير على باقي العلوم، كما أنّها أصبحت نظرية معمولاً بها في النّصف الثاني من القرن العشرين؛ ذلك أنّ الهدف الرئيسي لعلم اللسانيات قبل "تشومسكي"، هو وصف اللغة وتصنيفها وتوزيع الأصوات والكلمات، على أنّ الجديد الذي أتى به "تشومسكي"، هو البحث في ما وراء ذلك في الكشف عن المبادئ التي تعلّل الوصف والتصنيف إلى مرحلة أخرى إلى التفسير والتّجريد (2).

ولقد كان مناط الدّراسة عنده في كل ذلك هو الجملة؛ باعتبارها بداية كل وصف لغوي ونهايته فقد رأى أنّ عملية بناء الجملة وتوليدها في نظره يعتمد على مبدأ الإختيار، الذي يؤدي إلى إضافة عناصر اختيارية، نتيجة الإختيار الأوّل، أي أنّ إختيار أي عنصر يؤدّي إلى إختيار آخر مرتبط بالإختيار الأوّل.

(1) عبد السلام المسدي، الأسلوبية والأسلوب، الدار العربية للكتاب، تونس، ط2، 1982، ص56، 55.
(2) سامي عياد حنا، معجم اللسانيات الحديثة، مكتبة لبنان، ط1، 1997، ص25. وينظر: حلمي خليل، دراسات في اللسانيات التطبيقية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ط1، 2000، ص5-51.

فمفهوم النحو لدى "تشومسكي" يتألف من جهاز أو أكثر يمكن أن يولّد عددا من الجمل بناء على اختيار الكلمة الأولى التي تصلح للبدء بها؛ هذه القدرة على التوليد على هذا النحو من الدقة التي تصورها "تشومسكي" هي ما تفسّر ما أشار إليه بمصطلح "القدرة التحتية" التي تتمثل في البنية العميقة للكلام، والذي دعاه إلى تجاوز الشكل السطحي للجملة والنظر إلى التركيب العميق لها، في اعتقاده أنّ هذا الشكل الخارجي يمكن أن يكون خادعا، إذا ما نظر إلى المعنى الذي يمكن أن تؤدّيه بعض الجمل ، إذ يمكن أن يكون لجملة ما أكثر من معنى غير أن تركيبها السطحي لا ينبئ على ذلك⁽¹⁾.

وتعتبر قواعد النحو التوليدي التحويلي، أن للغة مستويين أو بنيتين من التركيب: "البنية العميقة" (Deep Structure) و "البنية السطحية" (surface structure)⁽²⁾.

وتعني البنية السطحية التركيب النحوي للجملة المسموعة، أو المكتوبة المقروءة نحو: قرأ الكتاب جملة وتفصيلا ، تمثل هذه الجملة في صورتها الظاهرة البنية السطحية أما العميقة منها فأكثر تجريدا، وهي موجودة في ذهن القارئ، أو السامع ، أو الكاتب أو المتكلم ، وتتكون من : شخص (الزمن الماضي) يقرأ الكتاب جملة وتفصيلا (صيغة المبني للمجهول)، وهذه العناصر الموجودة بين قوسين هي مفردات واردة في الذهن عبارة عن مفاهيم نحوية ، تتشكل على أساسها البنية السطحية للجملة، فهذا الذي تدركه حواسنا من المدارج الكلامية؛ هو في الحقيقة السطح الأعلى، وما لا يظهر في البنية العميقة و يوجد في ذهن الإنسان ولا يحققها إلا بتحويلها إلى سلسلة كلامية ؛ أي البنية العليا الظاهرة والسطحية. ولما كانت البنية خفية لا نتعرّف عليها إلا بتتبع عمليات

(1) حلمي خليل، دراسات في اللسانيات التطبيقية، ص 51.

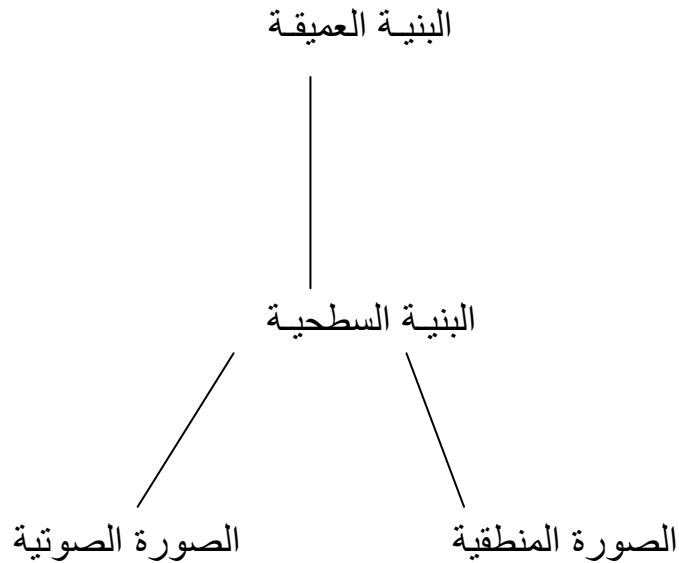
(2) ينظر: نور الهدى لوشن ، مباحث في علم اللغة ومناهج البحث العلمي ، المكتبة الجامعية ، الإسكندرية، 2001 ، ص 336 - 337 .

التحويل التي يقوم بها المتكلم ، فهذه البنية العميقة هي نتيجة لفعل القواعد التحويلية فيتمثل في تحويل هذه البنية العميقة إلى بنية سطحية مكونة من العناصر اللغوية تحدد هي الأخرى بفعل القواعد النصية نحو: (ضربت زيدا ضاحكا) فهي جملة تحتمل معنيين:

1- ضربت زيدا وأنا أضحك (حال الفاعل) .

2- ضربت زيدا و هو يضحك (حال المفعول) (1) .

والنموذج النحوي الذي يتبناه "تشومسكي" ، مقسم إلى عدة مكونات أو مستويات تفصيلية منظمة بالشكل التالي : (2)



(1) ينظر: خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصبة ، الجزائر، 2000 ، ص 109 .
(2) ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري ، اللسانيات واللغة العربية ، دار توبقال للنشر، ط4، 2000 ، ص

فالبنية العميقة تولّدها القواعد المقولية، التي تضطّبها (س) *، وتسقط الوحدات المعجمية في البنية محملة بخصائصها الدلالية المحورية، والتفريعية على الخصوص وهنا أشكال الرّبط بين ما يسقط من المعجم، وما يولّده التركيب، حتى يقع التوافق بين المعلومات والعلائق المعجمية والمكونات التركيبية.

وعن البنية السّطحية فهي ناتجة عن البنية العميقة بتطبيق القاعدة التحويلية العامة كما أن هذا التحويل خروجه مقيد بالمبادئ العامة، وبوسائط تختلف اللّغات في تثبيتها ويقع بتأويل هذه البنية إمّا منطقيًا أو صوتيًا فالصورة المنطقية هي مستوى نحوي يمثل فيه للعلائق المنطقية، بل ينتقل إليها قواعد تنطبق على شاكلة القواعد التّركيبية كقاعدة المركب الاستفهامي إلى صدر الجملة في اللّغات، دون أن يكون لذلك تأثير على الرّتبة في اللّغة؛ أمّا الصّورة الصّوتية (المكوّن الصّوتي في النّحو)، التي يرتبط بالأصوات اللغوية المتتابعة، يتم فيها تجديد التفسير الصوتي للجملة، ذلك أنّ كل صوت من النّظام الصّوتي للغة، يختلف عن الآخر بلامح صوتية، تقوم بوظيفة تحديد دلالات الكلمات.

* أساس هذه النظرية (س) هو: أن جل المركبات لها بنى داخلية متشابهة مكونة من رأس وفضلات ومخصصات. ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، ص 108 .

● أصل الرتبة في اللغة:

1- في اللغة العربية .

إنّ البنية الأصلية في الجملة العربية ، بالنظر إلى موقعها، ورتبتها ، وحالاتها الإعرابية والعلامات الدالة على تلك الحالات، هي من نمط: ف - فا - مف (س) حيث (س): رمز متغير قد يكون مركبا حرفيا أو ظرفيا، أو أحد الملحقات كالحال، وهذه الرتبة تظهر مع الأفعال المتعدية واللازمة، ويفترض "عبد القادر الفهري" أنّ تحليل المكونات داخل الجمل وبنيتها يكون بربط الرتبة في الجملة بالرتبة في المركبات الأخرى، كالمركبات الإسمية، والحرفية، والوصفية، وهذه الإستدلالات بفضل اقتراح "تشوسكي" لنظرية جديدة للقواعد المركبة ، وبعض أعمال "جاكندوف" وجماعته في إطار مايسمى بنظرية " سين البارية " (1) وتقدم هذه النظرية على أبجدية مقولية مكوّنة من سمتين هما [س] و [ف]، تأخذ فيها كل قيمة موجبة أو سالبة وتكون مصفوفة مع السمة الأخرى الخ .

وهكذا فإن هذه السمات أربع طبقات مقولية :

- 1- [+ س ، + ف] وهي صفة من منظور تشومسكي .
- 2- [+ س ، - ف] وهو الإسم من منظور تشومسكي .
- 3- [+ ف ، - س] وهو الفعل من منظور تشومسكي .
- 4- [- س ، - ف] وهو الحرف من منظور تشومسكي .

وضمن المقولات التركيبية التي اعتاد اللسانيون التوليديون أن يفرقوا بينها هي (ف) الفعل ، الإسم (س) ، الصفة (ف) ، (ح) الحرف، وقد سمّاها النحو التقليدي بأجزاء الكلام (أنواعه) .

2- في اللغات الأخرى :

(1) ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري ، البناء الموازي في بناء الكلمة والجملة والجمل، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء ، 1990 ، ص22 .

ترى النظرية التحويلية التوليدية، وتحديدًا القائم عليها "تشومسكي" أن اللغات

الإنسانية تعود إلى رتبة واحدة في البنية العميقة، هي: **فاعل + فعل + مفعول**

ويكاد ينكر وجود لغات من نمط **ف - فا - مف** كالعربية مثلًا ، مما يسهم في تكريس هذا الخلط. وبديهي أن ليس هناك ما يدعو إلى التوحيد بينهما.

وتكمن أهمية الرتبة ضمن هذه اللغات الخالية من الإعراب، باستعاضتها عن تأدية علاقتها التي كان يعبر عنها بالإعراب إلى سبيلين: إمّا كلمات مساعدة وإمّا بوضع كلمة بالنسبة لكلمات الأخرى، والفرضية الثانية الأرجح ؛ ذلك أنّ التطابق الأسمى خاصة محددة للغات مثل الإنجليزية التي رتبته: **فا - ف - مف والبنى** **فا - ف - مف** خاصة محددة اللغات التي فيها التطابق غير الإسمي.

من هذا نصل إلى أنّ صحة العلاقة بين التطابق والرتبة في العربية، تتمثل في حالة ماكان الفعل يطابق الفاعل جنسًا وعدداً⁽¹⁾ ، يتقدم الفاعل عليه ، أمّا إذا لم يتقدم فهو لا يطابقه في العدد، فالتطابق غير الاسمي يرد عندما يظل الفاعل في موقعه الأصلي بعد الفعل ، ولذلك تعتبر كل المركبات الإسمية قبل الفعل مبتدئات وليست فواعل ، وهذا ما يدعم الافتراض ، كنمط **ف - فا - مف**

ومما تختلف فيه اللغات كذلك قضية تموضع الرأس بالنسبة للمكونات الأخرى داخل المركب، فمنهم من اقترح وسيطًا لتموقع الرأس (الرأس - في - الصدر)، كما في العربية فيرد الإسم رأسًا في صدر المركب الأسمى، والحرف رأسًا في صدر المركب الحرفي، والصفة رأسًا في صدر المركب الوصفي... الخ.

(1) ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية ، ص 107 .

فإذا عمّم هذا المبدأ ليشمل الجملة أمكن أن نقول أنّ الفعل في صدر الجملة هو أصل الرتبة، كسائر الرؤوس الأخرى، التي توجد في صدر مركباتها، فالنمطية المفترضة تمكن من تبسيط القواعد المقولية للغة العربية، وصياغة مبدأ عام هو: "إنّ الرأس في الصدر". فهذه المؤشّرات تثبت أنّ الرتبة في العربية.

هي من نمط: ف + فا + مف. نظرا إلى ضوابط الرتبة على المستويات المختلفة المكوّنة للنحو، فهناك عدة مكوّنات تركيبية أو دلالية... الخ، نتفاعل مع المكوّن القاعدي لتصفية التّغيرات التي تطرأ على الرتبة (1).

● أنواع الرتبة:

تضطلع الرتبة بدور بارز في تماسك أجزاء الجملة، كما تساعد على رفع اللبس عن المعنى بتحديد موقع الكلمة فيها، غير أنّه مع ذلك ينبغي « التفريق بين الرتبة، والتقديم والتأخير؛ فالمقصود بالرتبة الموضع الأصلي للعنصر فيقال: إنّ المفعول مثلا رتبته التأخّر عن الفاعل والخبر رتبته التأخّر عن المبتدأ والفاعل رتبته التأخّر عن فعله وهكذا، وأما التقديم أو التأخير فلا يكون إلا بالنظر إلى البنية الأساسية* التي يحددها النظام اللغوي لترتيب عناصر الجملة، وذلك ان بناء الجملة قد يلزم باتباع الرتبة المقررة في مواضع، ويتبع الحرية في عدم الالتزام بها في مواضع أخرى ومدار ذلك كلّه هو التّرابط ومقتضيات السّياق، ولا يمكن القول بأن هذه الكلمة أو تلك مقدمة من تأخير أو مؤخّرة من تقديم، إلا إذا

(1) ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، البناء الموازي، ص 22. وينظر: المرجع نفسه، ص 108.
* البنية الأساسية: هي النظام اللغوي التجريدي الثابت لتصور تركيب الجملة في الحالة الأولى من حالاته، إذ يعد " بناء الجملة " تنفيذا حيا واقعا له بعبارة أخرى إن بناء الجملة هو التركيب المنطوق الذي يوحد بين الفكرة النظرية والنطق الفعلي. ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، ص 237.

كان النّظام المعروف لها هو غير الذي نراه عليها « (1) على اعتبار أنّه لا توجد لغة واحدة – كما يقول فندريس – تسير في ترتيب الكلمات على حرية مطلقة، كما لا توجد لغة واحدة ترتيب الكلمات فيها جامد لا يتحرك. (2) من هذا نظر النّحاة إلى الرتبة بين المواقع النّحوية التي تشغلها الكلمات في العبارة أو الجملة وقسموا تلك الرتبة إلى نمطين:

1-الرتبة المحفوظة** :

وهي قرينة لفظية تحدّد معنى الأبواب المرتبة بحسبها (3) ؛ ومعنى كونها قرينة أنّه لا يجب أن تتغير أو تختلف ، لأن المعنى مرتبط بها ، فإن غير العنصر النّحوي مكانه أدى إلى فساد المعنى واختلاله ، مما يتحتم الالتزام والمحافظة عليها.

ذلك أنه لو اختلف التركيب باختلالها، ومن قبيل الرتب المحفوظة في التركيب العربي؛ تقدم الموصول على الصلة، والموصوف على الصفة، ويتأخر البيان على المبين، والمعطوف بالنسق على المعطوف عليه، والتوكيد عن المؤكّد ، وصدارة الأدوات في أساليب الشّرط والإستفهام والعرض والتحضيض ونحوها، هذه الأخيرة (صدارة الأدوات) هي التي دعت النّحاة إلى صوغ عبارتهم الشهيرة: "لا يعمل مابعدھا فيما قبلها".

ومن الرّتب المحفوظة أيضا تقدم حرف الجر على المجرور، وحرف العطف على المعطوف، وأداة الإستثناء على المستثنى، وحرف القسم على المقسم به ، وواو المعية على المفعول معه، والمضاف على المضاف إليه ، والفعل على الفاعل أو نائب الفاعل، وفعل الشرط على جوابه (4).

(1) محمد حماسة عبد اللطيف، في بناء الجملة العربية ، ص 93 .

(2) ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، ص 325.

** تسمى أيضا الرتبة المقيدة أو الملتنزمة . ينظر: المرجع السابق، ص 325 .

(3) ينظر: تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 207 .

(4) المرجع السابق ، ص 207 .

ليؤكد "ابن السراج" (ت 316 هـ) ذلك جاعلا الأشياء التي لا يجوز تقديمها ثلاثة عشر وهي: « الصلّة على الموصول، والمضمر على الظاهر في اللفظ والمعني ، إلا ما جاء منه على شريطة التفسير ، والصفة وما اتّصل بها على الموصوف، وجميع توابع الأسماء ، والمضاف إليه وما اتصل به على المضاف وما عمل فيه حرف أو اتصل به لا يقدم على الحرف ، وما شبه من هذه الحروف بالفعل فنصب ورفع فلا يقدم مرفوعها على منصوبها، والفاعل لا يقدم على الفعل، والأفعال التي لا تتصرف لا يقدّم عليها ما بعدها، والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين، والصفات التي لا تشبه أسماء الفاعلين لا يقدم ما عملت فيه، والحروف التي لها صدر الكلام لا يقدم ما بعدها على ما قبلها ، وما عمل فيها قبلها، ولا يقدم مرفوعه على منصوبه ، ولا يفرق بين العامل والمعمول فيه بشيء لم يعمل فيه العامل إلاّ الإعتراضات »⁽¹⁾ .

وإن كان الأمر في الفعل والفاعل، على خلاف مذهب الكوفيين، إذ يجوز تقدم الفاعل على فعله، وسنتعرض لهذا في ثنايا البحث .

2 - الرتبة غير المحفوظة *

تحدث النحاة واللغويون العرب في عن التغيرات التي تطرأ على ترتيب العناصر المشكلة للجملة، ذلك إنّ الرتبة غير المحفوظة تتيح حرية جزء الجملة أو الباب النحوي في موقعه من حيث التقديم والتأخير، لكن ذلك يكون وفق قواعد وأسس ، فلا يكون التقديم والتأخير على إثرها اعتباطيا **

من هنا نستشف أنها « نظام في اللغة لا في استعمالها معرضة للقواعد اللغوية من حيث الضمير، ثم الإختيارات الأسلوبية من حيث التقديم والتأخير »⁽¹⁾ .

(1) ابن السراج ، الأصول في النحو، ص 222-223 .

* تسمى أيضا الرتبة الحرة . ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، ص 325 .

** يقول الجرجاني في هذا الصدد: « واعلم أن من الخطأ أن يقسم الأمر، في تقديم الشيء وتأخيره قسمين ، فيجعل مفيدا في بعض الكلام ، وغير مفيد في بعض ، وأن يعلل تارة بالعبارة وأخرى أنه توسعة على الشاعر والكاتب ، حتى تطرد لهذا قوافيه ، ولذاك سجع»، عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 99.

(1) تمام حسان، البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، القاهرة ، مصر ، ط 1 ، 1993، ص 34.

ومن هنا كان المدخل إلى موضوع التقديم والتأخير بين عناصر الجملة ، الذي انطلقوا منه في معرفة الأغراض البلاغية التي دعت إلى التقديم والتأخير، وعليه قال "تمام حسان": « فإن علم المعاني يعد في هذه الحالات عالية على النحو ، مثال ذلك أن من النحاة من حددوا الرتبة في الكلام وجعلوها محفوظة وغير محفوظة وقد ارتضى علماء المعاني هذا التقسيم وتجنبوا الكلام في الرتبة المحفوظة؛ لأنها ليست مضمونة لاختلاف الأساليب بسبب حفظها وثبات وضعها على الرتبة غير المحفوظة، فمنحوها دراسة أسلوبية مهمة، تحت عنوان التقديم والتأخير ومعنى هذا ، أنّ التقديم والتأخير البلاغي وثيق الصلة بقرينه الرتبة في النحو ولكن لا يمس الرتبة المحفوظة لأنها قد تختلف فيها الأساليب »(2).

فدراسة التقديم والتأخير من الجانب البلاغي تعني دراسة الأسلوب التركيبي لا التركيب نفسه؛ أي أنها دراسة تتم في مجال حرية الرتبة حرية مطلقة فالبلاغة تُعنى بما وراء التركيب من مقاصد ومعاني وأغراض بلاغية.

ومن الرتب غير المحفوظة في النحو رتبة المبتدأ و الخبر ، ورتبة الفاعل والمفعول به، والفاعل والمفعول به والفعل، ورتبة الضمير والمرجع ورتبة الفاعل والتميز بعد "نعم" ورتبة الحال والفعل المتصرف ورتبة المفعول به والفعل.(3)

إذ يتقدم فيها المبتدأ على الخبر، والفاعل على المفعول، ورتبة التأخير بالنسبة لصاحبها، وما إلى ذلك ، فهذا اللون من الرتبة هو الذي لا يحتمه نظام اللغة ؛ بل يجوز للمتكلم حرية الخروج عليه ، بتقديم مراتبه التأخير والعكس فالرتبة في هذا النوع هي مجال من مجالات التخبير النحوي الموجب في نظر البلاغيين .

وتجدر الإشارة أنه لا يحد حرية هذه الرتبة ، إلا احتمال اللبس ؛ إذ يتوقف عليها نحو : (ضرب عيسى موسى) ، ونحو : (أخي صديقي)، إذ يتعين في (موسى) أن يكون فاعلا ، وفي (أخي) أن يكون مبتدأ ، محافظة على الرتبة لأنها تزيل اللبس وقد يطرأ عليها ما يحتم عكسها كلزوم تقديم الخبر على المبتدأ أحيانا *

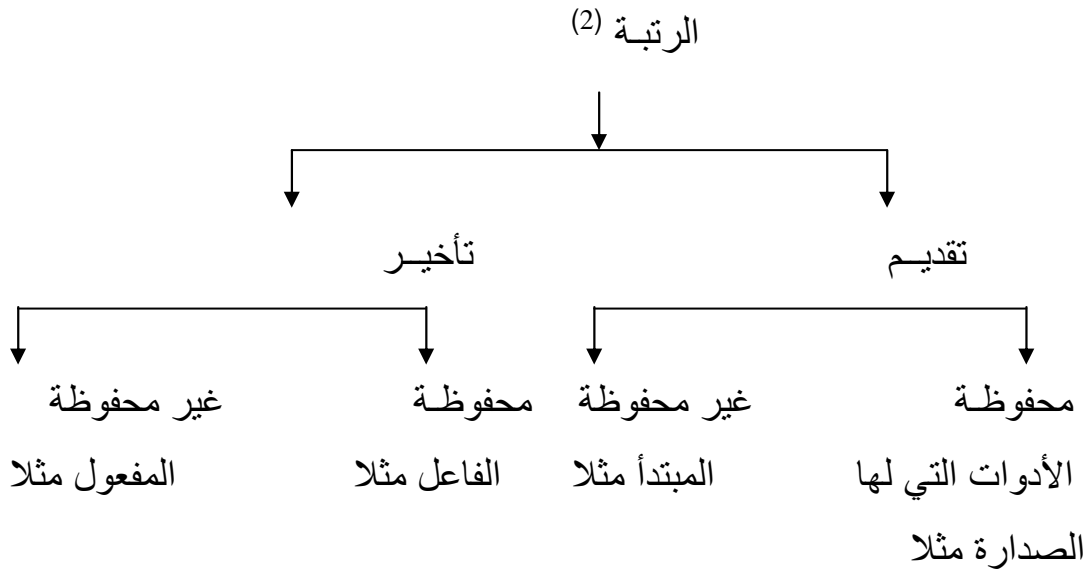
(2) تمام حسان، الأصول ، الهيئة المصرية للكتاب ، (د ط) ، 1982 ، ص 341 .

(3) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 207 .

* وفي ذلك يقول ابن مالك : ونحو عندي درهم ولي وطر & ملتزم فيه تقدم الخبر

ومهما يكن من أمر ، فإن التقديم والتأخير ملمح من ملامح العربية ، سمحت به ومهدت له العلامة الإعرابية وحرية الرتبة في كثير من الأبواب النحوية (1).

هذا - بعامه - مفهوم الرتبة بنوعها المحفوظة وغير محفوظة، وهما من قبيل الرتبة النحوية، وحتى تتضح الرؤية أكثر يجسّد "تمام حسان" مفهوم الرتبة ضمن مخطط تمثيلي الذي يُظهر بدوره، أنّ بين الرتبة النحوية وبين الظواهر الموقعية رحماً موصولة، لأن الرتبة حفظ الموقع ، والظاهرة الموقعية هي تحقيق لمطالب هذا الموقع رغم قواعد النظام وهذا ما سنأتي على شرحه في طيات البحث.



ابن مالك : متن الألفية، طبع بمطبعة عيسى الباني الحلبي وشركاه بمصر، (د ط)، (دت)، باب "الإبتداء"، ص 10 .

(1) محمد حماسة عبد اللطيف ، العلامة الإعرابية في الجملة ، ص 328.

(2) تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 212 - 213.

الفصل الثاني

تغييرات الرتبة على مستوى الجملة الاسمية

أولاً: تحديد الجملة الاسمية .

ثانياً: ركنا الجملة الاسمية .

1- المبتدأ.

- خصائصه .

2- الخبر

- خصائصه.

ثالثاً: الجملة الاسمية غير المنسوخة .

● تأخير الخبر وجوبا.

● تقديم الخبر وجوبا.

● تقديم الخبر جوازاً.

رابعاً: الجملة الاسمية المنسوخة.

● تأخير الخبر وجوبا

● توسط الخبر.

● تقدم الخبر على الناسخ واسمه.

أولاً: تحديد الجملة الاسمية:

دأب النحاة العرب على تقسيم الجملة إلى جملة اسمية وجملة فعلية، وهو تقسيم يقره الواقع اللغوي وينهض بتأييده والتّمييز بين هذين الصّنفين ليس مقصوراً على النّحو العربي، بل إنّ الدّراسات اللّغوية الحديثة تعتمد وتعتبره مفيداً من النّاحية المنهجية، كما إنّ وجود الصّنفين ليس من خصائص اللّغة العربية وحدها؛ بل إنّ ظاهرة تتجلى في عدد كبير من اللغات، حتى قبل انعدام الجملة الإسمية لا تختص به اللغات معدودات، كالهندية والإيرانية والغربية، وذلك إنّها تستخدم فعلاً رابطاً بين جزئي الجملة المشابهة للجملة الاسمية السامية، وبدون هذا الفعل – في هذه اللغات- لا يمكن تشكيل جملة صحيحة إسنادياً (1).

فاللغة الفرنسية مثلاً لا سبيل لها في تشكيل جملة إسمية دون استخدام فعل الكينونة (le verbe être)، ومثيلتها في ذلك اللغة الإنجليزية، التي لا بد لها من الفعل (to be) وهو يترجم في العربية إلى جملة إسمية في نحو: (le stylo est rouge) و (the pen is red)، فنقول: (القلم أحمر)، والترجمة الحرفية لذلك هي: (القلم يكون أحمر)، فعلاقة الإسناد في العربية لا تحتاج إلى لفظ بعينه يدل عليها لأنّها علاقة معنوية تقدم بين المبتدأ والخبر؛ في حين إنّ غيرها، من اللغات تحتاج إلى ألفاظ خاصة تبين هذه العلاقة.

مما لا شك فيه إنّ وجود النوعين المذكورين تقتضيه حاجة الإنسان إلى ما يمكّنه من التعبير عن صنفين من المفاهيم لكل واحد منهما مواطنه الخاصة وغايته؛ فاللغة تستجيب هكذا في مستوى الجملة لتلك الحاجة وتمد المتكلم بالتركيب الملائم لمقاصده أحسن ملاءمة. إلا أنّ أساس التّمييز هذا بين الجمل، اعتمد – وبخاصة منه عند القدماء – على ما تستهل به الجملة وبخاصة "ابن هشام" الذي عقد باباً تحت عنوان "انقسام الجملة إسمية وفعلية وظرفية" معرّفًا الجملة الاسمية بقوله: « فالاسمية هي التي صدرها اسم كـ(زيد

(1) أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، ط 1، 1996، ص 222.

قائم) و(هَيْهَاتَ الْعَقِيْقُ) ،و(قائم الزَيْدَان) عند من جوزه وهو الأَخْفَش والكوفيون «(1). مستطردا وشارحا عبارة "صدر الجملة" بقوله: «.....ومرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند إليه، فلا عبره بما تقدم عليها من الحروف، كهمزة الاستفهام» والحروف المشبهة بالفعل ونحو ذلك، فنحو: (أقائم زيد ؟) فعلية و(إن زيدا قائم) اسمية، وكذا نحو: (كيف جاء زيد ؟) [فَقَرِيْقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيْقًا تَقْتُلُوْنَ] البقرة 87 (2).

إنَّ الأساس الذي ميز به النَّحَاة الجملة هو: العنصر الشكلي من ناحية، والذي بدأت به الجملة من ناحية أخرى- أي صدر الجملة- « فإن ركن هذا العنصر فعلا كانت الجملة فعلية، وإن كان اسما كانت اسمية» (3). والظاهر أنه تحديد لا يقوم على أساس لغوي سليم.

إنَّ إعتبار الجملة من نحو(كيف جاء زيد ؟)، ومن نحو قوله تعالى: [فأي آيات الله تنكرون] غافر/19، وقوله تعالى: [فَفَرِيْقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيْقًا تَقْتُلُوْنَ] البقرة 87 فعلية عبرة في هذه التسمية بصدورها المسند أو المسند إليه؛ لأن الأسماء في هذه الجمل المذكورة في نية التأخير.

ولا عبرة بما تقدم عليها من الحروف، وكذا الجمل في نحو: (يا عبد الله) . ونحو قوله تعالى: [وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ، حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ] التوبة 06 وقوله تعالى: [وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا، لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ] النحل/05 وقوله تعالى: [وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَى] الليل/09. لأن صدورها أفعال في الأصل والتقدير: (أدعو عبد الله)، (إن استجارك أحد)، و(خلق الأنعام)

(الأنعام)، و(أقسم والليل). (1)

(1) ابن هشام، مغني اللبيب، 2/ 433 .
(2) ينظر: ابن هشام، معنى اللبيب، 7/2 - 8 ، وينظر: خليل أحمد عمارة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص 183 .
(3) عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، ص 45 .

إنّ ما يمكن ملاحظته هو أنّ النّحاة حينما ألغوا ما تقدم من الحروف نجدهم في مواقع أخرى، يأخذون بها وذلك كتركيب الشّرط مثلا، في قولك: (إن الحق ضاع فامتشق سلاحك)، يزعمون أنّها صارت جملة فعلية، لكن من الواضح أن ليس وراء هذا الزّعم ما تؤدّيه النّصوص في اللّغة.

إنّما يمكن ملاحظته على هذا المبدأ الذي انطلق منه النّحاة في تصنيفهم للجملة العربية هو شكلي لا يعبر بدقة عن التقسيم الحقيقي للجملة؛ وذلك لأنّهم لم يراعوا فيه إلاّ مبدأ الصّدارة في الجملة. ممّا جعله محل انتقاد ومعارضة من قبل النّحاة، ومنهم "الزمخشري" الذي كان على درجة كبيرة من الحيطة والحذر في حديثه عن الجملة الاسمية والفعلية، إذ عقد بابين أحدهما للمبتدأ والخبر وثانيهما للفاعل؛ وذلك إنّ علماء اللّسان العربي ميزوا بين جملتين "جملة المبتدأ" و "جملة الفاعل" فكما أنّ للمبتدأ خبر كذلك للفاعل خبر ولأنّ بين المبتدأ والفاعل تشابها كبيرا لاحتياجهما إلى الخبر معا (2).

وقد عبر ابن يعيش عن ذلك بقوله: «والصحيح أن الإبتداء إهتمامك بالاسم وجعلك إياه أولا لثان كان خبر عنه، والأولوية معنى قائم به يكسبه قوة إذا كان غيره متعلقا به، وكانت رتبته متقدمة على غيره، تشبه به الفاعل، لأن الفعل شرط تحقق معنى الفعل، وأن الفاعل قد اسند إليه غيره كما أن المبتدأ كذلك، إلا أن خبر المبتدأ بعده، وخبر الفاعل قبله

وفيما عدا ذلك هما فيه سواء» (1) هذا عن أراء النحاة القدماء بخصوص التقسيم والتسمية .

(1) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، 40/2. وينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي-نقد وتوجيه، ص 51 وما بعدها.

(2) ينظر: سالم علوي، الأسس العامة للنحو عند الزمخشري، رسالة ماجستير في اللسانيات العربية، جامعة الجزائر، 1986-1989، ص 90.

(1) ابن يعيش، شرح المفصل 85/1 .

أما المحدثون فقد طالبوا بإعادة النظر في مبدأ التصنيف السابق وذلك بالنظر إلى الجملة إنطلاقاً من نوع الكلمة التي تقوم بوظيفة المسند فيها فيكون تحديد الجملة وفق هذا المبدأ على النحو التالي: فالجملة الاسمية ما كان المسند فيها غير الفعل والجملة الفعلية ما كان المسند فيها فعلاً حديثاً سواء تقدم أم تأخر (2).

ويذهب مهدي المخزومي المذهب نفسه إلى اعتبار الجملة الاسمية ما يكون فيها المسند دالاً على الدوام، أو هي التي لا يكون المسند فيها فاعلاً (3). واكتفى بإعطاء مثال واحد هو "البدر طلع" ولا يخفي إن هذا المثال لا يثير أي مشكل نظراً إلى أن الاسم مفرد مذكر وإن علاقته بالفعل هي الفاعلية، فالفعل يقترن بما يسميه النحاة ضميراً، ويعتبرونه الاسم المرفوع، وبهذا يخضع لحكم الفاعل ليناقض رأيه في موضع آخر وينفيه*. إذ لم يعد بخبر الجملة ويأتي مذهبه هذا محمود أحمد نحلة (4).

النتيجة التي نخلص إليها إن الجملة الاسمية هي الجملة التي بدأت باسم وعامل التفريق بينها وبين الفعلية هو المبتدأ: فإن تصور الجملة اسم ليس مسنداً إليه بقيت الجملة فعلية فقولنا (اليوم عاد المسافر) أو (عليا أكرم محمد) لا يعني إن الجملة قد تحولت من الفعلية إلى الاسمية؛ لأن الاسم الذي تقدم على الفعل ليس ركناً اسنادياً أما قولنا: المسافر عاد اليوم، ومحمد أكرم علياً فينقلها إلى الاسمية باعتبار الاسم الذي تصدرها (مبتدأ).

إن البنية الأساسية للجملة الاسمية هي المبتدأ (مسند إليه) + خبر (مسند) يمثلان عنصران أساسيان لهما مرتبة أصلية يحتل فيها (المبتدأ) مرتبة الصدارة وتحتل فيها

(2) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 54، 55.

(3) ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي - قواعد وتطبيق - دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط 2، 1986، ص 86.

* يرى إن الجملة الاسمية هي التي لا يكون المسند فيها فعلاً. ينظر: مهدي المخزومي - نقد وتوجيه، ص 42.

(4) ينظر: محمود أحمد نحلة، نظام الجملة في شعر المعلقات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1991، ص 91.

(الخبر) المرتبة التالية له، لكن يحدث إن تخرج هذه الرتبة عن أصلها لضرورة لغوية أو لغرض يتطلبه الحدث اللغوي، فيتأخر المبتدأ أو يتقدم الخبر والعبرة بالأصل .

ثانياً: ركننا الجملة الاسمية:

الجملة الاسمية – كما سبق الإشارة إلى ذلك- تركيب إسنادي يتكون من مبتدأ تسند إليه كلمة أو أكثر تعرف نحويًا بالخبر الذي تتم به الفائدة فيحسن السكوت . وأساس الجملة الاسمية ركنان هما : المبتدأ و الخبر، تربط بينهما علاقة الإسناد التي تستفاد من مضمون الجملة (1) . وتتعلق بها وحدات نحوية* . تخصص إحداها أو مضمونها أو تحدد طرفاً منهما .

وقد نعتها الزمخشري ونقصد العنصرين المؤسسين للجملة؛ ألا وهما المبتدأ والخبر بقوله: « هما الاسمان المجردان للإسناد؛ نحو قولك: زيد منطلق والمراد بالتجريد أن يكون من أجل الإسناد ، لانهما لو جردا لا للإسناد لكانا في حكم الأصوات التي حقها إن ينعق بها غير معربة ، لان الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب، وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما لأنه معنى قد تناولهما معا تناولا واحدا من حيث أن الإنسان لا يتأتى بدون طرفين مسند ومسند إليه ...» (2)

كما أن ابن يعيش قد عبر عن هذا الترابط و هو يعتبر هذا القول بقوله: « أعلم أن المبتدأ و الخبر جملة مفيدة ، تحصل الفائدة بمجموعهما »(1) . كما أن شرط تجريد المبتدأ من العوامل ، ضروري لتحديد نقطة الانطلاق – انطلاق الكلام – وقد عالج علماء النحو العربي مبدأ التجريد معالجة هامة لأنه معنى مجرد abstiont وهو هام جدا في التقسيم

(1) ينظر: محمد خان، نظام الجملة في سورة البقرة، رسالة ماجستير، جامعة عنابة، 1985، ص 47.

* مثل: محمد مجتهد، محمد أخوك، محمد في البيت، محمد عندك، محمد حضر مبكرا.... الخ.

(1) الزمخشري، المفصل، ص 23 وما بعدها .

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، 94/1 .

الوظيفي لدراسة الجملة حسب السياق ، وهذا المعنى لا يستقيم إلا إذا استقام التركيب النحوي .⁽²⁾

1- المبتدأ :

المبتدأ هو كل اسم معرى من العوامل اللفظية فلا يحدده في العربية المعنى فقط أو الوظيفة المنطقية للاسم (في جملته)، كأن يكون مسندا إليه أو منجزا ومحدثا عنه ولا يحدده أيضا كونه أول ما يبتدئ به الجملة وإنما يحدده أساسا بتعريته من العوامل من أجل أن يسند إليه خبرها ، لأنه يؤتى باسم معرى من العوامل إلا لحديث نوى إسناده إليه .⁽³⁾

ويقع المبتدأ عادة في أول الجملة مجردا من العوامل اللفظية الأصلية ومحكوم عليه بأمر ، وقد يكون وصفا مستعينا بمرفوعه في الإفادة وإتمام الجملة .مثل " زيد مجتهد " أو نحو : ما ناجح المتقاعسون * .⁽⁴⁾

أما صاحب الكتاب يذهب إلى تعريفه بقوله : « كل اسم ابتدئ ليبنى عليه الكلام والمبتدأ ، والمبنى عليه الرفع ، فالابتداء لا يكون إلا بمبنى عليه شيئا هو هو ، أو يكون في مكان أو زمان ، وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعدما يبتدئ ؛ فأما الذي يبني عليه

شيئ هو هو فإن المبنى عليه يرتفع كما ارتفع هو بالابتداء ، وذلك قولك : عبد الله منطلق ارتفع (عبد الله) لأنه ذكر ليبنى عليه (المنطلق) و ارتفع (المنطلق) ، لأن المبنى على المبتدأ بمنزلته⁽¹⁾ كما يعد الركن الأعظم في الجملة لأنه مدار الحديث .

(2) ينظر: سالم العلوي، الأسس العامة للنحو عند الزمخشري، (رسالة ماجستير)، ص 91.

(3) صالح بلعيد، التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 142.

*المتقاعسون : فاعل سد مسد الخبر.

(4) الزمخشري، المفصل، ص24.

(1) سيبويه: الكتاب، 126/2 - 127.

-خصائص المبتدأ :

للمبتدأ صفات ومزايا تعدد في الأمور التالية :

أ-المبتدأ مرفوع أصلا:

و السبب في الرفع أمور ثلاث .

* أولاهما أن المبتدأ وقع في أقوى أحواله ، وهو الابتداء ، فأعطى أقوى الحركات وهو الرفع .

* ثانيها أن المبتدأ أول، والرفع أول فأعطى الأول الأول .

* و الأمر الثالث هو أن المبتدأ مخبر عنه ، كما أن الفاعل مخبر عنه ، وما دام الفاعل مرفوعا فالمبتدأ مرفوع أيضا لأنه يشبهه. (2)

ب- أصل المبتدأ أن يكون مفردا فلا يأتي جملة، كما يكون معرفة أو ما قارب المعرفة كالنكرات الموصوفة أو العامة (3) أما الموصوفة كالتي في قوله تعالى : (وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ) البقرة / 261، وأما غير الموصوفة كالتي في قوله : (أرجل في الدار أم امرأة؟) و(ما أحد خير منك)، و(شر أهم ذاناب) ، و(تحت رأسي سرج) ، و(على أبيه درع)(4). وذلك وفق شروط منها:

- تقدم الخبر عليها وهو ظرف أو جار و مجرور نحو قوله تعالى: (وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ) البقرة/ 07 .

- كما قد يتقدم باستفهام أو نفي نحو:(أمنه بالدفاع عن الوطن؟)أو بعد نفي نحو:(ما كسل بنافع)(1).

ج-المبتدأ نوعان:

مبتدأ له خبر وآخر له فاعل ،سد مسد الخبر ،وفيهما قال ابن مالك :

(2) ابن الأنباري، أسرار العربية، تحقيق: فخر الدين قدراة، دار الجيل، ط1، 1995، ص 80.
(3) ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1987، 66/2 .
(4) الزمخشري، المفصل، ص 24.
(1) ينظر: إميل بديع يعقوب، موسوعة النحو والصرف والإعراب، ص 603 .
(2) ابن مالك ، متن الألفية، مطبعة عيسى الباني الحلبي وشركاؤه بمصر، (د ط)،(د ت)، ص 9 .

مُبْتَدَأُ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَبْرٌ وَإِنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مِنْ اِعْتِدَارٍ
وَالأَوَّلُ مُبْتَدَأٌ وَالثَّانِي فَاعِلٌ اَعْنَى فِي اَسَارٍ دَانَ (2)

د-المبتدأ الواصف :

قد يأتي الوصف *مبتدأ، إذا تقدمه نفي أو استفهام ولم يطالب موصوفه تثنية وجمعا نحو: (ما ناجح الكسولان) و(مذمون المجتهدون)، أما إذا طابق موصوفه تثنية وجمعا كان خبرا مقدما وما بعده مبتدأ مؤخر نحو: (هل ناجحان الكسولان ؟) أما إذا طابق موصوفه في الأفراد فيجوز الوجهان نحو: "ما نجح الكسول". (3)

هـ-حذف المبتدأ :

إن وجود المبتدأ ضروري في الجملة، لأنه الركن الأساسي فيها لكن قد يحدث وأن يحذف – بدليل- حذفًا واجبا وجائزا، فأما الحذف الواجب فيكون في مواضع منها :
* إذا كان الخبر نعتا مقطوعا إلى الرفع (4)، سواء في مدح نحو: "مررت بزيد الكريم" أو الخبيث أو ترحم نحو: "مررت بزيد المسكين".

* أن يكون الخبر مصدرا بدلا من اللفظ بالفعل في الأصل⁽¹⁾، أي أن المصدر ناب مناب فعله ومثاله: (صبر جميل) ، أي: (صبري صبر جميل).
* في أسلوب المدح والذم⁽²⁾ ، أي: أن يكون الخبر مخصوص بـ"نعم" أو "بئس" أو "ساء" التي للذم وذلك نحو: (نعم الرجل زيد) أي (نعم الرجل هو زيد أو بئس الرجل هو زيد).
* أن يكون مبتدأ القسم. (3) نحو: (في ذمتي لأكافحن)، أي في (ذمتي قسم لأكافحن) أما الحذف الجائر فيكون فيما لا فائدة من ذكره و في ذلك قال ابن مالك:

* نقصد بالوصف الأسماء المشتقة، أي باسم الفعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعال التفضيل ، والاسم المنسوب.

(3) إميل بديع يعقوب، موسوعة النحو والصرف والإعراب، ص604 .

(4) ينظر: ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، ص121.

(1) المرجع السابق، ص121.

(2) ينظر: عبده الراجحي، التطبيق النحوي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1988، ص92.

وَحَدَفُ مَا يُعْلَمُ جَانِزٌ كَمَا تَقُولُ زَيْدٌ بَعْدَ مَنْ عِنْدُكُمْ .
وَ فِي جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ قُلْ دَنِفٌ فَزَيْدٌ يُسْتَعْنَى عَنْهُ إِذَا عُرِفَ (4)

وعليه فالمبتدأ حذف جوازا في المواضع الآتية:

* في جواب الاستفهام كقوله تعالى: [وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ * نَارٌ حَامِيَةٌ] القارعة /10-11 وتقديره هي نار حامية.

* بعد فاء الجواب نحو قوله تعالى: [مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا] فصلت/ 96 وتقديره: عمله لنفسه .

* إذ وقع المبتدأ بعد القول وما اشتق منه (5) نحو: [وَقَالُوا أَأَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ] الفرقان /05 وتقديره هي أساطير الأولين .

* بعدما يكون الخبر صفة له في المعنى (1) كقوله تعالى: [التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ] التوبة /112. فالخبر محذوف تقديره: " هم " ، والخبر " تائبون " و" عابدون " وصف له. كما يحذف المبتدأ كذلك، لضيق المقام عن إطالة الكلام ، كقولك: (حريق)، تريد : هذا حريق .

ويشير "سيبويه" إلى حذف المبتدأ بقوله: « ذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص، فقلت : عبد الله وربي ، كأن قلت: ذلك عبدا وهذا عبد الله »(2).

(3) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط5، 1997، 200/1 .

(4) ابن مالك، متن الألفية، ص10.

(5) ينظر: عبد العزيز عتيق، في البلاغة العربية - علم المعاني، البيان، البديع- ، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، (د ت)، ص 21. وينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص 98 .

(1) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص 698 - 699.
(2) سيبويه، الكتاب ، 130/2.

والمبتدأ لا يعمل وحده ، بل يرتبط بالخبر عن طريق الإسناد الخبري، ومما يسهم في تقوية هذا التماسك الإسناد بينهما أمور عدة ، تعمل على توضيح الترابط بين مكون الجملة الاسمية نذكر منها:

1- الصيغة الاسمية للمبتدأ ، لأنه لا يكون إلا اسما أو مصدرا مؤولا بالاسم، ومن هنا كان ما ليس اسما واجب التأويل إليه، كما في قوله تعالى: [وَإِنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ] البقرة /184.

2- التعيين في المبتدأ ، بمعنى أن يكون أحد المعارف ، فإن لم يكن كذلك وجب أن يكون الكلام به مفيدا.

3- الحالة الإعرابية للمبتدأ ، فلا يكون إلا مرفوعا ، أما ما تقدم من الأسماء المنصوبة في نحو: (القرآن ختمت) . ومجرورة في نحو : (لله صمت) فليس مبتدأ لأن هذه الأسماء ليست ركنا إسناديا ، وليست مرفوعة ثانيا.

4- لابد من المطابقة بين المبتدأ و الخبر، إذا كان مفردا في النوع والعدد، فإن كان مذكرا وجب تذكيره وإن كان مؤنثا وجب تأنيثه ، وإن كان مفردا وجب إفراده

5- يتحمل الخبر المفرد ضميرا يعود على المبتدأ مطابقا له ، إذا كان الخبر مشتقا مثل: (محمد قائم) أي : قائم هو ، أو جامد مؤولا بالمشتق فـ (أسد) في قولنا : (محمد أسد) مؤول باسم مشتق كأننا قلنا : (شجاع هو كالأسد) .

6- لزوم تقديم المبتدأ أو تأخير الخبر، في حال خوف اللبس ؛ أي رتبة المبتدأ غير محفوظة ، فقد يؤخر عن خبره إذا لم يؤد ذلك إلى التباس المعنى. (1)

2- الخبر:

هو اللفظ الذي يكون مع المبتدأ الجملة ، يتم معناها الأساسي ، بشرط أن يكون المبتدأ غير الوصف، وقد أتى "ابن هشام" إلى تعريفه بقوله : «هو ما تحصل به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور*» . (2)

(1) محمد حماسة عبد اللطيف، في بناء الجملة العربية، ص 29 و ما بعدها .

كما أن هو المتحدّث به في جملة المبتدأ والخبر وبه يتم معنى الجملة وموقعه آخر الجملة لفظاً ورتبة وذلك نحو قولك : (الجو جميل) ، أما "ابن مالك" فقد عرفه ومثل عليه بقوله :

وَ الْخَبْرُ الْجُزْءُ الْمُتَمَّمُ الْفَائِدَةُ كَاللَّهِ بَرٌّ وَالْأَيْدِي شَاهِدَةٌ⁽³⁾

من هذا التعريف "لابن مالك" نلمس أنّ لا فائدة تجنى من كلمتي (الله) و(الأيادي) لولا إضافة (بر) و (شاهدة)، فصار لاجتماع المبتدأ و الخبر معنى يحسن السكوت عليه. وعلى إعتبار أنّه كذلك المعنى الذي يستفيده السامع ويصير به المبتدأ كلاماً ولا يقع التصديق والتكذيب إلا به.⁽¹⁾

إنّ العامل في الخبر هو المبتدأ ، وذهب بعض النحاة إلى إعتبار أن العامل في المبتدأ والخبر كليهما عامل معنوي وإنهما مترافعان⁽¹⁾ . وهذا ما ذهب إليه الكوفيون في إعتبار أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ ، فهما مترافعان وهما متعادلان : (زيد أخوك) و(عمر و غلامك)، محتجين على ذلك بقولهم : «لأننا وجدنا المبتدأ لا بد له من خبر والخبر لا بد له من مبتدأ ، ولا ينفك أحدهما عن صاحبه ولا يتم الكلام إلا بهما، ألا ترى أنك إذا قلت: (زيد أخوك)، لا يكون أحدهما كلاماً إلا بانضمام الآخر إليه ؟ ، فلمّا كان كلّ واحد منهما لا ينفك عن الآخر ويقتضي صاحبه اقتضاء واحداً عمل كل واحد منهما لصاحبه مثلما عمل صاحبه فيه، فلهذا قلنا: إنهما يترافعان كل واحد منها يرفع صاحبه» .

* المراد بغير الوصف المذكور: هو أن لا يسمى فاعل الوصف خبراً ، وإن حصلت به فائدة مع المبتدأ لأن هذا المبتدأ هو الوصف المذكور؛ وإنما يسمى فاعلاً سد مسد الخبر، في نحو : أقائم الزيدان ما قائم الزيدان .

(2) ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، ص 241 .

(3) ابن مالك، متن الألفية، ص9.

(1) ينظر: ابن السراج ، الأصول في النحو، 1/ 62 .

(1) ينظر: عباس صادق، موسوعة القواعد والإعراب، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، ط1، 2002 ، ص 211 .

أمّا البصريون فيذهبون إلى اعتبار أنّ المبتدأ يرتفع بالإبتداء، وأمّا الخبر فاختلّفوا فيه فذهب منهم إلى أنّه يرتفع بالإبتداء وحده وذهب آخرون إلى أنّه يرتفع بالإبتداء والمبتدأ معا وذهب آخرون إلى أنّه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالإبتداء⁽²⁾.

والرأي الفاصل في هذا الخلاف ما ذكره صاحب كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف" إذا يقول: « إنّ الإبتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ ؛ لأنّه لا ينفك عنه ورتبته أن لا يقع إلاّ بعده، فالإبتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ »⁽³⁾.

- خصائص الخبر :

أ - أصل الخبر:

أن يكون نكرة ، ويكون اسما مفردا ؛ إلاّ أنّه قد يكون جملة أو شبه جملة، يقول "الزمخشري" في ذلك « والخبر على نوعين ، مفرد وجملة ، فالمفرد على ضربين خال من الضمير ومتضمّن له ، وذلك نحو : (زيد غلامك وعمر ومنطلق) والجملة على أربعة أضرب: فعلية، وإسمية، وشرطية، وظرفية، وذلك نحو: زيد ذهب أخوه، وعمر وأبوه منطلق، وبكر إن تطعه يشكرك، وخالد في الدار⁽¹⁾. فأما خبر المفرد في نحو قولك: (زيد أخوك وعمر وغلامك)، يأتي في الخبر اسما غير الصّفة، كما يأتي الخبر صفة نحو قولك: (زيد حسن وجهه)، (ومحمد كريم أبوه)، فكل من (حسن) و (كريم) صفة ثابتة.

أمّا الخبر الجملة فقد ذهب فيه النحاة مذاهب على اعتبار أنّ شبه الجملة ليس خبرا، بل متعلقا بمحذوف خبر، فهي في رأيهم ليست جملة بالمعنى الذي تفيد الجملة، إنّها عرجاء لا يحسن السّكوت عليها إلاّ بارتكازها على فعل أو ما يشبهه، ومن هنا فهي محتاجة إلى ما

(2) ينظر: ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، 1997 ، 1 / 44 .

(3) المصدر نفسه، 1 / 46 .

(1) ينظر: سالم العلوي ، الأسس العامة للنحو عند الزمخشري، (رسالة ماجستير)، ص 103 .

يجعلها ذات فائدة كالأفعال ومشتقات الأفعال⁽²⁾. ممّا جعلهم لا يعتبرونها – ظرفا كانت أو جارا ومجرورا – قسما من أقسام الأخبار.

إنّ الذين رأوا أنّ شبه الجملة ليس خبرا، بل متعلق بمحذوف خبر، لم يتفقوا بدورهم في المحذوف ذاته، على اعتبار أنّ منهم من يقول أنّه كائن أو مستقر، ومنهم من يقول كان أو استقر⁽³⁾، ليذهب "ابن مضاء" إلى نفي هذا الزعم كله، محتجا على قوله هذا في أنّ المجرورات – إذا لم تكن حروف الجر التي دخلت عليها زائدة – لا بدّ لها من عامل يعمل فيها ظاهرا كان أو مضمرا، فالظاهر كقولنا: (زيد قائم في الدار)، والمضمر كقولنا: (زيد في الدار)؛ فهو يرى أنّ هذين المركبين تامين، ليسا بحاجة إلى ما يتعلقان به، والكلام بهما تام مركّب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة دل عليها حرف الجر "في" ولا حاجة للدارس إلى مثل تلك التأويلات التي تثقل كاهل اللغة وتجعل الدرس فيها معقدا ومتعبا⁽⁴⁾.

وقد ذهب مذهبه هذا كثير من المحدثين الذين يعتبرون الظرف أو الجار والمجرور خبر للمبتدأ، أي أنّ شبه الجملة قائم بذاته في إفادة معنى الخبر⁽¹⁾. على أن يكون الظرف أو الجار الأصلي مع مجروره الواقعين خبرا تامين؛ أي أن تحصل بالأخبار بهما فإذا بمجرد ذكرهما، حيث يكمل الظرف، أو المجرور مع الجار معنى الجملة المطلوب من غير خفاء ولا لبس⁽²⁾.

ب – تعدّد الأخبار :

قد يكون المخبر عنه واحدا والخبر متعددا وهذا على نوعين:

النوع الأول :

- (2) صالح بلعيد ، نظرية النظم ، دار هومة، الجزائر، (د ت)، ص 29 .
(3) ابن يعيش، شرح المفصل ، 90 / 1 . ينظر: ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، دار إحياء العلوم ، بيروت ، ط 2 ، 1985 ، ص 218 .
(4) ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة ، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة ، ص 87 .
(1) خليل أحمد عمارة، في نحو اللغة وتراكيبها ، ص 127 .
(2) صالح بلعيد ، التراكيب النحوية، ص 133 .

أن يتعدّد الخبر بأداة التشريك ، أو العطف، نحو : (خالد شاعر وكاتب) فـ(الواو) تدل على أن مابعدھا شريك ما قبلھا في كل ما يترتّب عليه.

النوع الثاني :

أن يتعدّد الخبر بدون أداة تشريك كقوله تعالى: [وَهُوَ الْعَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ، فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ] البروج /15؛ فكل من الكلمات : الغفور، الودود ، ذو العرش ، المجيد "مسند" ، ولما كان " المسند" هنا وصفا ثابتا فهو " خبر " وقد تعدّد الخبر والمخبر عنه واحد، أمّا (فعال لما يريد) فهو من أبنية المبالغة يرشح للدلالة على الوصف الثابت في النظم. (3)

جـ حذف الخبر:

يجوز حذف الخبر ويجب، كما جاز حذف المبتدأ ووجب، وقد أشار "سيبويه" إلى ذلك تحت عنوان: «هذا باب الإبتداء يضمّر فيه ما يبني على الإبتداء» (4) فأما الحذف الواجب فقد أجمله ابن مالك في أربعة مواضع بقوله :

وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِبًا حَذْفُ الْخَبْرِ حَتَّمْ وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقْرَ .
وَبَعْدَ وَاوٍ عَيَّنْتُ مَفْهُومَ مَع كَمَثَلِ كُلِّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ .
وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبْرًا عَنِ الَّذِي خَبَرَهُ قَدْ أُضْمِرَا
كَضَرْبِ الْعَبْدِ مُسِينًا وَأَتَمَّ تَبْيِينِي الْحَقِّ مَنْوُطًا بِالْحُكْمِ (1).

* فالأول قبل جواب " لولا " مثال قوله تعالى : [لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ] سبأ / 31 ، أي: لولا أنتم صددتمونا عن الهدى ويشترط ابن الناظم تعليق امتناع الجواب على نفس المبتدأ (2)

(3) ينظر: سناء حميد البياتي، قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم ، دار وائل للنشر، ط1، 2003 ، ص 157 .

(4) سيبويه ، الكتاب ، 129/2.

(1) ابن مالك ، متن الألفية، ص 10 - 11

(2) ينظر: ابن الناظم ، شرح الألفية، ص 121.

* أما الثاني أن يكون خبرا عن اسم صريح في القسم في نحو قوله تعالى : [لَعَمْرُكَ أَنَّهُمْ فِي سَكَرَتِهِمْ يَعْْمَهُونَ] الحجر/ 72 ، أي لعمرك قسمي .

* الثالث : بعد حال سدت مسد الخبر، وهي لا تصلح أن تكون خبرا، على أن يكون المبتدأ مصدرا نحو : ضربي العبد مسينا ، أو أفعال التفضيل نحو : (أتم تبيين الحق منوطا بالحكم) .

* بعد الواو المصاحبة الصريحة أي : خبر المبتدأ المعطوف عليه بواو المصاحبة وهي الناصبة على المعية⁽³⁾، كـنحو: (كل رجل وضعيته) وتقديره : كل رجل ووضعيته مقرونان، وقد أضاف صاحب "الكواكب الدرية" حذف خبر لات وجوبا إذا ذكر اسمها لأنهما لا يجتمعان⁽¹⁾ .نحو: (الطالب و اجتهاده) و التقدير: الطالب و اجتهاده متلازمان أو متصاحبان⁽²⁾ .

أما الحذف الجائز للخبر فلعلم السامع به، ومن ذلك قول قائل: (ما بقى لكم أحد ؟) فتقول: (زيد أو عمرو)، أي : زيد لنا : ونحو قول الشاعر :

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَ أَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَ الرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ⁽³⁾ .

و التقدير: نحن بما عندنا راضون ، فحذف الخبر إذ لا ضرورة لذكره و يكون ذلك في الحالات التالية:

1- إذا كان في جملة جواب عن استفهام نحو : من في البيت ؟ فتجيب : على : أي علي في البيت .

2- أن يقع بعد إذ الفجائية نحو : (خرجت فإذا المطر) .

(3) ينظر : ابن الناظم ، شرح الألفية، ص123، وينظر: ابن هشام ، شرح قطر الندى وبل الصدى، دار الرحاب للطباعة، الجزائر، (د ت)، ص138 .

(1) ينظر: الأهدال (محمد ابن أحمد عبد الباري)، الكواكب الدرية في شرح متممة الأرومية، مطبعة الأمين، مصر ، (د ت)، 1 / 98.

(2) ينظر: إميل بديع يعقوب، موسوعة النحو و الصرف و الإعراب ، ص 607.

(3) البيت لقيس ابن الخصيم، من شواهد سيبويه ، الكتاب ، 38/1. وينظر: السيوطي، همع الهوامع،

3- إذ جاء في جملة معطوفة على جملة اسمية أو معطوفة عليها جملة اسمية والمبتدأ مشتركان في الحكم نحو : (الأم والأب مسؤول عن سلامة الأبناء) .
 * يتطابق كل من المبتدأ و الخبر تذكيرا و تأنيثا و إفرادا و تثنية و جمعا و مثال ذلك:
 (الطالب مجتهد) و (الطالبة مجتهدة). مطابقة نوعية أما العديدة في نحو:
 (الطالبان مجتهدان) و (الطلاب مجتهدون). كما لا تجب المطابقة مع الصيغة في نحو:
 (أقائم الوالدان ؟) و(ما قائم الرجال) .
 د- يشترط في الجملة الواقعة خبرا ، أن تشتمل على رابط يربطها بالمبتدأ ، حتى لا يظن أنها منفصلة عنه ، وقد يكون الرّابط ضميرا في نحو : (محمد أخوه مسافر)، فجملة (أخوه مسافر) واقعة موقع خبر للمبتدأ (محمد) مشتملة على ضمير عائد عليه.

وهو الرّابط بينهما ، وقد يكون اسم إشارة نحو قوله تعالى : [وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ] الأعراف/26. فجملة الخبر هنا هي (ذلك خير)، و العائد منها على المبتدأ هو اسم الإشارة الذي يميل إلى منعدم تتمثل في (لباس التقوى) .
 ومن الرّوابط كذلك أن يقع بعد جملة الخبر الخالية من الرّابط جملة أخرى معطوفة عليها بالواو أو بالفاء، مع اشتمالها على ضمير يعود على المبتدأ الأوّل، نحو : (الطالب بدأ الدراسة واستعد لها) ، فهذا كاف يربط جملة الخبر بالمبتدأ ، رغم كون جملة الخبر بدأت الدراسة منفصلة عن المبتدأ لخلوها من الضمير الذي يربطها به ، لكن عطفها على جملة (استعد لها) المشتملة على ضمير عائد عليه يربطها به ، لأنّ الجملة الأولى مرتبطة بالثانية من خلال الضمير المتّصل في (لها) ، والثانية مرتبطة بالمبتدأ من خلال ضمير الفاعل العائد عليه . وهكذا تترايط جملة الخبر مع المبتدأ دون وجود رابط.(1).

(1) صالح فاضل السامرائي، معاني النحو، دار الفكر، ط1، 2000 ، 201/1 . و ينظر: صالح بلعيد، التراكيب النحوية ، ص 132.

يُتضح من هذا كَلِّه أنّ الخبر إذا كان جملة فعلية لا بدا له من رابط يربطه بالخبر حتى لا يفهم من هذه الجملة، أنّها مستقلة عن المبتدأ ، وأنّ الخبر سيأتي بعدها والذي يقوم بهذه الوظيفة الأساسية في الربط هو "الضمير" ؛ وهذا الضمير هو ضمير الذي يشترط وجوده في جملة الخبر، هو ضمير المبتدأ نفسه، فبذكره في جملة الخبر وكأننا نذكر المبتدأ ثانية لأن الضمير و ما يعود عليه واحد في المعنى .⁽²⁾

وهناك حالات يجب أن يكون فيها الخبر جملة وهي:

- أسماء الشّرط الواقعة مبتدأ ، فخيرها جملة حتما "جملة جواب الشرط" .
- ضمير الشأن الذي يقع مبتدأ ، وقد ورد في مثل قوله تعالى: [قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ] الإخلاص / 01 . فالضمير (هو) مسند إليه في جملة اسمية خبرها جملة (الله أحد) التي تفسره و توضح المراد منه .⁽¹⁾
- "كأي" الخبرية التي تشبه "كم" الخبرية ، وهذه لا يكون خبرها إلا جملة ، وذلك كقولنا: (كأي من عمل صالح ينفع صاحبه)، فـ " كأى" مبتدأ خبره جملة: (ينفع صاحبه) المضارعية .
- المخصوص بالمدح أو الذّم إذ تقدم كقولنا : (زهير نعم الرجل) ، فجملة: (نعم الرجل) وقعت خبرا للمبتدأ.
- الضمير السّابق على الإختصاص ؛ فقولك: (نحن – العرب – نحب الحرية) ، جملة إسمية المبتدأ فيها ضمير مختص بالعرب .
- هـ – من خصائص الخبر كذلك أن يكون مفردا أريد به تقوية الحكم⁽²⁾، وذلك نحو قولنا: (الحق منتصر)، فالخبر هنا يدل على ثبوت الإنتصار للحق فقط ، لأنّ الإسم يفيد ثبوت شيء لشيء.

(2) محمد حماسة عبد اللطيف، في بناء الجملة العربية ، ص 140.

(1) محمد صادق حسن عبد الله ، الإعراب المنهجي للقرآن الكريم ، مطبعة الفجر الجديد ، القاهرة،

ط 1، 1994، 375/1.

(2) السيوطي، شرح المرشدي على عقود الجمان في علم المعاني والبيان ، مطبعة مصطفى الباني وأولاده، مصر، 1348 هـ ، 140 / 1.

ومنه استمدت الجملة الإسمية دلالتها هذه ، ولكن قد يكتنفها من القرائن والدلالات ما يخرجها عن أصل وضعها ، فبدل أن تقيّد الثبوت والإستقرار، تقيّد الدوام والإستمرار (3).

وتحمل هذه الدلالة الجديدة إذا دخلت عليها أدوات تنسخها فتزيل حكم المبتدأ و الخبر من حيث الوظيفة والشكل معا ، أو من حيث الوظيفة فقط ، وهذه التّواسخ هي الأبواب التالية: "كَانَ وَأَخَوَاتُهَا" ، "كَادَ وَأَخَوَاتُهَا" ، "الحروف المشبهة بـ "لَيْسَ" ، "إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا" ، "لَا النافية للجنس" ، "ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا" ، "إِعْلَمَ أَرَى وَأَخَوَاتُهَا" (1) .

وعلى الرّغم من دخول هذه التّواسخ على الجملة الإسمية ، إلا أنّ الإسناد يبقى هو الرّابط بين المبتدأ و الخبر أو بين الإسم والخبر؛ فالإسناد لا يتغيّر وإن تغيرت المصطلحات في التّحليل النّحوي. وذلك لأنّ البنية الأساسية في الجملة المنسوخة هي المبتدأ أو الخبر ، وإن تغيرت المصطلحات الدالة عليها بدخول النّاسخ (2).

ثالثاً: الجملة الإسمية غير المنسوخة :

للجملة الإسمية نظام مألوف يتصدّر فيه المبتدأ ويليه الخبر وذلك الأصل. وتتميّز بنية جملة المبتدأ والخبر، بأنّها تسمح من حيث المبدأ بتغيير تسلسل العنصرين المكونين لها ، ويتحدّد هذا التّغيير بالمقامات التي ترتبط بها الجملة من ما يسمح به نظام اللّغة العربية ، إذ توجد حالات تمنع تغيير التّرتيب الأصلي لتسلسل المبتدأ و الخبر . ومن

(3) عبد العزيز عتيق، في البلاغة العربية: علم المعاني، البيان ، البديع ، دار النهضة العربية، بيروت، (دت)، ص 163.

(1) محمد عيد، النحو المصفى ، مكتبة الشباب ، القاهرة ، 1994 ، ص 236 .

(2) محمد حماسة عبد اللطيف، في بناء الجملة العربية، ص 163.

تلك الحالات ،خروج الرتبة عن أصلها لضرورة لغوية ،أو لغرض يتطلبه الحدث اللغوي
فيتأخر المبتدأ و يتقدّم الخبر .

● تأخير الخبر وجوبا .

الأصل في رتبة المبتدأ أو الخبر أنها غير محفوظة، لكنّها قد تحفظ فيلزم كل منهما
موضعه ، وذلك لأنّ الأصل في المبتدأ التّقديم لأنّه محكوم عليه ، والأصل في الخبر
التّأخير لأنّه المحكوم به ، والمحكوم عليه يجب أن يكون موجودا قبل الحكم . ولهذا يتقدم
المبتدأ على الخبر وجوبا في مواضع عدة نذكر منها:

- الأولى :

أن يكون كل من المبتدأ و الخبر معرفة * ، أو نكرة صالحة للإبتداء بها ولا توجد قرينة
تميز أحدهما عن الآخر .

نحو: (محمد أخوك) ، و(صديقي خالد) ، ومثّل: (أجمل من سعاد) ، (أجمل من فاطمة) ،
فيجب في هذا ونحوه أن يكون الأول مبتدأ و الثاني خبرا ولا يجوز تقديم الخبر هنا لأنك لو
قدّمته فقلت : (أخوك محمد) ، و(خالد صديقي) و(أجمل من فاطمة) ،(أجمل من سعاد)،
لكان المُقدّم مبتدأ وأنت تريد أن يكون خبرا من غير دليل يدل عليه (1) .

* إذا كان كل من المبتدأ و الخبر معرفتين نحو (الصادقون هم المفلحون) فيؤتى بضمير الفصل بين ذلك
المبتدأ والخبر لتمييز الخبر من التابع نحو : (أخوك هو العالم) فلو لا وجود " هو " الفاصل بين المبتدأ و
الخبر لظن السامع أن العالم صفة لـ "أخوك" ، فيبقي منتظرا للخبر، فلما جيء بضمير الفصل، تعينت
الخبر به ، وحكمه أن يتصرف في التذكير والتأنيث حسب ما قبله ، ويسمى هذا الضمير ضمير الفصل
أو العماد وهو ضمير رفع منفصل لا محل له من الإعراب لأنه إنما يؤتى به لمجرد الفصل دون الإسناد،
ولا يخير حكم الخبر المنصوب بالناسخ فيبقي على نصبه نحو : كنت أنت الرقيب، وقد ظهر أن ضمير
الفصل يؤتى به لتمييز الخبر عن التابع ولفائدة قصر المسند على المسند إليه ، حتى إذا كان القصر
حاصلا بدون ضمير الفصل كان الضمير للتوكيد نحو: (إن ربك هو اعلم بمن ظل عن سبيله) النجم 32
ينظر: أحمد بن ابراهيم بن مصطفى الهاشمي، القواعد الأساسية للقواعد العربية ، تحقيق: محمد أحمد
الهاشمي، المكتبة العصرية، بيروت، ط4، 2001 ، ص 133.

(1) ينظر : عبد العزيز فافا ، توضيح النحو – شرح ابن عقيل وربطه بالأساليب الحديثة والتطبيق –
القاهرة ، 1988 . 226- 225/1 .

وقد عبّر "ابن مالك" عن هذا التّساوي بين المبتدأ أو الخبر ضمن متن ألفيته بقوله :

فَأَمْنَعُهُ حِينَ يَسْوِي الْجُزْآنِ عُرْفًا وَنُكْرًا عَادِمِي بَيَانٍ (2).

الثاني:

أن يكون المبتدأ من الألفاظ التي لها الصّدارة في جملتها كأسماء الإستفهام والشرط و"مَا" التعجبية و"كَمْ" الخبرية * ، مثل : (من القادم؟) و(من لي منجدا!؟)

ومن الأمثلة كذلك قولك : (مَنْ يَتَّبِعُ اللَّهَ لَهْ) ، و نحو : (كم كتب قرأتها؟) ونحو: (ما أجمل الوردية). فالمبتدأ في كل هذا لا يجوز تأخيرها لأنّ له الصّدارة وقد أشار "ابن مالك" إلى ذلك بقوله :

أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لِذِي لَامٍ ابْتَدَأَ أَوْ لَازَمَ الْمَصْدَرَ كَمَنْ لِي مُنْجِدًا (1)

الثالث:

أن يكون الخبر فعلا رافعا لضمير مستتر يعود على المبتدأ، نحو : (محمد سافر وعلي حضر) ، فقد وقع الخبر فعلا؛ أي جملة فعلية فاعلها مستتر فلا يجوز تقديم الخبر لأنك إن قدّمته فقلت: (سافر محمد وحضر علي)، أصبح المرفوع " محمد " وعلي " فاعلا لا مبتدأ، وأصبحت الجملة من باب الفعل والفاعل لا من باب المبتدأ والخبر ولو كان الفعل " الواقع خيرا " رافعا لاسم ظاهر مثل : (محمد سافر أبوه). وكذلك نقول : (سافر المحمدان)، على أن يكون (المُحمدان) مبتدأ مؤخر وجملة سافر خبر مقدما. (2)

الرابع:

(2) ابن مالك، متن الألفية، ص 10 .
* من الشرطية: مبتدأ خبرها جملة الشرط والجواب، وكم مبتدأ ، و كتب مضاف إليه ، وجملة قرأتها خبر وما مبتدأ وجملة " أجمل الوردية" خبر ومضاف إلى ماله الصّدارة يأخذ حكمه مثل صاحب من قادم؟
(1) ابن مالك، متن الألفية، ص 10.
(2) ينظر: عبد العزيز فافا، توضيح النحو، ص 226.

إذا كان المبتدأ محصوراً في الخبر بـ " إلا " أو " إنما " نحو : (إنما خالد شاعر)،
ونحو قوله تعالى: [وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ] آل عمران / 144 ، ولا يجوز تقديم الخبر المحصور
حتى لا يزول الحصر ويختلف المعنى وقد أشار إلى ذلك ابن مالك بقوله:

أَوْ قَصَدَ اسْتِعْمَالَهُ مُنْهَضًا *

الخامس:

أن تدخل على المبتدأ لام الإبتداء مثل: (لأنت ناجح) ، و(أسعد مسافرة)، ولا يجوز
تقديم الخبر على المبتدأ، فلا تقول: (ناجح لأنت) و(مسافرة لأسعد)؛ لأنّ لام الإبتداء لها
الصدارة في جملتها، فيجب تقديمها مع ما دخلت عليه وهو المبتدأ.

● تقديم الخبر وجوبا :

الأصل أن يتأخر الخبر عن المبتدأ، كونه الحكم الذي نحكم به على المبتدأ ، ومع ذلك فإنه
يتقدم أحيانا عليه مما يؤدي إلى انتقاض الرتبة فتصبح محفوظة .

إنّ التقديم والتأخير يُراعى لأغراض متوخاة من التّركيب النّحوي ، والوظيفة
الإخبارية التي يؤديها، إلا أنّ هناك من النّحاة من يجيزون هذه القضية ويسمحون بتقديم
الخبر على المبتدأ، وهو رأي "البصريين" محتجّين على رأيهم هذا بقولهم: « إنّما جوزنا
ذلك لأنّه قد جاء كثيرا في كلام العرب وأشعارهم ؛ فأما ما جاء من ذلك في كلامهم فقولهم
في المثل: (في بيته يوتى الحكم) وقولهم: (في إكفانه لف الميت) و(مشنؤ من يشنؤك)،
وحكى سيبويه: (تميمي أنا)، فقد تقدّم الضّمير في هذه المواضع كلّها على الظاهر، لأنّ
التقدير: الحكم فيها يوتى في بيته ، والميت لف في أكفانه ، ومن يشنؤك مشنؤ ، وأنا
تميمي» .

وأما ما جاء من ذلك في أشعارهم فنحو ما قال الشاعر:

بُنُونًا بُنُو أَبْنَانِنَا، وَبَنَاتِنَا بُنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرَّجَالِ الْأَبَاعِدُ . *

* تنمة البيت : كذا إذا ما الفعل كان خبرا. ابن مالك، متن الألفية، ص 10 .

وتقديره : بنو أبنائنا بنونا . كما استشهدوا بقول الشماخ: **

كَلَا يَوْمِي طَوَالَهُ وَصَلُّ أَرْوِي ظُنُونٌ ، أَنْ مَطْرَحُ الظُّنُونِ

ووجه الدلالة من هذا البيت هو أن قوله: (وصل أروي) "مبتدأ" و(الظنون) "خبره" ، و (كلا يومي طواله) ظرف يتعلق بـ (ظنون) الذي هو خبر المبتدأ ، وقد تقدم معموله على المبتدأ ؛ فلو لم يجر تقديم خبر المبتدأ عليه ، وإلا لما جاز تقديم معمول خبره عليه ؛ لأنَّ المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل (1).

أمَّا "الكوفيون" فقد ذهبوا مذهب المنع في ذلك؛ ورأوا أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردا كان أو جملة ؛ فالمفرد نحو: (قائم زيد ، وذهب عمرو) ، والجملة نحو: (أبوه قائم زيد ، وأخوه ذاهب عمرو) ، محتجين على ذلك بقولهم: « إنما قلنا أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، مفردا كان أو جملة؛ لأنه يؤدي إلى تقديم ضمير الإسم على ظاهره، ألا ترى أنك إذا قلت: (قائم زيد) ، كان في (قائم) ، ضمير زيد؟ ، وكذلك إذا قلت: (أبوه قائم زيد) ، كانت الهاء في (أبوه)، ضمير زيد ؛ فقد تقدم ضمير الإسم على ظاهره ولا خلاف أن رتبة ضمير الإسم بعد ظاهره، فوجب أن لا يجوز تقديمه عليه.

والجواب رأى الكوفيون، أن الخبر وإن كان مقدما في اللفظ ، إلا أنه متأخر في التقدير وإذا كان مقدما لفظا متأخرا تقديرا ، فلا إعتبار بهذا التقديم في منع الإضمار ؛ ولهذا جاز بالإجماع: (ضرب غلامه زيد). إذا جعلت زيدا فاعلا وغلامه مفعولا ، لأن (غلامه)، وإن كان متقدما عليه في اللفظ إلا أنه في التقدير التأخير (2).

* ينسب البيت للفرزدق، وهناك من لا يعرف قائله وقد استشهد به الرضى في شرح الكافية 1 / 87 والأشموني في شرح الألفية، ص 153، واشتملت الجملة على مبتدأ و خبر، وقد تقدم الخبر وهو قوله: (بنونا) – على المبتدأ – وهو قوله: (بنو أبنائنا) ، وقد استساغ الشاعر تقديم الخبر على المبتدأ مع كونهما في رتبة واحدة من التعريف، وكل واحد منهما صالح للإبتداء به لوجود قرينة معنوية مرشدة إلى المبتدأ وإلى الخبر، معنية أحدهما الإبتداء به والآخر للإخبار به ، وذلك أنه يريد تشبيه أبناء بالأبناء في المحبة والعطف عليهم والأصل في المحبة والحنان والعطف وغرض الشاعر هنا إثبات ان أبناء الأبناء مثلهم في هذه خصال لا العكس.

** البيت للشماخ ابن ضرار الغطفاني.

(1) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 67.

(2) المرجع نفسه، ص 68 .

إنّ تقديم الخبر على المبتدأ واجب في مواضع عدة ، إذا لم يتقدم فيها الخبر اختل وجه الكلام ، ومن هذه الحالات مايلي :

الأول :

أن يكون المبتدأ نكرة محضة* . لامسوخ لها للإبتداء به إلا تقدم الخبر المختص جملة كانت أوجار ومجرور أو ظرفا ، وذلك مثل : (عندي ضيف ، في الدار رجل) ، ولا يجوز تأخير الخبر هنا بإجماع فلا تقول : (ضيف عندي ، ولا رجل في الدار) ، لأن

الخبر مع التأخير يتوهم أنه نعت إذ حاجة النكرة المحضة إلى النعت ليخصصها ؛ أقوى من حاجتها إلى الخبر (1) ولإيضاح الأمر ندرج مخططا بسيطا .

مثال:1 بين الضلوع قلب
 خبر مقدم مبتدأ مؤخر
 ← جملة (ظرف)

مثال:2 على الوجوه قناع
 خبر مقدم مبتدأ مؤخر
 ← جملة (جار ومجرور)

مثال:3 أراك غلامه طالب
 (الفعل والفاعل) خبر مقدم مبتدأ مؤخر
 ← جملة (2)

وعلى اعتبار كذلك أن تقديمه من مصححا للإبتداء بالنكرة وهو ظرف كما قلنا وجار ومجرور. (3)

الثاني :

* هي التي يكون معناها شائعا بين أفراد مدلولها مع انطباقه على كل فرد مثل: كلمة رجل ، فإنها تصدق على كل فرد من أفراد الرجال لعدم وجود قيد يجعلها مقصورة على بعضهم دون غير ، بخلاف " رجل صالح " فإنه نكرة غير محضة ، لأنها مقيدة تنطبق على بعض الأفراد من الرجال الصالحون.

(1) ينظر، عبد العزيز فافا، توضيح النحو، شرح ابن عقيل بالأساليب الحديثة ، ص 229 .

(2) ينظر: محمود مطرجي، في النحو وتطبيقاته، دار النهضة العربية، ط1 ، 2000 ، ص 164 – 167.

(3) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، 35/2. وينظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك،

أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر نحو قولك : (في الدار صاحبها)، ففي الدار ، خبر مقدّم ، وصاحبها مبتدأ مؤخر والضمير المتصل به راجع إلى "الدار" وهو جزء من الخبر ، ولا يجوز تأخير الخبر ، فلا تقول: (صاحبها في الدار) ، لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو ممنوع ، ومن ذلك قولك : (في المصنع عماله، ومع الطالب كتابه)، وقولهم : (على التمرة مثلها زيदा) ، "فالتمرة " خبر مقدّم " ومثلها " مبتدأ مؤخر " ، وزيد تمييز لمثل ومن ذلك قول الشاعر :

أَهَابُكَ إِجْلَالًا ، وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ عَلَيَّ وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا .

ف (ملء عين) خبر مقدم ، و(حبيبها) مبتدأ مؤخر، ولا يجوز تأخيره ؛ لأنّ الضمير المتصل بالمبتدأ وهو "ها" عائد على "عين" وهو جزء من المخبر ، فلو قلت: (حبيبها ملء عين) عاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو ممنوع (1).

الثالث :

إذا كان الخبر مستحقا للصدارة كأن يكون "اسم استفهام" نحو (أين الطريق؟)، أو مضافا إلى اسم استفهام نحو: (مساء أي يوم زفافك؟) (2)، وكذا الشرط، و"ما" التعجبية ، و"كم" الخبرية نحو :

من	يذاكر	ينجح	ما	أكرم	العربي	!	كم	مجد	وقفه	الله	(3)
↓	↓	↓	↓	↓	↓	↓	↓	↓	↓	↓	↓
مبتدأ	خبر		مبتدأ	خبر		مبتدأ	خبر		خبر		

الرابع :

أن يقترن المبتدأ بـ " إلا " لفظا نحو : (مالنا إلا اتباع أحمد)، أو معنى نحو : (إنّما عندك زيد) (4).

الخامس :

(1) عبد العزيز فافا، توضيح النحو، ص 230 .

(2) إميل بديع يعقوب، موسوعة النحو والصرف والإعراب ، ص 608 .

(3) ينظر: عبده الراجحي، التطبيق النحوي ، ص 78 .

(4) ينظر : ابن هشام الأنصاري ، شرح شذور الذهب ، ص 243 .

اقتران الخبر بالفاء، تدخل الفاء على الخبر لتقوية ارتباطه بالمبتدأ، وبخاصة إذا كانت جملة المبتدأ و الخبر تشبه جملة الشرط وهذا الإقتران واجب*في خبر المبتدأ الواقع بعد " أمّا الشرطية " نحو: (أمّا النَّحْوُ فصَعْب ، وأمّا الأدب فسَهْل) (5) .

● تقديم الخبر جوازا:

أصل الرتبة في الجملة الإسمية تقدّم المبتدأ و تأخّر الخبر، لكن الرتبة قد تعكس وجوبا فيتقدم الخبر، أمّا في ما عدا ذلك ، فيقول "السيوطي" « إذا عُلم ما يجب فيه تأخير الخبر وما يمنع علم أنّ ما عداها يجوز فيه التقديم»⁽¹⁾ . إذ يجوز تقديم الخبر على المبتدأ بشرط أن لا يحصل بتقدمه لبس أو نحوه، فنقول: (مُحَمَّدٌ مُخْلِصٌ ، مخلص محمد)، و(أنا عربي وعربي أنا) ، كما تقول: (هشام أخلاقه كريمة، وأخلاقه كريمة هشام)، والخبر عندك ، وعندك الخبر) ، يجوز تقديم الخبر في الأمثلة السابقة سواء أكان مفردا، أو جملة، أو شبه جملة كما رأينا .

والبصريون يجيزون تقديم الخبر مطلقا بالشرط السابق، أمّا الكوفيون فقد قيل أن مذهبهم "المنع" مطلقا؛ أي: منع ما أجاز به البصريون ، سواء كان الخبر مفردا أو جملة جارا ومجرورا .

لكن هذا النقل عنهم فيه نظر، لأنّ بعضه نقل الإجماع –من البصريين والكوفيين – على جواز تقديم الجار والمجرور مثل: (في داره زيد)، وعلى ذلك ، فنقل منع التقديم مطلقا عن الكوفيون ليس بصحيح .

* في ما عدا هذه المواضع ، تقديم المبتدأ وجوبا يصح تقديم هذا الأخير وتأخيرها .

(5) إميل بديع يعقوب ، موسوعة النحو والصرف والإعراب ، ص 609 .

(1) السيوطي : همع الهوامع، 36/2 .

والتأبث عن الكوفيون أنهم يمنعون التقديم إذا كان الخبر مفردا أو جملة، مثل: (محمد مخلص) ، و(على مسافر أبوه) ، فلا يجوز عندهم تقديم الخبر في كل هذا ويجوز التقديم إذا كان الخبر ظرفا أو جارا و مجرورا.

والحق أنّ جواز تقديم الخبر مطلقا حيث لا ضرر في الأسلوب كما قال البصريون لأنّ التقديم ورد في أساليب العرب، فمن تقديم الخبر المفرد قولهم : (مَشْنُوءٌ مَن يَشْنُوكَ)، أي: مبعوض من يبغضك، فـ (مشنوء) خبر مقدّم، و(مَن): اسم موصول، مبتدأ مؤخر⁽¹⁾. من تقديم الخبر وهو جملة إسمية قول الشاعر* .

إِلَى مَلِكٍ مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ** أَبُوهُ وَلَوْ كَانَتْ كَلْبٌ تُصَاهِرُهُ

فـ(أبوه) مبتدأ مؤخر، و(ما أمه من محارب) خبر مقدّم ؛ وقد أشار "ابن مالك" إلى جواز تقديم الخبر حيث لا ضرر فقال:

وَالأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤخَّرَا وَجَوَازُهُ التَّقْدِيمُ إِذْ لَا ضَرَرَ (2) .

رابعا: الجملة الاسمية المنسوخة:

● تأخر الخبر وجوبا :

كما تأخر الخبر في الجملة الاسمية غير المنسوخة وجوبا، فهو يتأخر في الجملة الاسمية المنسوخة وجوبا، وذلك وفق حالات معينة.

(1) ينظر: عبد العزيز فافا، توضيح النحو، 1/222-223.

* البيت للفرزدق يمدح الوليد بن عبد الملك .

** محارب : اسم قبيلة.

(2) ابن مالك، الألفية، ص 10 .

1-خبر كان وأخواتها:

إذا جاء جملة نحو : (كان زيد عملاً عظيم).

فالترتيب واجب بين النَّاسخ واسمه ، فلا يجوز تقديم الاسم على عامله النَّاسخ ، أمَّا الخبر إذا كان جملة خالية من ضمير يعود على اسم النَّاسخ ، فالأحسن تأخيره عن النَّاسخ واسمه معاً⁽³⁾ لان التقديم – تقديم الخبر – في هذه الصورة على النَّاسخ أو عند توسطه بين النَّاسخ واسمه غير معروف في الكلام العربي الفصيح (2) وعليه يكون للجملة الواقعة خبراً للنَّاسخ حكم واحد هو التأخير منها إما وجوباً وإما إستحساناً.

أما الخبر الذي ليس جملة وهو : (المفرد ،شبه الجملة) فله ست حالات هي :

1- وجوب التأخير عن الاسم وهذا يقتضي التأخر عن النَّاسخ حتماً.

• حين يترتب على التقديم لبس لا يمكن معه تمييز احدها من الآخر ،عندما يكونان معرفين أو نكرتين معاً .نحو :كان شريكي أخي ،صار أستاذي رفيقي في العمل ونحو: باتت أختي طبييتي ،فلو تقدم الخبر لأوقع في لبس لا يظهر معه الاسم من الخبر والفرق المعنوي بينهما كبير ،لأن أحدهما محكوم عليه وهو الإسم ، والآخر محكوم به وهو الخبر .

أن يكون الخبر واقعا فيه الحصر ؛كأن يكون مقرونا بالا المسبوقه بنفي نحو :ماكان التاريخ الا الخبر الصادق ،أو في قوله تعالى: [وماكان صلاتهم عند البيت إلا مكاء] [الأنفال / 35 . أو مسبوقة "بإنما" نحو :إنما كان التاريخ الخبر الصادق.

• توسط الخبر :

هذه الصورة تأتي حينما يطرأ على التركيب ما يجعل الخروج عن الترتيب الأصلي (المبتدأ أولاً وهو مكانه الطبيعي ثم الخبر) إلى حالة ثانية (تقديم الخبر وتأخير المبتدأ)

(3) عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف بمصر، ط 1، (دت)، ص569.

(2) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

يمكن أن نطلق عليها " إلتزام الخروج عن الترتيب الأصلي؛ إلا أنه قد يتوسط الخبر بينهما ، ويتقدم الخبر على الإسم دون الناسخ ، فيقع وسطا ويكون هذا التوسط على حالتين .

أولا : التوسط الواجب : وذلك مع .

أ – كان وأخواتها إذا كان الخبر محصورا في الإسم نحو : ماكان قائما إلا زيد ، أو ما إتصل بالإسم من ضمير يعرد على بعض الخبر نحو : كان في الدار صاحبها .

ب- إن وأخواتها:

- في حالة ما اتصل بالإسم ضمير يعود على بعض الخبر ؛شريطة كون الخبر شبه جملة، من الظرف والجار المجرور نحو : (إنَّ في الدار صَاحِبَهَا) .

- أو اقتران الإسم بلام الإبتداء مع الشرط نفسه (1). نحو قوله تعالى : [إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً] النازعات / 26 ،

- وكذلك حالة ماجاء الإسم نكرة نحو : (إنَّ في الطريق أسودا) .

ثانيا : التوسط الجائز :

-أ- يجوز في هذا الباب ان يتوسط الخبر بين الإسم والفعل كما يجوز في باب الفاعل أن يتقدم المفعول على الفاعل (2) ، وقد تحدث "ابن مالك" عن هذا الجواز في التوسط للخبر في باب "كان وأخواتها" بقوله :

وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسَّطَ الْخَبْرُ أَجْزُ وَكُلُّ سَبْقِهِ دَامَ حَظْرُ (3) .

وعن هذا يأتي قول الشاعر :

تَسَلَّى إِنْ جَهَلَتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنَهُمْ فَلَيْسَ سِوَاءَ عَالِمٍ وَجَهْلٍ *

(1) ينظر: محمد محي الدين عبد الحميد، عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان ، (د ت)، 1/ 333 .

(2) ينظر: ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 126 .

(3) ابن مالك، الألفية، ص 18 .

* ينسب البيت: لسموأل ابن عدياء اليهودي، شاعر جاهلي يضرب به المثل في الوفاء، وقد ذكر البيت جماعة من شراح الألفية منهم ابن عقيل، 1 / 215، وابن الناظم، ص 133 .

إنّ الشاهد في قوله (ليس سواء عالم وجهول)، إذ قدّم خبر ليس وهو "(سواه) على اسمها وهو (عالم)، وهذا التقديم جائز، كما ورد توسط الخبر بين الإسم والفعل في نحو قوله تعالى: [وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ] الروم /47 . وقوله كذلك: [لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُّوا وُجُوهَكُمْ] البقرة / 177 .

إنّ جميع أخبار النّواسخ في هذا الباب يشترط لأعمالها أن يسبقها نفي أو شبهه وهذا ما اتفق عليه جمهور النّحاة، وأن كان "ابن درستويه" قد منع تقديم خبر " ليس "، كما منع "ابن معط" كذلك في متن ألفية تقديم خبر دام (1) كما قال "ابن مالك" :

..... وَكُلُّ سَبْقِهِ دَامَ حَظَرٌ *

ذلك أن " دام " لاتعمل إلاّ مع " ما " المصدرية هذه الأخيرة التي تلزم صدر الكلام، إذ لايفصل بينها وبين صلتها بشيء ، فلا يجوز معها تقديم الخبر على " دام " وحدها ولا عليها مع " ما "(2) ؛ إلاّ أنه يجوز توسط الخبر بين " ما " والفعل نحو: (ما قائماً كان زيد) كما أنه – أي الخبر – يتوسط "إنّ وأخواتها" إذ كان ظرف أو جاراً أو مجروراً ، وإن استثنى البعض " عسى " لأنّ شرط عملها اتصالها باسمها ، نحو قوله تعالى: [إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا] المزمل / 12 .

وقد أشار ابن مالك إلى توسط الخبر في مثل هذا بقوله :

وَرَاعَ دَا التَّرْتِيبَ إِلاّ فِي الدِّي كَلَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ الْبِذِي (3) .

(1) ينظر: ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص127.

* حظر: أي منع .

(2) ينظر: ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، ص96.

(3) ابن مالك ، الألفية ، ص19.

لأنَّ المحصور فيه ، بـ"الإ" يجب اتصاله بها متأخراً عنها ، والمحصور فيها بـ"إنما" يجب فصله وتأخيرها ، فلو تقدم المتأخر في الصورتين ، تغير المقصود وفات الغرض الهام من الحصر.

ب- خبر إن وأخواتها :

من الحروف ما استحق أن يجرى في العمل مجرى " كان " وهي : إن ، أن ، وليت و لكنَّ ولعلَّ وكأنَّ وتسمى كذلك بالأحرف المشبهة بالأفعال كونها مبنية الأواخر ، أما عن معانيها فـ"إن" و"أن" تأتي للتوكيد ونفي الشك عنها ، وكان لغرض التشبيه الأكيد. أما "لكن" فهي للاستدراك وتعقيب الكلام وعن "ليت" فهي للتمني وطلب المستحيل و"عل" تأتي للترجي وتوقع الممكن والمحبوب .

والأصل في خبر هذه الأحرف أن يكون مؤخراً عن اسمها ما لم يكن ظرفاً أو جاراً ومجروراً (1).

ج- خبر "ما" العاملة عمل "ليس" :

وذلك شرط لعملها * فإن تقديم الخبر أهملها ومثال عملها قوله تعالى: [مَا هَذَا بَشَرًا] يوسف /31. وان وردت بالرفع في قراءة أخرى. ونحو : (ما أحسن أن يمدح المرء نفسه) . وإلا بطل عملها نحو : (ما قائم سليم وما أنت إلا منذر) ** قال "ابن مالك" في الفصل : " ما ، لا ، لان ، لات ، إن " ضمن ألفيته.

إِعْمَالُ نَيْسٍ أَعْمَلَتْ مَا دُونَ إِنْ مَعَ بَقَاءِ النَّفْيِ وَتَرْتِيبِ رُكْنِ (2).

(1) ينظر: ابن هشام، شرح جمل الزجاجي، تحقيق علي محسن حل الله، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1985، 250/1.

* ذكر سيبويه في باب ما جرى مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز أن " ما " لم تقو في تقديم الخبر. ينظر: سيبويه، الكتاب، 59/1 - 60.

** إن "ما" لاتعمل هذا العمل إلا في لغة أهل الحجاز؛ ولذلك تلقب << بالحجازية >>. أما بنو تميم فيهملونها مطلقاً ولذلك تسمى المهملة << بالتميمية >>. ويجوز أن يكون اسمها معرفة كما ورد في الأمثلة المذكورة أو النكرة نحو: ما أحد أقرب إلي منك ، ولقد أشبهت "ما" لفظة " ليس " في نفي الخبر في الحال عند الإطلاق . وقد أجازوا الفصل بينها وبين اسمها بمعمول الخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً نحو: ما عندي أنت مقيماً، وما لأحد مطالب .

(2) ابن مالك، الألفية ، ص 18 .

إذا يرى "ابن مالك" انه في حالة استثناء الحروف جملة من الشروط ومن بينها أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها، وأن لا ينتقض نفي خبرها بـ"إلا"، في حالة هذه

الشروط، وشروط أخرى منها: ألا يتقدم خبرها على اسمها، وأن لا تزداد بعدها إن⁽¹⁾ عملت عمل ليس ذلك أنها أي "ما" لاتعمل حال تقدم خبرها على الاسم فيما ندر منها قول الفرزدق:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ إِلَيْهِمْ نَعْمَتَهُمْ إِذَا هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذَا مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ⁽²⁾.

كما لا يجوز كذلك تقديم معمول خبرا "ما" على اسمها، إلا إذا كان ظرفا أو حرف جر تقول: (ما زيدا أكلا طعامك)، ولو قدمت الطعام على زيد لم يجز إلا أن ترفع الخبر نحو: (ما طعامك زيدا أكلا).

كما تعمل "لا" المشبهة بليس كذلك بالشروط التي تقدمت لفظة "ما" إلا شرط انتفاء اقتران "إن"، ويضاف إلى الشروط المقدمة، أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، أما "لات" فتعمل عمل "ليس"، شرط أن يكون اسمها وخبرها من أسماء "الحين والساعة"⁽³⁾ والأعراف حينئذ حذف الاسم نحو قوله تعالى: [وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ] ص/03. أي: ليس الحين حين مناص، أي: الفرار، أما "أن" التي تعمل عمل "ليس" النافية نادرا شرط حفظ النفي والترتيب نحو: (إن أحدا خيرا من أحد إلا بالعقل والعلم).

وحفظ النفي يكون بعدم انتقاض خبرها بـ"إلا"، وكذلك حفظ الترتيب الذي يكون بعد تقدم خبرها، ولا معموله عليها⁽⁴⁾.

(1) ينظر: أحمد مصطفى الهاشمي، القواعد الأساسية في اللغة العربية، المكتبة العصرية، ط4، 2001، ص154.

(2) الفرزدق "همام ابن غالب ابن صعصعة"، ديوان الفرزدق، شرح علي ابن مهدي زيتون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، 1/257.

(3) أحمد مصطفى الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية، ص 155.

(4) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

هذه مواضع تقدم الخبر في الجملة الاسمية المنسوخة ، فإن كان الخبر في غير هذه المواضع تقدّم سواء احتل الصّدارة أو توسطّ بين النّاسخ واسمه وسنطرق ذلك فيما يلي:

● تقديم الخبر على النّاسخ واسمه:

قد يطرأ على الجملة الاسمية المنسوخة من الظروف ، ما يستدعي الخروج بها عن التّرتيب المألوف ، فيقدّم الخبر على النّاسخ وكذلك على اسمه، وبداهة يتأخّر المبتدأ .
ولأنّ أدوات الاستفهام التي تدخل على الجملة الإسمية المنسوخة ، من حقها الصّدارة دوما جاءت مقدّمة في باب " كان وأخواتها " « وأعلم أن الخبر ما يجب تقديمه في هذا الباب؛ كما يجب في باب المبتدأ و الخبر ، وذلك نحو: كم كان مالك ؟ وأين كان زيد ؟ » (1).

فقد تقدّم الخبر وهو اسم الإستفهام " أين " المستحق الصّدارة على النّاسخ واسمه، فهو هنا واجب التقديم – أي الخبر - .

وعن الجائز في تقديمه، فقد ذكر النّحاة أقوالا وأراء فهذا " ابن جني " يقول : « وممّا يصح ويجوز تقديمه خبر المبتدأ على المبتدأ ، نحو: قائم أخوك ، وفي الدار صاحبك، وكذلك خبر كان وأخواتها على أسمائها ، وعليها أنفسها ، وكذلك خبر ليس ؛ نحو: زيد ليس أخوك ، ومنطلقين ليس أخواك » (2).

كما قد يتقدّم الخبر إلّا خبر " دام " و " ليس " نحو قولك: (عالمًا كان زيد)، والدليل على ذلك قوله تعالى [أَهْوُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ] سبأ/ 40 ، فـ (إياكم) مفعول (يعبدون)، وقد تقدّم على " كان " وتقدم المعمول يؤذن بجواز تقدم العامل ويمتنع ذلك في خبر " ليس " ودام " (3).

(1) ينظر: ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك ، ص 97 .

(2) ينظر: ابن جني، الخصائص، ص 328 .

(3) ينظر: ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص 127 .

وإن أجاز "سيبويه" و"ابن علي بن برهان" تقديم خبر "ليس"، بدليل عندهم جواز تقديم معمول خبرها عليها في نحو قوله تعالى: [أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ] هود / 08 ولتفسيرها عاملا فيما اشتغلت عنه بملابسة ضميره ؛ إلا أنّ جمهور الكوفيين و"المبرد"

و"ابن السراج" و"الزجاج" ذهبوا مذهب المنع فيها ، قياسا على فعل " التعجب " و"عسى " و " نِعم " و" وبئس " (1)

ذلك أنّها تدخل على الأسماء كلها – ظاهرها ومضمورها – و- معرفتها ونكرتها- كما يتقدّم خبرها على اسمها، وعن فعل التّعجب يلزم طريقة واحدة ولا يكون فاعله إلا ضميرا فكانت ليس أقوى منها.

أمّا قدماء البصريين فمع الجواز لتقدّم معموله (2) في نحو قوله تعالى[الآ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ] هود / 8 .

أمّا مع "دام" وهذا اعتبارا من قول "ابن مالك" ضمن ألفيته:

.....*.....وَكُلُّ سَبْقِهِ دَامَ حَظْرٍ (3)

أي: المنع ، ذلك أنّها لا تعمل إلا مع "ما" المصدرية، و"مّا" هذه ملتزمة صدر الكلام، كما لا يفصل بينها وبين صلتها شيء، فلا يجوز معها إذن تقديم الخبر على "دام" وحدها، ولا عليها مع "ما" ، كذلك "دام" المقرونة بـ "مّا" النافية نحو : (وما كان زيد قائماً) « فالبصريون مع المنع، والكوفيون على الجواز ، ومنشأ الخلاف اختلافهم في أن "مّا" هل لها صدر الكلام أم لا ؟ فالبصريون على الأوّل، والكوفيون على الثاني» (4) .

نخلص من كلّ هذا إلى أنّ تقديم أخبار "كان وأخواتها" على أسمائها وأنفسها حاصل الاتفاق بشأنه إلا الفعل "دام" و" ليس" والمنفي بـ"مّا" ما لم يعرض ذلك التقديم عارض.*

(1) ينظر: ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، ص 97 .

(2) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، 89/2. وينظر: ابن هشام ، اوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 245-246/1 . وينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، 70/2 .

(3) ابن مالك، الألفية ، ص 18 .

(4) ينظر: السيوطي ، الأشباه والنظائر، 180/2 .

أما عن "إنّ واخواتها"، فلا يجوز ضمن هذا الباب، أن تتقدم أخبارهن عليهن مطلقاً، إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً – كما سبق الإشارة إلى ذلك -، وقد أشار إلى ذلك الشيخ "شرف الدين بن عنين" * إذ قال :

كَأَنِّي مِنْ أَخْبَارِ إِنْ، وَلَمْ يَجْزِ لَهُ أَحَدٌ فِي نَحْوِ أَنْ يَتَقَدَّمَ
عَسَى حَرْفٌ جَرَّ مِنْ نَدَاكَ يَجْرُنِي إِلَيْكَ، فَأَنْتَ مِنْ وَصَالِكَ مُعَدَّمًا

ولا على أسمائهن، فإن الحروف محمولة في الإعمال على الأفعال، فلكونها فرعا في العمل ولا يليق التوسع في معمولاتها بالتقديم والتأخير⁽¹⁾. على عكس من ذلك في باب "كان" التي تجيز تقديم الخبر على اسمها. نحو : (كان قائما زيدا) ، ولا يقال : (أن قائم زيدا). والفرق بينهما أن الأفعال أمكن في العمل من الحروف ، فكانت أجمل أن يتصرف فيها معمولها.

* أما إذا سبقها نفي غير "زال" واخواتها فالبصريون على المنع والكوفيون على الجواز. ومنشأ الخلاف استحقاق "ما" الصدارة وعدمه، ينظر : السيوطي، همع الهوامع، 88/ 2، وينظر: السيوطي، الاشباه والنظائر، 93/2 . وينظر: ابن هاشم ، شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص 145 .
⁽¹⁾ ينظر: ابن هشام ، شرح شذور الذهب، ص 268 .

الفصل الثالث :

تغييرات الرتبة على مستوى الجملة الفعلية

أولاً: تحديد الجملة الفعلية.

ثانياً: ركنا الجملة الفعلية .

1- الفعل.

- خصائصه .

2- الفاعل .

3 - نائب الفاعل .

- خصائص الفاعل.

● تقدم الفعل .

● تقدم الفاعل .

● المفعول به و تقديمه وتأخيره عن الفعل والفاعل.

1- تقديم المفعول على الفاعل:

2- تقديم المفعول على الفعل والفاعل معا .

المواضع التي يجب فيها تقديم أحد المفعولين عن الآخر.

أولاً: تحديد الجملة الفعلية:

الجملة الفعلية في عرف النحويين هي التي يتصدّرُها فعل، سواء كان ماضياً أو مضارعاً أو أمراً، وسواء كان هذا الفعل متصرفاً أو جامداً، وسواء كان تاماً أم ناقصاً، وسواء كان مبنياً للفاعل أو للمفعول، كـ(قام زيد ، ويدرس عمر، أكرم زيد ونعم التقى وكان زيد قائماً)

ولا فرق في الفعل أن يكون مذكوراً أو محذوفاً. تقدّم معموله عليه أولاً. تقدّم عليه حرفاً أولاً، نحو: (هل قام زيد؟) ونحو: (زيد أكرّمته، ويا عبد الله). (1)

فالجملة على هذا النحو، هي التي بدأت بفعل، وليست التي اشتملت عليه كما يرى كثير من اللغويين المحدثين (2). إنّ تقدّم الفاعل عن الفعل خرج من كونه فاعلاً في الاصطلاح وأضمر في الفعل (3). ذلك أن الفاعل في رأي النحويين ليس من قام بالفعل فقط، وإنّما كل اسم ذكر بعد الفعل مسنداً إليه .

غير أنّ هناك من النّحاة من يعدّون الجملة الفعلية التي تقدم فاعلها على الفعل ضمن الجملة الإسمية ، وقد ثار نقاش حول هذه القضية- قديماً وحديثاً- فذهب البصريون إلى منع تقدّم الفاعل، حتى تبقى الجملة فعلية ، بينما أجاز الكوفيون ذلك ؛ لأنّ الجملة فعلية أصلاً سواء تقدّم الفاعل أم تأخّر، وقد استدلوا بقول الزبّاء:*

مَا لِلْجَمَالِ مَشْيُهَا وَنَيْدًا أَجْنَدًا يَحْمِلُنَ أَمَّ حَدِيدًا (4)

ولمّا واجهوا به البصريين لم يستطيعوا ردّه لكنهم لم يتقبّلوا كون الفاعل متقدّماً فعملوا على تأويله وتخريجه، مجهدين أنفسهم ومحمّلين الموقف أكثر مما يحتمل ، فتأولوه على الإبتداء وإضمار الخبر الناصب « ونيداً» أي: ظهر وثبت (1) وقبل أن يوجد أو يكون.*

(1) ابن هشام ، مغني اللبيب، 433/2.

(2) فندريس ، اللغة، ص 162. وينظر مهدي المخزومي، في النحو العربي – نقد وتوجيه، ص125. وينظر: خليل أحمد عميرة ، في نحو اللغة، ص82 .

(3) الصميري، التبصرة والتذكرة، 165/1 .

* الزبّاء : ملكة تدمر.

(4) البيت من شواهد ابن هشام، مغني اللبيب، 644/2 ، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 86/2 والسيوطي، همع الهوامع، 255/2 .

وممن قالوا بوجوب تأخير الفاعل "ابن هشام" الذي جعل الفاعل المتقدم مبتدأ
والفعل المؤخر خبراً (2).

وقد استمر الخلاف حول تقدّم الفاعل مع المحدثين؛ فانقسموا بدورهم إلى فريقين:
فريق على نهج البصرة والآخر على نهج الكوفة، من الأوّل "محمد حماسة عبد اللطيف"^{**}
أمّا الثاني فيترعّمه "مهدي المخزومي"^{***}، وهذا على سبيل المثال لا الحصر.

ولأجل إعادة الأمور إلى نصابها، وتفادي ما وقع فيه القدماء من خلاف، يجب إعادة
النظر وتحديد الجملة الفعلية تحديداً يتناسب وطبيعة اللّغة، تحديداً جامعاً مانعاً. وقبل ذلك
يجب الاتفاق على أنّ النّحاة العرب اشتركوا في تحليل الجملة وفقاً للطبيعة المسند والمسند
إليه، خاصة وأنهم لم يُولوا اهتماماً بغير التراكيب الإسنادية .

فتكون الجملة الفعلية وفقاً لهذا المنظور الجديد – وبغض النظر عن مرتبة الفعل فيها –
هي التي تفيد التجدد، أو بعبارة أوضح هي التي يكون المسند فيها فعلاً، لأنّ
الدلالة على التجدد إنما تستمد من الأفعال سواء تقدمت أو تأخرت، تغيّرت صورتها أم

لم تتغير (1) .

(1) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، 2/ 255 .
* وذكر الأشموني في شرحه على الألفية، 169/1-170 أن المبتدأ "مشيها" محذوف تقديره: مشيها –
الجمال – يكون أو يوجد ونبيداً وقبل ضرورة .
(2) ينظر: ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 198 .
** يرى أن الرتبة ملتزمة بتقديم الفعل وتأخير الفاعل، حتى يكون الإسناد فعلياً؛ فإن حدث العكس صار
الإسناد خبرياً . ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، في بناء الجملة العربية، ص 133 .
*** يرى أن اعتبار الفاعل مقدماً يغنينا عن كل تأويل لاحاجة بنا إليه . ينظر: مهدي المخزومي، في
النحو العربي - نقد وتوجيه، ص 44 .
(1) ينظر: القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، تقديم وشرح على بوملحم، دار مكتبة الهلال،
بيروت، لبنان، الطبعة الأخيرة، 2000، ص 105. وينظر: مهدي المخزومي في النحو العربي - نقد
وتوجيه، ص 41 .

لقد بنى النحاة البصريون تصنيفهم للجملة على نظرية العامل والمعمول؛ إذ لا يجيزون تقديم المعمول الذي يمثّل عندهم الفاعل عن العامل - فعل - وذلك قياساً على العلة الفلسفية (2). وبالنظر إلى العقلية العربية التي تلجأ للاهتمام بالحدث والأخبار بالفعل، فالأساس أن يبدأ المتكلم بالفعل فيقول: (رعت الماشية، وعدا الفرس، وعاد المسافر) ... فيلجأ إلى الإسراع إلى إزالة الشك عن الذي صدر منه الفعل - أي الفاعل - فيبدأ بذكره (3).

إنّ الخلاف قائم بين النحاة القدامى والمحدثين حول مسألة الرتبة الأصلية للفاعل في الجملة الفعلية، أتكون بالصورة:

فاعل (مسند إليه) + فعل (مسند) + فضلات ... (1) ←

أو بصورة :

فعل (مسند) + فاعل (مسند إليه) + فضلات (2) ←

ولعلّ هذا ما جعل مسألة الرتبة في الجملة الفعلية تقف بعض الدارسين العرب - ممّن تبنوا النظرية التوليدية التحويلية، منهاجاً لدراسة الجملة العربية - فناقشوها انطلاقاً

مما تفرضه هذه النظرية من أنّ اللغات الإنسانية تعود إلى رتبة واحدة في البنية العميقة هي:

(فاعل + فعل + مفعول).

ولكن من طبّقوا هذه النظرية على الجملة العربية، رجحوا في النهاية رأي النحاة في ذلك، والتزموا برتبة:

(2) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1 / 228.

(3) ينظر: إبراهيم سامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4، 1986، ص 206.

(فعل+ فاعل+ مفعول) (1) .

الحقيقة أننا نتفق مع الرأي الذي ارتضى أن يكون مبدأ للتصنيف، منطلقاً من طبيعة المسند في الجملة، فإذا كان اسماً فهي جملة إسمية، وإذا كان فعلاً فهي جملة فعلية؛ ذلك أن هذا الرأي أكثر واقعية وأكثر قرباً من طبيعة اللغة، غير أننا لا نتفق مع أصحاب هذا الرأي عند مسألة الجواز؛ أي جواز تقدم الفاعل على فعله مع بقاء الرتبة الأصلية للجملة الفعلية على حالها: (فعل + فاعل +....). لأن هذا لا يحل المشكلة في اعتقادنا وإنما ينبغي أن نتجاوز مسألة الجواز لنناقش أصالة الرتبة بين ركني الإسناد في الجملة الفعلية، ونتساءل أتمثلها الرتبة المتعارف عليها قديماً وحديثاً وهي: (فعل + فاعل....) أم تمثلها الرتبة التالية: (فاعل+ فعل +....)؟.

إن الرتبتين متواجدتان في العربية، وتكادان تقتربان من بعضهما في الاستخدام اللغوي إلا أن النحاة تبينوا الصورة الأولى⁽²⁾، انطلاقاً من مبدأ التصنيف المذكور. وانطلاقاً من نظرية العمل التي تفرض أسبقية العمل النحوي – لا العامل المنطقي – على المعمول، وانطلاقاً من أمور شكلية أخرى وناقشوا الجملة الفعلية في إطارها.

فصار ذلك عرفاً نحويّاً سائداً، واقتصرت الجملة الفعلية على الجمل التي تصدرها فعل، فترتب على ذلك كثير من التعقيدات التي أثقلت كاهل النحو العربي وزادت من صعوبته.

أما الصورة الثانية: (فاعل+ فعل+....)، وهي صورة أخرى للجملة الفعلية- فقد عدت من قبيل الجملة الاسمية، حسب منطلقات النحاة السابقة، وما يلاحظ على الصورتين

(1) ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 104-105. وينظر: ميشال زكريا، الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، بيروت، 1983، ص 26-36.

(2) ينظر: الشريف ميهوبي، بناء الجملة الخبرية في شعر أبي فراس الحمداني، دراسة توليدية تحويلية، (رسالة ماجستير)، جامعة عين شمس، القاهرة، 1988.

السّابقتين أنّه لا يوجد اختلاف جوهري بينهما، فالعملية الاسنادية محقّقة والعلاقة الاسنادية قائمة.

ولعلّ الفرق الوحيد بينهما يمكن في كون إحدى هاتين الصّورتين تمثل أصلاً للرّتبة في الجملة الفعلية- وهو ما نراه مجسّداً في الصّورة الثانية: (فاعل + فعل) ، والصورة الأخرى محوّلة عنها وهي مجسّدة في الصّورة الأولى: (فعل + فاعل) .

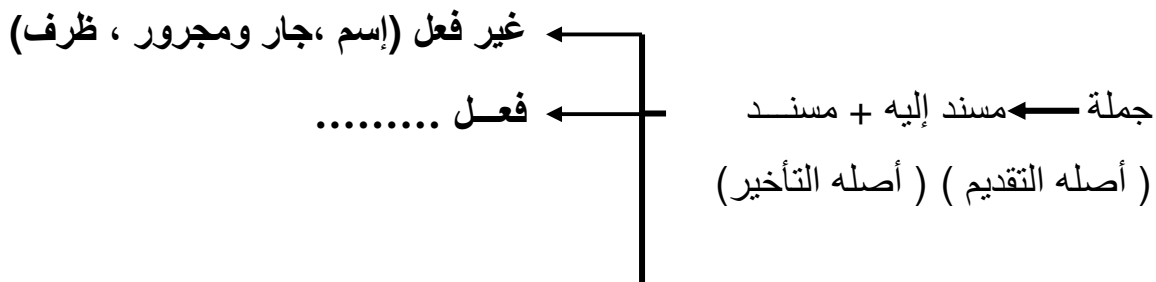
ويمكن الاستدلال والبرهنة على أصالة الرّتبة في الصّورة الثّانية، وعدم أصالتها في الصّورة الأولى وذلك في الأمور الثّالية:

1- إنّ الأصل في رتبة الجملة الاسمية في العربية :

مسند إليه + مسند.

ويمكن عد هذه الرّتبة هي الرّتبة الأصليّة للغة العربية بشكل عام. وذلك لأنّه في نظرنا لا فرق بين "المسند إليه" في الجملة الاسمية و"المسند إليه" في الجملة الفعلية ؛ وإنّما يكون الفرق في نوع الكلمة التي تقوم بوظيفة "المسند" إذا كانت فعلاً أو غير فعل، وحتى هذا الفرق يؤثّر في تحقيق العملية الاسنادية، أو عدم تحقّقها، وإنّما يمكن تأثيره متمثلاً في إضافة دلالة معيّنة على الجملة ، كدلالة المسند على الزّمن أو عدم دلالاته .

وعلى هذا الأساس يمكن النّظر إلى الجملة العربية على النّحو التالي:



هذا هو الأصل ، ولكن يحدث أن يتقدّم المسند على المسند إليه في الجملة، لضرورة لغوية أو لغرض بلاغي ، فيدرس ذلك في إطار التّقديم والتّأخير، وإذا كانت الجملة الاسمية قد درست في النّحو العربي وفق هذا التّصور فإنّه يمكن أن ينظر إلى الجملة الفعلية وفق التّصوّر نفسه. ذلك من باب أنّ الفاعل هو المسند إليه، وأنّ الفعل هو المسند، والأصل هو وجود المسند إليه قبل المسند، ولكن قد يتقدّم المسند على المسند إليه لغرض من الأغراض كالاهتمام مثلا.

2- إنّ مسألة التّقديم والتّأخير ظاهرة عامة تتّسم بها اللّغات البشرية، إذا يحدث أن يهتم متكلم اللّغة بعنصر معين من عناصر الكلام فيجعله عرضة للتّقديم أو التّأخير في كلامه، وهذا ما نلاحظه في كثير من الجمل التي يتقدّم فيها المسند على المسند إليه ، أو يتقدم المتمم الإسنادي عليهما معاً، كالمفعول به والجار والمجرور مثلا، وتقدّم المسند على المسند إليه في الجملة أو تقديم عنصر من عناصرها لا يعني أنّه يمثل رتبتها الحقيقية؛ فكثير من الصّور التي وردت عليها الجملة في العربية لا تمثّل إلا الصّورة الظّاهرة ولا تمثل الصّورة الحقيقية لرتبة الجملة .

وهذا ما يمكن أن يفسّر به تقدّم الفعل على الفاعل في الجملة الفعلية، ولا يعني هذا التقديم أنّه يمثل الرتبة الأصلية لها؛ فإذا قلنا مثلا: (نجح الولد) ، فإن الفعل (نجح) قدّم

لغرض الاهتمام به، وصار الاهتمام هنا منصبا على النّجاح ؛ أمّا إذا قلنا: (الولد نجح) فإنّ الرتبة طبيعية ومنطقية، حيث أتينا بالفاعل وهو (الولد) ثم قام الفاعل بفعله وهو (النجاح) فوصف به.

3- إنّ الواقع اللّغوي يؤيّد الرتبة السّابقة، وذلك لورود الجملة الفعلية بنسبة كبيرة على نحو:

(مسند إليه + مسند)

إضافة إلى ذلك، فإن المنطق يجعلنا نقر بوجود "الفاعل" قبل "الفعل" و"الفعل" قبل "المفعول"؛ لأنّ المسند إليه يأتي أولاً، ثم يسند إليه شيء ما، أو يخبر عنه بشيء ما، والفاعل في الجملة الفعلية هو الذي قام بالفعل، أي أنّ الفعل جاء نتيجة الفاعل، فالفعل إذاً يأتي في المرتبة الثانية بعد الفاعل .

4- لقد عدّ النحاة - باستثناء الكوفيين-(1) نسبة كبيرة من الجمل الفعلية التي جاء فيها الفاعل متقدّماً على الفعل ، من قبيل الجملة الاسمية، لا لشيء إلا لوجود الفاعل قبل الفعل في الرتبة، ولأنّه في رأيهم قد خرج الفاعل عن إطار الفاعلية إلى إطار الابتداء، فهم عندما رأوا رتبة الجملة الفعلية في كثير من الأحيان تأتي على هذا النحو: (فعل + فاعل) تصوّروا أنّ الفعل هو العامل في الفاعل رغم اقتناعهم بأنّ الفعل ما هو إلا حركة ناتجة عن الفاعل، أو أنّ الفعل ما هو إلا إخبار عن الفاعل أو المبتدأ ، إلا أنّه ينبغي أن يسبق الفعل الفاعل - في رأيهم - رغم وجود الفاعل قبل الفعل في الأصل لأنّ المتحدّث عنه يأتي في الحديث قبل المتحدّث به ، أي أنّ المسند إليه يأتي قبل المسند، لكن فكرة العمل اضطرّتهم إلى الإعتقاد بأحقية الرتبة: (فعل + فاعل)، وأنّه إذا تقدّم الفاعل عن الفاعل ،

صار مبتدأ وليس فاعلاً في مثل: (محمدٌ اجتهدَ)، رغم أنّ الفاعل هو نفسه في : (اجتهدَ محمدٌ)، ولا فرق في ذلك سوى حدوث تقديم لأحد ركني الجملة لغرض بلاغي كالاهتمام مثلاً، وتعليقهم في ذلك أنّ الفاعل إذا تقدّم أصبح عرضة للعوامل اللفظية وغير اللفظية كالابتداء.

فالجملة: (محمد اجتهد) يعربون فيها كلمة (محمد) مبتدأ، لأنّ الفاعل لما تقدم صار عرضة للعامل غير اللفظي ، وهو الابتداء ، فسمي بالمبتدأ وصار الخبر بعده جملة تتكون من الفعل (اجتهد) وفاعل مقدر، أي أنّ الجملة صارت: [محمد + اجتهد + هو] ، فالضمير

(1) ينظر: ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، 615/2 – 620. وينظر : ابن هشام ، مغني اللبيب، ص 496- 497 .

"هو" المقدر يعدونه فاعلا وعائدا في الوقت نفسه على المبتدأ، ولو أنهم عدوه رابطا أو عائدا فحسب لكان ذلك معقولا.

وتفسير النذحة لمثل الجملة السابقة على النحو المذكور، ما هو إلا من تأثير العامل الذي صور لهم في أذهانهم إن الفعل لا يعمل في فاعل متقدم عليه، وأنّ تقديم الفاعل على فعله يسلمه لعامل آخر، وهو الابتداء أو غيره، ومادام الأمر كذلك فلا بد من شغل الفعل بفاعل آخر مقدر.

إنّ الفاعل مرفوع قبل الفعل أو بعده فجملة، (محمد اجتهد) هي نفسها (اجتهد محمد) في تأدية الغرض الأصلي لها وهي إسناد شيء لشيء. ف(محمد) هو الذي أتصف بالاجتهاد وسواء أتقدم أم تأخر إليه في الجملة التالية فإننا نجد واحدا: (محمد اجتهد) - اجتهد محمد - كان محمد يجتهد - محمد كان يجتهد - إن محمد سوف يجتهد - ظننت محمدًا اجتهد - علمت أنّ محمدًا سيجتهد).

فرغم اختلاف الرتبة تقديمًا وتأخيرًا في جملة (محمد اجتهد)، ودخول العوامل عليها فإن (محمدًا) ظل هو المسند إليه "الفاعل" و(اجتهد) ظل هو المسند. فإذا تقدم المسند إليه أو تأخر، أو نصب، أو رفع وكذلك المسند؛ فإن الأمر لا يختلف في إفادة المخاطب فائدة يخبر بها عن المسند إليه بالمسند.

وفي هذا المجال يقول "داود عبده": « ويعتبرون الفاعل في جملة مثل: (الرجل ذهب) ضميرًا مستترا تقديره (هو)، للحفاظ على القاعدة التي تنص على وجوب تلو الفاعل للفعل، رغم أنه ليس هناك أي مانع لغوي لوقوع الفاعل قبل الفعل»⁽¹⁾. كما يقال: « فليس هناك من يفكر أنّ لكل لغة خصائصها، غير أن جملة مثل: (الرجل ضرب الولد) لو قيلت بأي لغة

(1) داوود عبده، أبحاث في اللغة العربية، بيروت، 1973، ص 21-22.

في العالم لما كان الفاعل فيها غير (الرجل)، لأنه هو الضارب، إلا إذا كان الإعراب لا علاقة له بالمعنى وعندها يكون لغوا.» (2) .

كما يقول في موضع آخر: « خلاصة القول أنه ليس من المقبول أن يكون هناك فاعلان في جملة مثل: (الرجل ذهب) ،(الرجل) فاعل كما هو واضح في معنى الجملة، وفاعل آخر اخترعه النحاة هو "الضمير المستتر"، وأن يكون هناك فاعلان في جملة مثل: (الرجال ذهبوا) أو (هم ذهبوا) (الرجال) أو "هم" كما هو مفهوم في المعنى، والواو التي ليست إلا مظهرا من مظاهر المطابقة في العربية... ولست أعني أن ليس هناك تقدير في اللغات ، ففي "ذهب" مثلا، لا بد من تقدير الفاعل " هو "، ولكن ليس هناك داع لمثل هذا التقدير حين يكون الفاعل غير محذوف في الجملة، كما هو الحال في: (الرجل ذهب) أو (هو ذهب)، وكون الفاعل "مبتدأ" أي ابتدئ به الكلام لا ينفي عنه الفاعلية» (3) .

ولعلّ الوحيد من النحاة الذي صرّح بأنّ الترتيب الأصلي للجملة هو وجود الفاعل قبل الفعل، هو "ابن يعيش، الذي يقول: « اعلم أن القياس في الفعل من حيث هو حركة الفاعل في الأصل أن يكون بعد الفاعل لأنّ وجوده قبل وجود فعله » (4) .

وما قاله "ابن يعيش" هو ما يماثل حقيقة الرتبة في الجملة الفعلية وهو:
(مسند إليه + مسند)،

أمّا ما جاء على غير هذه الرتبة فهو عارض، جاء لغرض من الأغراض.

وما يسند قول "ابن يعيش" ، هو قول "الزجاجي" في أثناء حديثه عن الاسم والفعل والحرف – وهي أقسام الكلم – وأيّها أسبق في المرتبة والتقدم حيث يقول: « والإسم قبل الفعل لأنّ الفعل منه، والفاعل سابق لفعله » (1) .

(2) المرجع نفسه ، ص 71 .

(3) نفسه ، ص 73 .

(4) ابن يعيش ، شرح المفصل ، 75/1 .

(1) الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، تحقيق : مازن المبارك ، بيروت ، 1982 ، ص 83 .

5- إنَّ العلامات التي تلحق الأفعال لا تظهر إلا إذا تقدّم الفاعل على الفعل؛ ومعنى هذا أنّ الفاعل عندما يعود إلى مرتبته الأصلية، أي تقدّمه على الفعل، تظهر معه علامة المطابقة، لكن عندما يتأخّر الفاعل تزول تلك العلامة ؛ أي أنّ علامة المطابقة لا تظهر إلا إذا تحققت الرتبة الأصلية بين الفاعل والفعل، وهي:

(مسند إليه + مسند) .

أمّا إذا اختلت هذه الرتبة لغرض ما، وتأخّر الفاعل وصارت على نحو:

(مسند + مسند إليه)

فإن تلك العلامة تختفي لأن الغرض من وجودها هو مطابقة الفعل للفاعل عند تحقق الرتبة الأصلية .

أمّا إذا اختلت تلك الرتبة اختل معها ميزان التطابق، ولازم الفعل حالة واحدة مع المفرد والمثنى والجمع ويمكن الإستدلال على هذا الأمر بما يلي: فإذا قلنا : (الولد ذهب – الولدان ذهباً- الأولاد ذهبوا) فإنّ الفعل (ذهب) يدل على أنّ الذي قام به مفرد مذكر في الجملة الأولى، وأنّ الذي قام به مثنى في الجملة الثانية، وأنّ الذي قام به جماعة من الذكور في الجملة الثالثة ، أمّا إذا قبلنا الترتيب السابق ، وقدمنا الفعل في الجمل الثلاث السابقة ، فإنها تصير على النحو التالي: (ذهب الولد – ذهب الولدان – ذهب الأولاد) .

وفي هذه الحالة لانستدل من الفعل على عدد من قام به، فهو مفرد مذكر أم مثنى أم جمع ؟ فلا يعقل أن نستدل من الفعل (ذهب) على نوع الفاعل، وعدده في مثل الجمل السابقة، كما لا يعقل أن يتساوى المفرد مع المثنى مع الجمع في القيام بالفعل (ذهب) دون وجود علامة تدل على ذلك. لكن إذا عاد الفاعل إلى رتبته الأصلية قبل الفعل ، فإن الفعل تلحقه علامة تدل على عدد من قام به، ونوعه.

6- ويمكن تفسير الصّورة التي يظهر عليها المسند متقدّماً على المسند إليه في الجملة، من وجهة النّظر التوليدية التحويلية ، بأنّها تعود إلى البنية السّطحية والبنية العميقة هي ما

يجسد الأداء الكلامي للغة، والأداء الكلامي يخضع لعوامل متعدّدة، منها العامل النفسي الذي يتحكّم في الكلام حسب ظروف المتكلّم، والأداء الكلامي هو الذي توجه من خلاله البنية السطحية، والبنية السطحية لا تجسد بالضرورة البنية العميقة، فقبل أن تبرز إلى الوجود تمر بعمليات تحويلية تغيّر صورتها التي كانت عليها في البنية العميقة، ومن تلك العمليات التحويلية التقديم والتأخير والحذف والإحلال والنسخ... إلى غير ذلك، والعنصر الذي يتحوّل من موقعه إلى موقع آخر كأن يتصدّر التركيب مثلاً يكون في محل الإهتمام، أو المعلومة الجديدة في التركيب ويسمى في النظرية التوليدية بـ "FOCUS" أي البؤرة* أو مركز الإهتمام⁽¹⁾. ويمكن تفسير تقدّم الفاعل في الجملة الفعلية من هذا الجانب.

إضافة إلى ما سبق، فإن "تشومسكي" يرى أنّ القواعد التي اقترحها صالحة لجميع اللغات، ويكاد ينكر وجود لغات على غير تركيب: [ركن اسمي+ركن فعلي] على مستوى

البنية العميقة حيث يقول: « فالفاعل والفعل يقعان في عبارتين منفصلتين، أمّا الفعل والمفعول فيكونان عبارة واحدة، هي ما نسمّيه بالمكوّن الفعلي. وعلى وجه العموم فإنّ للجملة المكوّنة من: فاعل- فعل- مفعول، إزاً البنية: [م س [م ف، ف م س]] «⁽¹⁾. كما يقول: « لكن الأدلة تشير إلى أنّ اللغات الإنسانية لا تأخذ بالمبادئ المعروفة في المنطق الحديث بل تأخذ بالمفهوم الأرسطي الكلاسيكي الذي يرى أنّ الجملة تتكوّن من: فاعل و"محمول Predicate" وقد يكون المحمول معقداً، فقد يكون مكوّناً من فعل ومفعول أو من فعل وجملة فضلة»⁽²⁾. أمّا اللغات التي خرجت عن هذا المبدأ وجاء

* البؤرة: هي الحاملة للمعلومة الأكثر أهمية أو الأكثر بروزاً في الجملة. ينظر: أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1985، ص 28.

(1) ينظر: N.CHOMISKY . DRALOGUS AVEC MITSOU RINET, P 168
وينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 113 - 114 .

(1) ناعوم تشومسكي، اللغة ومشكلات المعرفة، ترجمة: حمزة ابن قبالان المزيني، المغرب، 1990، ص 58 .

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 70 .

التّرتيب فيها: فعل- فاعل-مفعول، فإنّه يبدو فيها انفصال المفعول عن الفعل، ويفترض أن يكونا في عبارة ولو في مستوى تمثيلي أعلى تجريدا؛ إلا أنّ هناك من الدّارسين من يرى وجود الرّتبة على نحو: [ركن فعلي+ ركن اسمي] .

أمّا "الفهري" فيرى أنّ أصل الرّتبة في العربية:

(فعل + ركن اسمي + ركن اسمي)

والجملة الفعلية والإسمية في ذلك سواء (3). وهي فرضية نرى بأنّها تخرق قاعدة هامة من قواعد النّظرية التّوليدية، والمتمثّلة في قاعدة الرّتبة ، كما أنّ التّرتيب الذي جاءت خاضعة له ترتيب لا يصلح بدوره أن يكون قاعدة عامة للجملة العربية، وذلك بناء على التّصوّر التّالي:

بافتراضنا كتابة الجملة في العربية على النحو التالي :

ج ركن فعلي + ركن اسمي + ركن اسمي ،

وجننا بجملتين إحداهما فعلية والأخرى اسمية مطبقين عليهما القاعدة السابقة مثل :

جملة ←←←←← ركن فعلي + ركن إسمي + ركن إسمي

جملة فعلية ←←←←← أكل + الولد + تفاحة .

جملة إسمية ←←←←← كان + محمد + مجتهدا .

ما يمكن ملاحظته هنا أنّ هذه القاعدة تضع فعل الكينونة الذي هو مجرد رابط في الجملة الإسمية، في مقابل الفعل في الجملة الفعلية الذي يمثّل المسند فيها، وتضع المسند في

(3) ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري ، اللسانيات واللغة العربية ، ص 134 - 135 . وينظر: ميشال زكريا ، الألسنية التوليدية التحويلية ، ص 36 .

الجملة الإسمية الذي يمثّل أحد عنصريها الأساسيين، في مقابل المتمّم أو المفعول في الجملة الفعلية .

وهذا ما يجعل القاعدة السابقة غير صالحة لأن تكون قاعدة عامة للجملة العربية ، وما يمثّل الرتبة الأصلية للجملة في العربية – في اعتقادنا – هو كونها تأتي على النحو التالي:
[ركن إسمي + ركن فعلي + ركن إسمي] أو [مسند إليه + مسند] .

وما يؤكّد ذلك أنّ الجملة الفعلية التي جاءت على تلك الرتبة، هي جملة فعلية وليست اسمية ، وأنها بذلك تمثل الرتبة الحقيقية للجملة الفعلية ، وأنّ الجملة الفعلية التي وردت على نحو: [مسند + مسند إليه] هي جمل محولة عنها .

ثانياً: ركنا الجملة الفعلية :

الجملة الفعلية تركيب إسنادي، يتصدّره فعل تام يسند إلى فاعل أو نائب فاعل إسناداً حقيقياً أو مجازياً .

فالفاعل يسند إلى من أوجده بإرادته، كما يسند إلى من وقع عليه كقولك: (سقط الجدار) و(انقطع الحبل)، فهما فاعلان في الصّورة ولكنهما لم يفعلا شيئاً في الحقيقة⁽¹⁾. يحتل فيها – أي الجملة الفعلية - الفعل مرتبة الصّدارة ، سواء كان هذا الفعل ماضياً، أم مضارعاً، أم أمر⁽²⁾.

وهو بصيغة أخرى ما دل على اقتران حدث بزمان⁽³⁾.

(1) المبرد ، المقتضب ، 3 / 188.

(2) ابن هشام ، مغني اللبيب ، 2 / 433.

(3) ينظر: الز مخشري ، المفصل في علم العربية، ص 319 .

هذا الفعل الذي يسند إلى فاعل أو نائب فاعل ، يليهما مفعول به ثم بقية العناصر المتممة ، وقد يتقدم عنصر على الفعل ، أو على الفاعل ، أو عليهما معا ، ولكن الفاعل يأتي بعد الفعل دائما .

الحقيقة أنّ طبيعة اللّغة العربية اقتضت أن يكون الفعل و الفاعل وحدة نحوية لا تتجزأ ، وأن رتبة الفعل محفوظة بالنسبة إلى فاعله (4) .

1- الفعل:

هو أساس التّركيب في الجملة الفعلية ، مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ، فالفعل كلمة تدل على أمرين ، معني أو حدث إضافة إلى زمن مقترن بهذا الحدث ، وكما ذكرنا أقسامه ثلاثة:

1 - ماضي:

هو كلمة تدل - إضافة إلى معنى معيّن - على زمن فات قبل النّطق به .

2 - مضارع:

ما دلّ عل حدث مقترن بزمن صالح للحال والاستقبال ، وقد يأتي الفعل ماضي اللفظ مستقبل الدّلالة أو العكس ، ولكلّ واحد من هذين القسمين علاماته وهي ثلاثة أقسام .

أ - قسم لا يدخل إلّا على الماضي وهو "تاء التّأنيث الساكنة" .

ب - قسم لا يدخل إلّا على المضارع وهو "السين" و"سوف" .

ج- قسم يشترك بينهما وهو " قد " .

3- أمر :

هو كلّ كلمة تدل مع دلالتها على الحدث على معنى يطلب تحقيقه في زمن المستقبل (1) .

(4) ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف ، في بناء الجملة العربية، ص128

(1) السيوطي ، المزهري في علوم اللّغة وأنواعها، ضبط وتصحيح ، محمد أحمد جاد المولى ، وعلي محمد البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان، (د ط) ، (د ت)،

. 335 /1

- خصائص الفعل :

من خصائص الفعل صحة دخول "قَدْ" وحرفي الإستقبال ، والجوازم عليه ولحوق المتّصل البارز من الضّمائر به، وتاء التانيث الساكنة ، ومثال ذلك: (قد فعل وسيفعل ، وسوف يفعل، ولم يفعل وفعلت ويفعلن وافعلي وفعلت) (2) .

هذه المجموعة من اللّواصق تختص بالفعل دون غيره من أقسام الكلام ، وعنها يقول "ابن مالك" :

بِتَاءِ فَعَلَتْ وَأَتَتْ وَيَا أَفْعَلِي وَنُونُ أَقْبَلَنْ فِعْلٌ يَنْجَلِي (3)

كما أنّ للفعل سمات عدة ، فهو صحيح ومعتل، مجرد ومزيد ، مبني للمعلوم ومبني للمجهول، ولازم ومتعد، وثلاثي ورباعي وخماسي وسداسي.

فأمّا الصّحيح فيتعرف إلى صحيح سالم ، وصحيح مضعف ، وصحيح مهموز ، وأمّا المعتل فيتفرّع إلى المثال والأجوف والنّاقص والألفيف، وأمّا المجرد ففيه شقان أيضا: مزيد ثلاثي ومزيد رباعي والمزيد الثلاثي يكون إمّا بحرف أو بحرفين أو بثلاثة أحرف ؛ أمّا مزيد الرباعي فحرف أو اثنين .

أمّا اللازم فهو الذي يكتفي بفاعله، ولا يحتاج إلى مفعول على عكس المتعدّي، إذ لا يتم معناه دون مفعول أو اثنين أو ثلاثة ، ولكلّ منهما علامات يعرف بها.

فلأولّ علامات أخرى إضافة إلى ما ذكر ، كونه لا يتّصل " بهاء " الضمير غير المصدر، فلا تقوم في الفعل اللازم (خرج) زيد خرجه عمرو ، ولا يشتق منه اسم المفعول التّام، فلا تقول مخرج وإمّا مخرج به أو مخرج إليه (1) .

(2) ينظر: تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 106 - 107 .

(3) ابن مالك، الألفية ، ص 9 .

(1) ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ص 161 .

(2) محمد حماسة عبد اللطيف ، في بناء الجملة العربية، ص 182 .

أما المتعدي فيصح أن تتصل به هاء ضمير غير المصدر , وأن يبنى منه اسم المفعول التام , فتصل بالفعل " ضرب " " ها " ضمير غير المصدر , وتقول : (زيد ضربه عمرو) ، وتشتق منه اسم المفعول (مضروب) ، وإذا كان المفعول به من مقيدات المتعدي فقط، فإنهما يشتركان في التقيّد بعدد من الوظائف الأخرى التي يشغلها المفعول المطلق والمفعول فيه , والمفعول معه والحال والتّمييز، ويترابط الفعل مع مقيداً ته المختلفة برباطين أحدهما معنوي مستمد من مادة الفعل أو ما يقيد به ، ودلالته المعجمية , والثاني هو العلامة الإعرابية التي تحملها هذه المقيدات، وهي النّصب فيها جميعاً باستثناء الجار والمجرور⁽²⁾.

2-الفاعل:

لابدّ للفعل في الجملة الفعلية من فاعل , فهو عنصر إجباري فيها, ولا يمكن الإستغناء عنه, وإن حدث ذلك فهو مقدّر, إذ لا يمكن تصوّر فعل دون فاعل ؛ لأنّ الأفعال لا تحدث من تلقاء نفسها.

وفي تعريفه يذهب "ابن هشام" إلى القول: « هو ما قدّم الفعل أو شبهه عليه , وأسند إليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه كـ: (علم زيد) (ومات بكر) و(ضرب عمرو) ، و[مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ] فاطر / 28 «⁽¹⁾.

ويرى "الزمخشري" بأنّه ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدّماً عليه أبداً، كقولك : (ضرب زيد , وزيد ضارب غلامه، وحسن وجهه), وحقه الرّفْع ورافعه ما أسند إليه والأصل فيه أن يلي الفعل لأتّه كالجزء منه⁽²⁾.

(1) ينظر: ابن هشام ، شرح شذور الذهب، ص 212 .
(2) ينظر صالح بلعيد ، التراكيب النحوية وسياقاتها عند عبد القاهر الجرجاني ، ص 115 - 116 .

وقد فسّر "الجرجاني" انطلاقاً من هذا الجملة الفعلية بقوله :

وَفَاعِلٌ مُسْنَدٌ - فِعْلٌ تَقَدَّمَه - إِلَيْهِ يُكْسِبُهُ وَصْفًا وَيُعْطِيهِ (3).

فالفاعل، إذن، هو كل اسم مرفوع أسند إليه فعل على وجه قيامه به، أو اتّصافه به وقد مثّل لذلك "ابن مالك" في متن ألفيته بقوله:

الْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرَفُوعِي أَتَى َ زَيْدٌ مُنِيرٌ وَجْهَهُ نَعَمَ الْفَتَى (4).

3-نائب الفاعل:

اتّفق النحويون على كون فعل الفاعل مبنياً للمعلوم، أمّا المبنى للمجهول فلا يعتبرون الاسم المرفوع بعده فاعلاً، إنّ ما نائب فاعل* . وإن خالفهم البعض وعدّه نائباً للفاعل أيضاً وقد قال "سيبويه" - في معرض حديثه عن الفاعل و نائبه - : «هذا باب الفاعل ، ولم يتعدّاه فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ، ولم يتعدّاه فعله إلى مفعول آخر، والفاعل والمفعول في هذا سواء يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل لأنك لم تشغل الفعل بغيره، وفرغته له ، كما فعلت ذلك بالفاعل» (1)

وقد نقل "المخرومي" قول "سيبويه" وتبنى رأيه ؛ حيث جعل نائب الفاعل فاعلاً لغوياً يترتب عليه ما يترتب على الفاعل من كونه مسنداً إليه، مرفوعاً يقتضي تأنيث الفعل إذا كان مؤنثاً - على حد تعبيره - فاعلاً من "النوع الثاني" (2) . ينوب عن الفاعل المحذوف ويحل مكانه لأمر تستدعيها أغراض لفظية كـرغبة المتكلّم في الإيجاز، أو محافظته على

(3) عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز، ص 18 .

(4) ابن مالك ، الألفية ، ص 16 .

* قال ابن مالك في الألفية ، ص 17 .

ينوب مفعول عن فاعل فيما له كـنيل خير نائل .

(1) سيبويه، الكتاب، 33/1 .

(2) ينظر: مهدي المخرومي، في النحو العربي - نقد وتوجيه ، ص 46 - 47 .

(3) ديوان الأعشى، دار الطباعة والنشر، بيروت، (دط)، 1986، ص 107.

السَّجْع في الكلام المنثور، أو محافظته على الوزن في المنظوم. وتصحيحه على نحو ما جاء في قول الأعشى (البسيط):

وَعَلَّقْتُهَا عَرْضًا وَعَلَّقْتُ رَجُلًا غَيْرِي وَعَلَّقَ أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلُ (3) .

وأخرى معنوية ، كأن لا يتعلق بذكره غرض. نحو قوله تعالى: [فَإِنْ حُيِّئْتُمْ] النساء/ 86 وكقوله تعالى : [وَإِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا] المجادلة / 11 . فينوب عنه في رفعه وعمدته ووجوب التأخير عن فعله ، واستحقاقه للإتصال به . فلا يمكن الإستغناء عنه و إلا اختل المعنى.

-خصائص الفاعل:

اعتبارا من أنّ الفاعل ما أسند له فعل تام على نحو: (فعل أو يفعل)، أي ما لم يكن ناقصا ك"كان" وأخواتها، وكان وأخواتها، أو اسم يشبهه على نحو المصدر واسم الفاعل واسم المفعول، والصفة المشبهة؛ لذلك فهو يمتلك خصائص أو أحكام ينبغي تحقيقها ومن هذه الخصائص ما يلي:

أ- من حيث إعرابه:

-الأول :

الرفع إذ الفاعل مرفوع أصلا، إلا أنه قد يجر لفظه بإضافة المصدر⁽¹⁾ نحو قوله تعالى: [وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ] البقرة / 251، أو اسمية نحو: (من قبله الرجل امرأته الوضوء)، أو بـ "من" أو بـ "الياء" الزائدتين نحو قوله تعالى: [أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ] المائدة / 19. وقوله: [كَفَى بِاللهِ شَهِيدًا] الفتح / 28 .

- الثاني:

وقوعه بعد المسند فإن وجد ما يظهره أنه فاعل تقدّم ووجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا، وكون المقدم إما مبتدأ نحو: (زيد قام)، وإما فاعلا محذوف الفعل لقوله تعالى: [وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ] التوبة / 06 . لأنّ أداة الشرط مختصة بالجمل الفعلية،

(1) ينظر: الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، 168/1 .

وجاز الأمران في نحو قوله تعالى: [أَبَشَرَ يَهْدُونَنَا] التغابن /6 وقوله كذلك: [أَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ] الواقعة /59، والأرجح الفاعلية .

ب- من حيث ضرورة وجوده :

- الثالث :

أنه لا بد منه وينبغي أن يوجد في الجملة بأية كيفية كانت، ظاهرا أو مستترا لأنه ركن

أساسي في جملته نحو: (قام زيد) و (الزيدان قاما) فذاك، و إلا فهو ضمير مستتر راجع إما لمذكور ك: (زيد قام) كما مر، أو لما دل عليه الفعل؛ أو لما دل عليه الكلام أو الحال المشاهدة، نحو قوله تعالى: [كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ الثَّرَاقِي] القيامة /26 أي: إذا بلغت الروح. ونحو قولهم: (إذا كان غدا فأتيني) .

- الرابع:

قد يحذف فعله إذا أجيب بنفي كقولك : (بلى زيد) لمن قال : (ما قام أحد) أي: بلى قام زيد، أو للاستفهام محقق نحو: (نعم زيد) جوابا لمن قال: (هل جاء أحد؟) ومنه قوله تعالى: [وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَكُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ] الزخرف / 87 .

ج- من حيث توحيد فعله :

- الخامس :

أن فعله يوحد مع تثنيته وجمعه، كما يوحد مع إفراده. فكما تقول: (قام أخوك) كذلك تقول: (قام أخواك) (وقام إخوانك) . ونحو قوله تعالى: [قَالَ رَجُلَانِ] المائدة /23. وقوله كذلك: [وَقَالَ الظَّالِمُونَ] الفرقان /08 .

د- من حيث تذكير فعله وتانيته :

- السادس:

أنّه إن كان مؤنثاً أنت فعله بقاء ساكنة في آخر الماضي، و بقاء المضارعة في أول المضارع.

هـ- من حيث رتبته مع فعله ومفعوله :

-السابع:

أن الأصل فيه أن يتصل بفعل ثم يجيء المفعول، وقد يعكس، وقد يتقد مهما المفعول، وكل من ذلك جائز وواجب.

● تقدم الفعل:

إنّ الأصل في نظام الجملة الفعلية أن يتقدّم الفعل، ثم يليه الفاعل. وقد يحدث أن يتقدّم الفاعل إلّا إذا منع ذلك مانع، فيجب مراعاة الترتيب الأصلي للجملة. وعليه يجب تقدم الفعل عن الفاعل في الحالات الآتية:

الحالة الأولى:

إذا كان الأول مفردا والثاني مثنى أو جمعا؛ لأن الفعل إذا تقدّم الأسماء وحد ؛ وإذا تأخر بعد الأسماء ثني وجمع (1) .

الحالة الثانية:

إذا كان مستفهما عنه، نحو: (أكرمت الضيف ؟ أحجبت هذا العام ؟)، فالشك في المثالين في وجود الفعل، أمّا إذا بدأت بالفاعل كان الشك فيمن قام بالفعل.

الحالة الثالثة:

إذا كان الفعل مقصورا بأنّما وجب تقديمه، وقد ذكر "السيوطي" أثناء حديثه عن الفصل بين الفعل و فاعله، أنّ المحصور منهما ب"إنّما" أو "إلا" يؤخّر (2)؛ أي أن الفعل يتقدّم إذا كان الفاعل مقصورا ب"إنّما" أو "إلا" ومثاله: (إنّما يشى الخائن وما يشى إلا الخائن).

(1) ابن هشام ، شرح جمل الزجاجي، 1985 ، ص107. وينظر: صالح فاضل السامرائي، معاني النحو،

45 /2

(2) ينظر: السيوطي ، همع الهوامع، 2 / 259 .

كما أنّ الفعل يتقدّم وجوبا مع أداة الوصل "أن" لأنّه لا يليها إلاّ فعل⁽³⁾ نحو: (بلغني أن عاد المسافر)، ونحو قوله تعالى: [وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا] الأعراف/82 . و"أي" مختصة بالفعل لا يليها غيره.

● تقدم الفاعل:

للفاعل في الجملة الفعلية موضع مألوف، هو أن يلي الفعل مباشرة، فإن استدعى المقام تقديمه تقدّم دون الخروج عن كونه فاعلا. وكثيرا ما يحدث ذلك إذ كلّما حظي جزء من الكلام بالاهتمام قدم. فلا مانع إن حدث ذلك مع الفاعل.

وقبل ذكر مواضع تقدّم الفاعل تجدر الإشارة إلى مذهب البصريين الذين يوجبون تأخر الفاعل بحفظ رتبته.⁽¹⁾ وحثهم في ذلك الضمائر المتّصلة التي تلحق الفعل حين تقدم الفاعل نحو: (الشّهيديان فازا، والشّهداء فازوا)، حيث يجعلون الضمير فاعلا، ولا يجتمع فاعلان لفعل واحد.

والحقيقة أنّ هذه الأحرف ؛ إنّما هي علامات تلزم للدلالة على التثنية والجمع كما تلزم التاء للدلالة على التأنيث؛ ولو كانت أسماء لوجب إسناد الفعل مرتين وهذا باطل اتفاقا⁽²⁾.

ويتقدّم الفاعل في المواضع التالية :

- الأولى:

(3) ينظر: مهدي المخزومي ، في النحو العربي - نقد وتوجيه، ص 312 - 313 .
(1) ينظر: خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك ، دار الفكر للطباعة والنشر

والتوزيع، (د ت)، 1 / 271 .

(2) ينظر: الأشموني ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 1 / 171 .

إذا كانت استفهاماً⁽³⁾ نحو : (من جاء أمس ؟) ونحو قوله تعالى : [أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَيْتَانِ يَا إِبْرَاهِيمُ] الأنبياء/62 . فقد تقدّم الفاعل لأنّ الاستفهام - هنا - عن كون إبراهيم - عليه السلام - هو كاسر الأصنام فهو استفهام تقريرى ، ذلك أنّهم أرادوا أن يقرّروه بأنّه هو الفاعل لا بأن الفعل قد حصل، لأنّ الفعل - الكسر - ظاهر مشار إليه، فلا معنى للتقرير به.

ولأنّه لو كان الغرض التقرير بالفعل، لكان الجواب: « فعلت ، أو لم أفعل»، ولكنّه أجاب نسبة الفعل إلى (كبيرهم) نافياً لما طلبوه من نسبة الفعل إليه دون غيره، فدل ذلك أنّ المطلوب التقرير بالفاعل لا الفعل⁽¹⁾ .

- الثانية:

إذا كان مقصوداً بطريقة النفي و الإستثناء شريطة تأخر أداة الإستثناء. وكذلك إذا كان مقصوداً بطريقة "إنما"، والتقدّم هنا واجب ومما استعمل مقدّماً بكثرة لفظاً "مثل" و "غير" ، إذا يرى علماء البلاغة أنّ "مثل" إذا وقعت في الكلام، ونسب إليها فعل من الأفعال كان ذلك على وجهين:

1- أن يقصد بالكلام، المعنى الظاهر من العبارة ، وهو الحكم على مماثل لما أضيفت إليه "مثل" كقول إمريء القيس (الطويل):

فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمُرْضِعٌ فَالْهَيْتُهَا عَنِ ذِي تَمَامٍ مُّحَوَّلٍ.

قاصداً أو مريداً امرأة أخرى مماثلة للمخاطبة.

2- أن لا يقصد به هذا المعنى الظاهر الحقيقي، وإنّما يجعل الحكم على "مثل" بشيء كناية عن الحكم على ما أضيفت إليه بذلك الشيء ؛ أي يكون الحكم على ما أضيفت إليه هو

(3) ينظر: عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 123 . وينظر: مهدي المخزومي ، في النحو

العربي - قواعد وتطبيق ، ص 94 .

(1) محمود السيد شيخون ، أسرار التقديم والتأخير في لغة القرآن الكريم ، مكتبة الكليات الأزهرية ،

القاهرة ، ط1 ، 1983 ، ص 16 .

* التمام : جمع تميمة، وهي التعويذة التي تعلق على الطفل لئلا يحسد .

المقصود من الكلام بطريق الكناية، كقولك: (مثلك رعى الحق والحرمة)، فإنك لا تقصد أن هناك شخصا آخر يماثل المخاطب، كانت منه رعاية الحق، وإنما تقصد أن رعاية الحق والحرمة كانت من المخاطب نفسه بطريق الحرمة.

3- وكذلك إذا وقعت "غير" في الكلام ونسب إليها فعل من الأفعال فإن ذلك يكون على وجهين:

* أن يقصد المعنى الحقيقي الظاهر، وهو الحكم على مغاير لما أضيفت إليه "غير" كقول النابغة الذبياني:

لَكَلَّفْتَنِي دُنْبُ امْرِئٍ وَتَرَكَتَهُ كَذِي العِرِّ** يَكْوِي غَيْرَهُ وَهُوَ رَاتِعٌ.

فإنه يريد حيونا غير الأجر، يكوى بالنار، مع أن الأجر راتع في مرعاه وهو المقصود بالعلاج.

* أن لا يقصد هذا المعنى الظاهر، بل يجعل الحكم على "غير" بشيء كناية عن الحكم على ما أضيفت إليه بحد ذلك الشيء؛ أي يكون الحكم على ما أضيفت إليه هو المقصود من الكلام بطريق الكناية⁽¹⁾.

كقول المتنبي:

غَيْرِي بِأَكْثَرِ هَذَا النَّاسِ يَنْخَدِعُ إِنْ قَاتَلُوا جَبُنُوا أَوْ حَدَّثُوا شَجَعُوا

فلم يرد أن هناك شخصا آخر هو الذي يفعل هذا الفعل، وإنما أراد من كلامه أن ينفي عن نفسه هذا الأمر بطريقة الكناية.

كذلك الفاعل في أسلوب الشرط، كقوله تعالى: [مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ] النساء/123.

فإذا تأخر الفاعل في مثل هذا الموضع اختل معنى الشرط بل معنى الكلام كله.

** العِر: بضم العين وفتحها هي الجرب.
(1) المرجع السابق، ص 59-61.

● المفعول به وتقديمه وتأخيره عن الفعل والفاعل:

1- تقديم المفعول على الفاعل:

الفاعل هو الذي يسبق المفعول به في الرتبة، لأنّ اتصاله بفعله يقتضي ذلك؛ غير أنّ هناك أموراً تستدعي تقديم المفعول به على الفاعل، أو على الفاعل والفعل معاً، وقد يكون ذلك التّقديم جائزاً، أو واجباً، أو ممتنعاً.

ويمكن الإشارة إلى ما يتّصل إلى تقديم المفعول به على الفاعل على نحو ما جاء في قول "سيبويه": « فإنّ قدّمت المفعول و أخّرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأوّل ، وذلك قولك : ضرب زيدا عبد الله، إنّما أردت به مؤخّراً ما أردت به مقدّماً ولم ترد أن تشغل الفعل بأوّل منه وإن كان إنّما يقدمون الذي بيانه أهمّ لهم وهم بيانه أعنى، وإن كان جميعاً يهمانهم ويعنيانهم»⁽¹⁾.

وعليه يجب تقديم أحدهما على الآخر في خمسة مسائل:

1- إذا خشي الالتباس والوقوع في الشكّ، بسبب خفاء الحركة الإعرابية وانعدام القرينة، فلا يعرف الفاعل من المفعول، فيجب في هذا الحال تقديم الفاعل على المفعول نحو: (علم موسى عيسى)، وهذا لخفاء الحركة الإعرابية في (عيسى وموسى)، فلا يعرف الفاعل من المفعول، فيجب الاحتكام إلى نظام الرتبة بتقديم الفاعل على المفعول، فإن أمن اللبس لقرينة دالة لفظية أو عقلية جاز تقديم المفعول عن الفاعل نحو: (أكرمت موسى سلمى)، تقدّم المفعول (موسى)، لوجود القرينة الدالة في التّاء المتّصلة بالفعل (أكرمت) الدالة على التّأنيث.

(1) سيبويه ، الكتاب 34/1 .

2- كما يجب تقديم المفعول وتأخير الفاعل إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول به نحو : (أكرم زيد غلامه) . حيث نلاحظ اتصال الضمير بالفاعل غلامه الذي يعود على المتقدم لفظا ورتبة، فلا يجوز القول: (أكرم غلامه زيد) (1).

ومنه قوله تعالى : [وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ] البقرة / 124 . فاتصال الضمير في (ربه) الذي يعود على متقدم هو (إبراهيم) .

3- إذا كان أحدهما (الفاعل أو المفعول) ضميرا متصلا، والآخر اسما ظاهرا ، واجب تقديم الضمير منهما نحو : (أكرمت زيدا) .

فتقدم الفاعل عن المفعول كونه ضميرا والمفعول اسم ظاهر ونحو قولك: (أكرمني زيد)، تقدم المفعول على الفاعل وجوبا كونه ضميرا والفاعل اسم ظاهر (زيد).

4- أن يكون الفاعل والمفعول ضميران ولا حصر* في أحدهما ، فيجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول نحو : (أكرمته)، إذ نلاحظ أن كلا من الفاعل والمفعول ضميرين ولا حصر في أحدهما "بالا" أو "بإنما" وجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول وذلك لنظام الرتبة في الجملة.

5- إذا كان أحدهما (الفاعل أو المفعول) محصورا فيه الفعل بـ"الإلا" أو "إنما" فيجب تأخير ما حصر فيه الفعل فاعلا أو مفعولا.

(1) ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص .

* الحصر في الفاعل : هو أن الفعل محصور وقوعه في هذا دون غيره، وهذا ردا على من اعتقد أن الفاعل غيره أو هو وغيره . والحصر في المفعول : هو أن فعل الفاعل محصور وقوعه على هذا المفعول دون غيره وذلك يكون ردا على من اعتقد أن الفعل وقع على غيره وعليه هو وغيره .

فالفاعل المحصور نحو : (ما أكرم سعيدًا إلا خالد) . تأخّر الفاعل لأنه محصورا بإلّا

والمفعول المحصور نحو: (ما أكرم سعيدًا إلا خالد) تأخّر المفعول لأنه محصورا بإلّا.
وهكذا متى وجب تقديم أحدهما وجب تأخير الآخر بالضرورة .

2- تقديم المفعول به على الفعل والفاعل معا :

يجوز أن يتقدّم المفعول به في الجملة الفعلية على الفعل والفاعل معا في نحو قوله تعالى: [فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ] البقرة 87 .
ويجب تقديمه عليهما في أربع مسائل (1) :

1- أن يكون اسم شرط ، لأن أسماء الشرط لها الصدارة في الكلام، نحو قوله تعالى:
[وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ] غافر / 32. نحو: (أيهم تكرم أكرم)، كما يتقدّم المفعول به
مضافا لاسم الشرط نحو : (هدي من تتبع يتبع بنوك).
تقدّم المفعول به (هدي) لأنه جاء مضافا لاسم الشرط (من)

2- أ- أن يكون المفعول به اسم استفهام؛ لأنّ أسماء الإستفهام لها الصدارة في الكلام نحو
قوله تعالى: [فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ] غافر / 81 ونحو قولك : (من أكرمت ؟ ما فعلت ؟ كم
كتابا إشتريت؟) .

فـ " أيّ ، مَنْ ، مَا ، كَمْ " كلّها مفعولات لأنها أسماء استفهام.

2-ب- إذا كان المفعول به مضافا على اسم الإستفهام نحو: (كتاب من أخذت؟)، فـ(كتاب
مفعول به مقدّم لأنه مضاف لاسم الإستفهام (مَنْ).

(1) يعقوب بكر، نصوص في النحو العربي، دار النهضة ، بيروت، 1971، ص 421 .
وينظر : مصطفى الغلايني ، جامع الدروس العربية ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت، ط 1، 2001،
ص 11. وينظر : محمود مطرجي، في النحو العربي وتطبيقاته، ص 317 .

3- يتقدّم المفعول به على الفعل والفاعل إذا كان ضميراً منفصلاً نحو قوله تعالى :
[إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ] الفاتحة / 05. فـ(إياك) ضمير منفصل في محل نصب مفعول به
مقدّم .

4- أن ينصبه جواب (أمّا) ، وليس لجوابها منصوب مقدّم غيره نحو قوله تعالى: [فَأَمَّا
الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ * وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ] الضحى / 8-9.
فـ (اليتيم) و(السائل) كل منهما مفعول به مقدّم ، ليكون فاصلاً بين "أمّا" وجوابها؛
أمّا إذا كان هناك فاصل غير المفعول به، فلا يجب تقديمه ، نحو : (أمّا اليوم فافعل ما بدا
لك) ، فالفاصل بين " أمّا " وجوابها هو ظرف الزّمان (اليوم) (1) .

● المواضع التي يجب فيها تقديم أحد المفعولين عن الآخر:

إذا تعدّدت المفاعيل في الكلام، فلبعضها الأصالة في التقدّم على بعض ونجد "مصطفى
الغلابيني" قد حدّد لها ضمن أربع مسائل (2):

1- أن لا يؤمن اللبس، فيجب تقديم ماحقه التقديم، وهو مفعول أول نحو: (أعطيتك أخاك)،
إذا كان المخاطب هو المعطي الآخذ و(أخوه هو المعطي المأخوذ) .

2- أن يكون أحد المفعولين اسماً ظاهراً والآخر ضميراً، فيجب تقديم ما هو ضمير،
وتأخير ما هو ظاهر نحو : (أعطيتك درهما) ، فالمفعول الأول هو الضمير المتّصل

(1) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(2) مصطفى الغلابيني، جامع الدروس العربية، ص 12 .

(الكاف) في أعطيتك والمفعول الثاني (درهما) اسم ظاهر . أو نحو : (الدرهم أعطيته سعيدا).

3- أن يكون أحد المفعولين محصورا فيه الفعل ، ففي هذه المواضع يجب تأخير المحصور سواء كان المفعول الأول أم الثاني ويمكن توضيح هذه بالمثالين التاليين : (ما أعطيت سعيدا إلا درهما)، و(ما أعطيت درهما إلا سعيدا) . فمن خلال المثالين نجد أنه تأخر المفعول المحصور فيه الفعل .

4- أن يكون المفعول الأوّل مشتملا على ضمير يعود على المفعول الثاني ، فيجب تأخير المفعول الأول وتقديم المفعول الثاني، ومثال ذلك : (أعطى القوس باريها)، فلو قدم المفعول الأول لعاد الضمير على المتأخر لفظا ورتبة ، لأنّ المفعول الثاني رتبته التأخير عن المفعول الأول، أمّا إذا كان المفعول الثاني مشتملا على ضمير يعود على المفعول الأول نحو : (أعطيت التلميذ كتابه) ، فيجوز تقديمه على المفعول الأوّل نحو : (أعطيت كتابه التلميذ)، لأنّ المفعول الأوّل وإن تأخر لفظا فهو متقدم رتبة .

الفصل الرابع :

تغيّرات الرتبة البلاغية

أولاً: التقديم والتأخير .

ثانياً: أوجه التقديم والتأخير.

ثالثاً: بلاغة التقديم والتأخير:

1- التقديم والتأخير في حالة الاستفهام .

2- التقديم والتأخير في حالة النفي .

3- التقديم والتأخير في الخبر المثبت.

رابعاً: أغراض التقديم والتأخير.

● مزايا التقديم .

● أقسامه.

● التقديم: 1- تقديم المسند إليه . 2- تقديم المسند.

● التأخير: 1- تأخير المسند إليه . 2- تأخير المسند.

● تقديم متعلقات الفعل.

أولاً: التقديم والتأخير:

ليس المخاطب بحاجة إلى توجيه الكلام إليه، حتى يعي مقصود المتكلم، لأنّ الخبر موجود في كل ما يحيط به؛ بل إنه بحاجة إلى من يشعره بأهمية خبر على آخر وفائدته وجماله.

لذلك حظي المتكلم بأدوات تمكّنه من تحقيق هذا المرام، وإيصال خطابه للغير بكيفيات تتباين طرقها، بحسب اختلاف الهدف المصنّب إليه.

ولهذا جاز له أن يغيّر ترتيب كلامه- كما جاز له من قبل أن يحذف أو يزيد حرفاً كلمة أو جملة- وأن ينتقل باللفظ من موضع لآخر جديد، حتى يقدّم للسامع أو القارئ ما يروق حسّه الجمالي وما يبين الفكرة التي يود الإبداع فيها.

فتغير رتبة الكلام "بالتقديم والتأخير" أسلوب فصيح، ليس بغريب عن الكلام العربي وقد أشار "سيبويه" في كتابه إلى بعض الشواهد المتّصلة بتلك الظاهرة، وتبعه جيل من علماء النحو والبلاغة. الذين توسّعوا في دراسة التقديم والتأخير من حيث التطبيق في النصوص المختلفة، وأشاروا على أنّه دليل على تمكن العرب ومقدرتهم على التصرف في فنون القول، وامتلاكهم لخاصية اللّغة. لذلك يقول عنه "الزركشي": «هو أحد أساليب البلاغة فإنّهم أتوا به دلالة على تمكّنهم في الفصاحة وملكتهم في الكلام، وانقياده لهم، وله في القلوب أحسن موقع وأعذب مذاق»⁽¹⁾.

ومن الاستدلال أن التقديم والتأخير في الكلام جائز للتوسّع في الكلام، ولا يمنع ذلك من وقوع الشيء في غير موضعه، ألا ترى أنّهم قدّموا المفعول على الفاعل مع أنّ رتبته متأخرة⁽²⁾.

(1) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط2 ، 1972 ، 233/3 .

(2) العكبري ، التبیین في مذاهب النحويين والبصريين ، 247 .

إنّ كلّ متكلم عربي، يرنوا إلى التّعبير عن فكره بوضوح وإظهار معناه بجلاء لا يشوبه شك، يجنح نحو هذا الأسلوب الجيد، كما يقول "سيبويه" أدناه، « فيقدّم ما يراه أكثر بيانا وأهمية، فإن قدّمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول وذلك قولك: ضرب زيدا عبد الله، لأنّك إنّما أردت به مؤخّرا ما أردت به مقدّما، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه، وإن كان مؤخّرا في اللفظ فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدّما، وهو عربي جيد كثير، كأنهم إنّما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم »⁽¹⁾.

ومما لا مراد حوله، أن ليس الهدف من إظهار المهم في الكلام، هو الغاية من استخدام هذا الأسلوب؛ بل إنّ العرب الفصحاء، كلّما أرادوا العناية بالأمر وإظهار عظمتهم ومدى علو شأنه أو كثرتهم، قدموه على غيره. « كتقديم الوصية على الدّين في قوله تعالى: [مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ] . وكقوله: [فَمِنْهُمْ كَافِرٌ وَمِنْهُمْ مُؤْمِنٌ] لأنّ الكفار أكثر »⁽²⁾. ومهما يكن من أمر، فإنّ رتبة الكلام بالتقديم والتأخير يظل سبيلا يعكس بلاغة المتكلم، وفصاحة لسانه وجمال خطابه وبديع صنعه ممّا جعل "عبد القاهر" مهتما بهذه الظاهرة في دلائله، إذ عقد له بابا قائما بذاته، وقدّم لذلك الكثير من الشواهد محاول التّعرف على مافيه من الجمال، وكان هذا غرضه الأساسي. لذلك استهل هذا الباب بقوله: « هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التّصرف بعيد الغاية، لا يزال يفتر لك عن بديعه ويفضي بك إلى لطيفه، ولا تزال ترى شعرا يروك مسمعه، وحول اللفظ عن مكان إلى مكان »⁽³⁾.

وفي موضع آخر يؤكّد "ابن جني" المعنى ذاته، فيستقريء الظواهر التعبيرية المؤيدة لفكرته في التقديم والتأخير ضمن عناصر الجملة، والغرض الكامن وراء هذا الإجراء الأسلوبية فيقول: إنّ المفعول قد شاع عنهم واطرد من مذاهبهم كثرة تقديمه على الفاعل،

(1) سيبويه، الكتاب، 34/1 .

(2) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 15/2.

(3) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 96 .

حتى دعا ذلك "أبا علي" إلى أن قال : إن تقدّم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه، كما أن تقدّم الفاعل قسم أيضا قائم برأسه، وإن كان تقديم الفاعل أكثر، وقد جاء به الإستعمال مجيئا واسعا، نحو قوله تعالى: [إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ] فاطر/2. وقول "ذي الرمة":

أَسْتَحْدِثُ الرَّكْبَ مِنْ أَيْتَاعِهِمْ خَبْرًا أَمْ عَاوَدَ الْقَلْبُ مِنْ أَطْرَابِهِ طَرْبًا. وأكثر من ذكر الشواهد الشعرية المماثلة، ثم عقب قائلا: والأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن، وفصيح الكلام متعالم غير مستنكر فلما كثر وشاع تقديم المفعول على الفاعل، كان الموضع له، حتى أنه إذا أُرِّخَ فموضعه التقديم⁽¹⁾.

وعلى هذا فتقديم جزء من الكلام أو تأخيرها، لا يرد اعتباريا في نظم الكلام وتأليفه، وإنما يكون مقصودا يقتضيه غرض بلاغي أو داع من دواعيه البلاغية، وهكذا تخرج الجملة عن نمطها التركيبي النحوي وذلك بأن تتبادل عناصرها المواقع فيما بينها فيتقدم ما حقّه التأخير ويتأخر ماحقه التقديم.

وهذا الخروج هو إحدى الظواهر الفنية التي أثّرت من طرف علماء المعاني، فإن كان النحوي يكتفي في وقوفه أمام تلك الظاهرة بالرصد والتسجيل، وبيان الأسباب وحصر

العلل النحوية لهذه الظاهرة؛ فالبلاغي يتخطى ذلك الجانب الشكلي لعناصر الكلام إلى البحث عما يشيعه هذا الأسلوب من معان، وما يرتبط به من دلالات فنية وجمالية

(1) ينظر: ابن جني ، الخصائص، 1 / 295 .

« وترتبط بلاغة التقديم والتأخير بتأثيرهما الفني في المعنى، بمعنى أنّ أسلوب التقديم والتأخير لا تكون له قيمة إلاّ إذا وظّفه الشّاعر أو الأديب أو المتكلّم في تجسيد أغراض فنية خاصة لا تتعدّى ذلك الأسلوب»⁽¹⁾.

ثانياً: أوجه التقديم والتأخير:

باب التقديم و التأخير؛ باب واسع يشتمل على أسرار دقيقة، وقد جعله "الرجاني" على وجهين⁽²⁾:

1- تقديم على نية التأخير:

وذلك في كلّ شيء أقررتّه مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، وفي جنسه الذي كان فيه، كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ، والمفعول إذا قدمته على الفاعل كقولك: (منطلق زيد)، (وضربَ عمر زيدا). ومعلوم أنّ (منطلق) و (عمر) لم يخرججا بالتقديم عما كانا عليه من كون هذا خبراً مبتدأ و مرفوعاً بذلك، وكون ذلك مفعولاً ومنصوباً من أجله* كما يكون إذا تأخّر.

2- تقديم لاعلى نية التأخير:

على أن ينقل الشّيء عن حكم إلى حكم، وتجعل له باباً غير بابهِ وإعراباً غير إعرابه، وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر

(1) حسن طبل، دراسات في علم المعاني والبيدع، مكتبة الزهرة، ص48 .

(2) محمود سليمان ياقوت، علم الجمال اللغوي – المعاني ، البيان ، البديع، دار المعرفة الجامعية، 1995، 1/ 434. وينظر: منير سلطان، بلاغة الكلمة والجملة والجملة، دار المعارف بالإسكندرية ، ص 139 .

* أي من أجل الفاعل. ينظر: عبد القاهر الرجاني، دلائل الإعجاز، ص96 .

خبرا له، فتقدّم تارة هذا على ذلك، وأخرى ذلك على هذا، ومثاله ما تصنعه بزيد ومنطلق، حيث تقول مرة: (زيد المنطلق) وأخرى: (المنطلق زيد)، فأنت في هذا لم تقدم (المنطلق) على أن يكون متروكا على حكمه الذي كان مع التأخير، فيكون خبر مبتدأ كما كان؛ بل على أن تنقله من كونه خبرا إلى كونه مبتدأ، وكذلك لم تؤخر (زيدا) على أن يكون مبتدأ كما كان، بل على أن تخرجه عن كونه مبتدأ إلى كونه خبرا.

ثالثا: بلاغة التقديم والتأخير:

التقديم لا بد أن يكون مشيرا إلى مغزى دالا على هدف⁽¹⁾، وعلى هذا يرتب "الجرجاني" المزايا التي في النظم بحسب المعاني والأغراض، وباب التقديم والتأخير كله يقوم على هذا الأساس، والنّحاة في هذا الباب لم يقولوا شيئا يصح أن يعدّ أصلا غير العناية والإهتمام.

غير أنّ "الجرجاني" يرى أنّه لا بد من وضع أصل يرجع إليه، ويلاحظ أيضا أن النّحويين لم يتغلغلوا إلى معرفة دقائق الكلام ووجوهه، سواء في التقديم أو التأخير، أو الحذف والذّكر، أو الوصل والفصل، أو في غير ذلك من صور العبارات.

فهو يرى أنّ من الخطأ أن يقسم الأمر في تقديم الكلام وتأخيره، فيجعله مفيدا حيناً، وأخرى غير ذلك، وأن يعلل تارة بالعناية، وأخرى بأنّه توسعة على الشّاعر والكاتب حتى تطرد لهذا قوافيه، ولذلك سجعه*، وذلك لأنّ من البعيد أن يكون في جملة النّظم ما يدل تارة ولا يدل أخرى.

(1) عبد الفتاح لاشين، المعاني في ضوء أساليب القرآن الكريم، دار الفكر العربي، 2000، ص 208.
* لهذا: أي الشاعر ولذاك: أي الكاتب. ينظر: عبد القاهر الجرجاني، ص 99.

وعلى هذا يعلق "عبد الفتاح لاشين" إذا يقول: «على عادة عبد القاهر أن يحدّد مكان الداء ويصف الدّواء...» وتفسيرهم للتقديم والتأخير وعدم اهتدائهم للطريقة المثلى، أخذ يبين ما ينبغي على البليغ أن يعرفه من أسرار التقديم والتأخير»⁽¹⁾.

1- التقديم والتأخير في حالة الاستفهام:

لعبد القاهر الجرجاني بحث دقيق في الفروق بين الأساليب في ظاهرة التقديم والتأخير في حالة الاستفهام، إذ يقول في هذا المجال: «وهذه مسائل لا يستطيع أحد أن يمتنع من التفرقة بين تقديم ما قدم فيها، وترك تقديمه. ومن أبين شيء في ذلك الإستفهام بالهمزة»⁽²⁾. ذلك أنّ الذي يلي همزة الإستفهام هو المشكوك فيه والمسؤول عنه⁽³⁾.

أ- تقديم الاسم وتقديم الفعل الماضي في الإستفهام مع الهمزة:

إذا بدأت بالاسم بعد الهمزة، أفادت ذلك أنّك شك في المقدم فقط؛ أمّا الفعل نفسه فمعلوم الثبوت، لاشك فيه، وإنما تريد أن تعرف فاعله أو مفعوله، أو غير ذلك. وبالتالي كان التردّد فيه، ويتعيّن أن تكون الهمزة حينئذ للتصوّر وأن يكون لها معادل مذكور، أو مقدّر، ومثال ذلك أنّك تقول: (أأنت بنيت هذه الدار أم أبوك؟)، (أأنت

قلت هذا الشّعر أم أخوك؟)، (أزيدا رأيت أم عمرا؟)، فالفعل في كل هذه الأمثلة مسلم معلوم، غير مشكوك فيه، وإنما الشك في فاعله، وأنت تطلب بسؤالك تعينه⁽¹⁾. فإذا بدأت

(1) عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني، دار الجيل، 1980، ص 143، 144.

(2) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 99.

(3) محمود السيد شيخون، أسرار التقديم والتأخير في لغة القرآن الكريم، ص 11.

(1) المرجع نفسه، ص 12.

بالفعل بعد الهمزة كان الشك في الفعل نفسه، وكان غرضه من استفهامك أن تعلم وجوده⁽²⁾ وهذا الشك جاء على أحد الوجهين:

1- أما من جهة ثبوته للفاعل، أو انتفائه عنه، وذلك إذا كانت "الهمزة" للتصديق* كقولك: (أقلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقول ؟) (أفرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه؟).

فإنك في هذه الأمثلة لا تطلب إلا أن تعرف ثبوت الفعل للفاعل أو انتفائه عنه لأنك شاك في ذلك ولذلك يكون الجواب: (نعم أو لا).

2- أما من جهة ثبوته، أو ثبوت فعل آخر مكانه، وذلك إذا كان المطلوب بـ"الهمزة" تصور** الفعل المسند. كقولك: (أجرحتَه أم قتلتَه ؟) (أكرمتَه أم أهنتَه) (أشترت هذا الكتاب أم استعرتَه؟). فإنك في هذه الأمثلة لا تقصد إلى النسبة، لأنك تعلم أن أحد الأمرين حاصل؛ وإنما تريد بسؤالك تعيين الحاصل منهما لأنك لا تعلمه، ولذلك لا يصلح الجواب إلا بتعيين أحدهما⁽³⁾.

إن مثل هذه التراكيب، يكون المطلوب فيها تعيين فاعل الفعل لهذا كشف "الجرجاني" عن أسرار بلاغية تلازم هذا النوع من التقديم إذ قال: « وأعلم أن هذا الذي ذكرت لك في

(2) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 99.

* تكون الهمزة لطلب التصديق، إذا كان المطلوب بها ثبوت شيء لشيء، أو انتفائه عنه. ومن خصائصها: أن لا يؤتى لها بمعادل لا لفظا ولا تقديرا، وأن يكون الجواب عنها بـ "نعم" أو "لا".
** تكون الهمزة لطلب التصور، إذا كان المطلوب بها شيئا آخر غير الثبوت والانتفاء، بأن تكون النسبة معلومة والمطلوب تعيين المسند أو المسند إليه أو الحال أو المفعول... أو غير ذلك من المتعلقات. ومن خصائصها أن تكون لها معادل بـ"أم" لفظا أو تقديرا، وأن الجواب عنها يجب أن يكون بتعيين المسؤول عنه من فعل أو فاعل أو غيرهما.

(3) محمود السيد شيخون، أسرار التقديم والتأخير في لغة القرآن الكريم، ص 12.

الهمزة "وهي للإستفهام". قائم فيها إذا كانت هي للتقرير.... ؛ كان غرضك أن تقرره بأنه الفاعل « (1)

ويبين ذلك قصة إبراهيم - عليه السلام - مع قومه في نحو قوله تعالى: [أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَيْتَانَا يَا إِبْرَاهِيمُ] الأنبياء/62.

ولا شبهة أنهم لم يقولوا ذلك له -عليه السلام- وهم يريدون أن يقر لهم بأن كسر الأصنام قد كان، ولكن أن يقر بأنه منه كان . وقد أشاروا له إلى الفعل في قولهم: [أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا]؟! . وقال -عليه السلام - في الجواب: [بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا] ، ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت أو لم أفعل (2).

ب-الإستفهام الذي يخرج على معنى الإنكار:

يرى علماء البلاغة أن الإستفهام الإنكاري* . كالأستفهام الحقيقي والتقريرى. يجب أن يلي فيها المنكر الهمزة، سواء كان فعلا ، أم فاعلا، أم مفعولا، أم غير ذلك (3). وقد علق "الرجاني" على هذا النوع من الإستفهام في دلائله بقوله: « وأعلم أن فيما ذكرنا تقرير بفعل قد كان، وإنكار له لما كان، وتوبيخ لفاعله عليه، ولها مذهب آخر وهو أن يكون الإنكار أن يكون الفعل قد كان من أصله » (4).

ومن شواهد إنكار الفعل الماضي قوله تعالى: [أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا] الإسراء/40 ، وقوله تعالى: [أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى

(1) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 100 .

(2) المرجع السابق، ص 101 .

* الإنكار: أحد المعاني التي يخرج الإستفهام عن حقيقته إليها، وهو إما تكديبي بمعنى النفي أو توبيخي.

(3) محمود السيد شيخون ، أسرار التقديم والتأخير في لغة القرآن الكريم ، ص 19 .

(4) عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 101 .

البَنِينِ] الصافات/ 153. فهذا تكذيب للمشركين ورد لما يفترونه ، مما يؤدّي على الجهل العظيم ؛ فإنهم يزعمون أنّ الملائكة إناث وإنهم بنات الله، وهذا يستلزم أنّ الله أصطفاهم واختصهم بالبنين، الذين هم الصّفوة، واختار لنفسه النوع الأدنى، وأنّه – تعالى- قد فضّل البنات على البنين فكذبهم في كلا الأمرين، أي لم يكن هذا ولا ذلك(1).

ج- تقديم الفعل وتقديم الاسم والفعل المضارع في الاستفهام:

قد بينا الفرق بين تقديم الفعل وتقديم الاسم والفعل الماضي، فينبغي أن ينظر فيه والفعل المضارع. وفي هذا يقول "عبد القاهر الجرجاني": « والقول في ذلك أنك إذا قلت أتفعل؟ وأنت تفعل؟ لم يخل من تريد الحال أو الاستقبال. فإن أردت الحالة كان المعنى شبيها بما مضى في الماضي، فإذا قلت: أتفعل؟ كان المعنى على أنك أردت أن تقرّره بفعل هو يفعله، وكنت كمن يوهم أنه لا يعلم بالحقيقة أنّ الفعل كائن. وإذا قلت: أنت تفعل؟ كان المعنى على أن تريد أن تقرّره بأنّه الفاعل، وكان أمر الفعل في وجوده ظاهرا بحيث لا يحتاج إلى الإقرار به كائن. وأن أردت بـ: "تفعل" المستقبل كان المعنى: إذا بدأت بالفعل على أنك تعمد بالإنكار إلى الفعل نفسه، وتزعم أنه لا يكون أو أنه لا ينبغي أن يكون»(2).

ومن شواهد إنكار الفعل المضارع قول إمريء القيس (الطويل) (3):

أَيَقْتُلُنِي وَالْمَشْرِفِي مَضَاجِعِي وَمَسْنُونَةَ زُرْقٍ كَأَنْيَابِ أَعْوَالِ.

فهذا تكذيب منه لإنسان تهدده بالقتل، وإنكار أن يقدر على ذلك ويستطيعه(1). وقوله تعالى:]

قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي وَآتَانِي رَحْمَةً مِنْ عِنْدِهِ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ

(1) ينظر: الزمخشري، الكشاف، 354/3.

(2) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 103 .

(3) ديوان إمريء القيس ، ص 49.

أَنْلَزِ مُكْمُوهاَ وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ] هود/28 .

أي: أنكروهكم على الإهتداء به، والمعنى لا يكون ذلك.

ويقول "الجرجاني" في موضع آخر: « وجملة الأمر أن تنحو بالإنكار نحو الفعل , فإن بدأت بالاسم فقلت: أنت تفعل؟ أو قلت: أهو يفعل؟ ، كنت وجهت الإنكار إلى نفس المذكور وأبيت أن تكون بموضع أن يجيء منه الفعل, وممن منه الفعل, وممن يجيء منه, وأن يكون بتلك المثابة»⁽²⁾. كأن تقول: (أنت تمنعني حقّي؟), تريد أن غيرك, هو الذي يستطيع, أما أنت فلا⁽³⁾ .

ومن هذا القبيل قوله تعالى: [أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصَّمَّ أَوْ تَهْدِي الْعُمْى] الزخرف/40، ليس إسماع الصمّ ممّا يدعيه أحد، فيكون ذلك للإنكار؛ وإنما المعنى فيه التمثيل والتشبيه، وأن ينزل الذي يظن بهم أنهم يسمعون أو أنه يستطيع إسماعهم منزلة من يرى أنه يُسمع الصمّ ويهدي العمي. ثم المعنى في تقديم الاسم وإن لم يقل: (أسمع الصم؟)، هو أن يقال للنبي(ﷺ): (أنت خصوصا قد أوتيت أن تسمع الصم؟)، وأن يجعل في ظنه أنه يستطيع إسماعهم بمثابة من يظن أنه قد أوتي قدرة على إسماع الصم⁽⁴⁾.

2- التقديم والتأخير في حالة النفي:

(1) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص103.

(2) المرجع السابق، ص104 .

(3) ينظر: محمود السيد شيخون ، أسرار التقديم والتأخير في لغة القرآن، ص 21.

(4) ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص105 .

ومذهب "عبد القاهر الجرجاني" يدور على أنك « إذا قلت: ما فعلت كنت نفيت عنك فعلا لم يثبت أنه مفعول؛ وإذا قلت: ما أنا فعلت, كنت نفيت عنك فعلا ثبت أنه مفعول، تفسير ذلك أنك إذا قلت: ما قلت هذا, كنت نفيت أن تكون قد قلت ذلك..... , وكذلك إذا قلت: ما ضربت زيدا، كنت نفيت عنك ضربه، ولم يجب أن يكون قد ضرب، بل يجوز أن يكون قد ضربه غيرك، وأن لا يكون قد ضرب أصلا، وإذا قلت: ما أنا ضربت زيدا: لم تقله إلا وزيد مضروب, وكان القصد أن تنفي أن تكون أنت الضارب» (1)

يفهم من كلام "عبد القاهر"، أن تقديم الضمير أفاد تخصيص المسند إليه بنفي الخبر الفعلي، بينما أثبتته لغيره، ورتب "عبد القاهر" على ذلك أربع صور، كما يرى ذلك "عبد الفتاح لاشين" (2).

1- أنه يصح لقائل أن يقول: (ما قلت هذا، ولا قاله أحد من الناس، وما ضربت زيدا، ولا ضربه أحد سواي)، ولا يصح ذلك في الوجه الآخر. فلو قلت: (ما أنا قلت هذا، ولا قاله أحد من الناس، وما أنا ضربت زيدا ولا ضربه أحد سواي). كان خلفا من القول.

2- كذلك يصح أن تقول: (ما ضربتُ إلا زيدا) فيكون كلاما مستقيما، ولو قلت: (ما أنا ضربت إلا زيدا)، كان لغوا من القول وذلك لأن نقض النفي بـ "إلا" يقتضي أن يكون

ضربت زيد. وتقديمك ضميرك، وإيلاؤه حرف النفي يقتضي نفي أن تكون ضربته فهما يتدافعان.

(1) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 108 .
(2) عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القادر الجرجاني، ص 148 - 149 .

3- وإذا قلت: (ما ضربت زيدا) فقدّمت الفعل كان المعنى أنّك قد نفيت أن يكون قد وقع ضرب علي زيد, ولم تعرض في أمر غيره ينفي ولا إثبات, وتركته مبهما محتملا.
إذا قلت: (ما زيدا ضربت), فقدمت المفعول, كان المعنى على أنّ ضربا وقع منك على إنسان, وظن أنّ ذلك الإنسان زيد, فنفيت أن يكون إياه فلك أن تقول في الوجه الأول: (ما ضربت زيدا ولا أحداً من الناس), وليس لك أن تقول في الوجه الثاني فلو قلت: (ما زيد ضربت ولا أحد من الناس) كان فاسدا.

4- كذلك يصح أن تقول: (ما ضربت زيدا, ولكني أكرمته), فتعقب الفعل المنفي بإثبات فعل هو ضده, ولا يصح أن تقول: (ما زيدا ضربت ولكني أكرمته), وذلك أنّك لم ترد أن تقول: لم يكن الفعل هذا, ولكن ذاك؛ وهكذا نجد أن "عبد القاهر الجرجاني" قد قلب أسلوب النفي ومواضع التقديم والتأخير فيه على ملء الوجوه الممكنة مع بيان معاني تلك الوجوه الخاصة بها وذكر دلالاتها الفنية.

3- التقديم والتأخير في الخبر المثبت:

ما من شك أن المعاني الإضافية التي إتضحت لنا مع الاستفهام والنفي في التقديم والتأخير, قائمة مثلها في الخبر المثبت. وفي هذا يقول "عبد القاهر الجرجاني" في دلائله « فإذا عمدت إلى الذي أردت أن أتحدّث عنه بفعل فقدمت ذكره, ثم بنيت الفعل عليه فقلت زيد قد فعل, وأنا فعلت, وأنت فعلت, اقتضى ذلك أن يكون القصد إلى الفاعل, إلا أنّ

المعنى في هذا القصد ينقسم إلى قسمين: أحدهما جلي, وهو أن يكون الفعل فعلا قد أردت أن تنص فيه على واحد فتجعله له, وتزعم أنّه فاعله دون واحد آخر, أو دون كل أحد. ومثال ذلك أن تقول: (أنا كتبت في معنى فلان, وأنا شفعت في بابه); تريد أن تدعى الإنفراد بذلك

والاستبداد به، وتزليل الاشتباه فيه وترد على من زعم أنّ ذلك كان من غيرك، أو أنّ غيرك قد كتب فيه كما كتبت ومن البين في ذلك قولهم في المثل: (أتعلمني بضب أنا حرشته؟*).

والقسم الثاني: أن لا يكون القصد إلى الفاعل على هذا المعنى، ولكن على أنّك أردت أن تحقق على السامع أنّه قد فعل، وتمنعه من الشك؛ فأنت لذلك تبدأ بذكره، وتوقعه أولاً، ومن قبل أن تذكره الفعل في نفسه لكي تباعده بذلك في الشبهة، وتمنعه من الإنكار، أو من يظن أن بك الغلط أو التزايد، ومثال قولك: هو يعطي الجزيل، وهو يحب الثناء؛ ولا تريد أن تزعم أنّه ليس ها هنا من يعطي الجزيل ويحب ثناء غيره، ولا تعرض بإنسان وتحطّه عنه وتجعله لا يعطي كما يعطي ولا يرغب كما يرغب، ولكنك تريد أن تحقق على السامع أن إعطاء الجزيل وحب الثناء دأبه»⁽¹⁾.

يقول "عبد الفتاح لاشين": « ويشهد لما قلنا أن تقديم المحدث عنه وتحقيقه له، أنا إذا تأملنا وجدنا هذا الضرب من الكلام يجيء:

1- إنكار من منكر كقوله تعالى: [وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ] آل عمران/ 75، فهذا أبين شيء، ذلك أنّ الكاذب لا سيما في الدين، لا يعترف بأنّه كاذب، وإذا لم يعترف أنّه كاذب أبعد من ذلك أن تعترف بالعلم أنّه كاذب.

* حرشته : مادة حرش ، وهي الصيد بالحيلة .
(1) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 110 .

2- يجيء فيما أعترف فيه شك.. نحو أن يقول الرجل: (كأنك لا تعلم ما صنع فلان)، فيقول: (أنا أعلم ولكن أداريه).

3- تكذيب مذاع كقوله تعالى: [وَإِذَا جَاؤُكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ] المائدة/61 . وذلك أن قولهم (آمنا) دعوى منهم أنهم لم يخرجوا بالكفر كما دخلوا به ، فالموضع موضع تكذيب.

4- القياس في مثله ألا تكون كقوله تعالى: [وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئاً وَهُمْ يُخْلَقُونَ] الفرقان/3. وذلك أن عبادتهم لها تقضي أن لا تكون مخلوقة.

5- كذلك في كل شيء كان خبرا على خلاف العادة، وعا يستغرب من الأمور نحو أن تقول ألا تعجب من فلان يدعي العظيم، وهو يعيا بالسّير يزعم أنه شجاع ولكنّه غير ذلك.

6- كما يكثر في الوعد والضمان كقول الرجل: (أنا أعطيك , أنا أكفيك، أنا أقوم بهذا الأمر)، وذلك أمر من شأن من تعدّه وتضمن له أن يعترض الشك في تمام الوعد, فهو أحوج شيء إلى التأكيد⁽¹⁾.

رابعاً: أغراض التقديم والتأخير :

● مزايا التقديم:

(1) ينظر: عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القادر الجرجاني ، ص

الألفاظ قوالب المعاني، فيجب أن يكون ترتيب الوضعي بحسب ترتيبها الطبيعي.⁽¹⁾ ذلك أن للكلمات في الجملة رتب مرعية، وترتيب خاص، قد يكون إجبارياً كتقديم الموصوف على الصفة، والمضاف على المضاف إليه، وقد يكون اختيارياً كتقديم الخبر في بعض الأحيان وهذا النوع من الترتيب الاختياري وثيق الصلة بالبلاغة والمفاضلة بين الأساليب⁽²⁾.

لكن قد يعرض لبعض الكلم من المزايا ما يدعو إلى تقديمه، وإن كان حقه التأخير فيكون من الحسن تغيير هذا النظام ليكون المقدم مشيراً إلى الغرض الذي يراد، و مترجماً عما يقصد منه⁽³⁾.

ولأنّ الاعتبارات البلاغية – وهي جمالية – قد تجد لتقديم ما حقه التقديم والتأخير ما حقه التأخير وجهاً أو أكثر من وجوه الحسن فتقوله بل تقرر، وأكثر من ذلك ترغب فيه وتدعو إليه كما نجد في جريان الكلام على خلاف أصل، دقائق بلاغية، ومؤثرات أدائية فتقولها بل تقرر، وأكثر من ذلك ترغب فيها وتدعو إليها.

ولأنّ السبب في تقديم المقدم هو بعينه السبب في تأخير المؤخر، كان تعليل هذا العمل المزدوج تعليلاً واحداً يقال مرة واحد ولا يتكرر.

(1) أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة – البيان، المعاني، البديع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 1993، ص100.

(2) محمود أحمد نحلة، في البلاغة العربية – علم المعاني، دار المعرفة الجامعية، 2002، ص59.

(3) أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة، ص100.

لكن ما سبقت الإشارة إليه من أنّ البلاغة تعلّل الأصل مثلما تعلل الفرع, قد جعلنا نقف عند تقديم المسند إليه, وهو الأصل، مثلما نقف عند تأخيره وهو الفرع في "الجملة الاسمية", وأن نقف عند تقديم المسند وهو الأصل، مثلما نقف عند تأخيره وهو الفرع في "الجملة الفعلية".

من هذا فسندرس التقديم والتأخير على الوجه الآتي:

تقديم المسند إليه
} التقديم:
تأخير المسند

تأخير المسند إليه
} التأخير:
تأخير المسند

والارتباط قائم بين الأول في التقديم وهو تقديم المسند إليه والثاني في التأخير وهو تأخير المسند, فإن دواعي تقديم المسند إليه هي التي أخّرت المسند.

كما أنّ الارتباط قائم بين الثاني في التقديم، وهو تقديم المسند والأول في التأخير تأخير المسند إليه ، فإن دواعي تقديم المسند هي التي أخّرت المسند إليه، وهذا ما قلناه من أنّ تعليل العمل المزدوج تعليل واحد⁽¹⁾.

● أقسامه:

1- ما يفيد زيادة في المعنى مع تحسين في اللفظ، وذلك هو الغاية القصوى وإليه المرجع في فنون البلاغة ، والعمدة في هذا، الكتاب الكريم منها قوله تعالى: [وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ] القيامة/2. تجد أن تقديم "الجار والمجرور" في هذا قد أفاد التخصيص، وأنّ النظر لا يكون إلاّ لله، مع جودة الصياغة وتناسق السجع⁽²⁾.

2- ما يفيد زيادة في المعنى فحسب نحو قوله تعالى: [بَلِ اللَّهِ فَأَعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ] الزمر/66. فتقديم المفعول في هذا لتخصيصه بالعبادة دون سواه ، ولو أخّر لم يفد الكلام ذلك.

3- ما يتكافأ فيه التقديم والتأخير ، وليس لهذا الضرب شيء من الملاحظة.

4- ما يختل به المعنى ويضطرب ، وذلك هو التعقيد اللفظي أو المغالطة التي تقدمت كتقديم الصّفة على الموصوف، والصّلة على الموصول ، ونحو ذلك⁽³⁾.

(1) عبد العزيز قليقطة، البلاغة الإصطلاحية، دار الفكر العربي، ط3 ، 1992، ص 202 .
(2) أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة ، ص100. ينظر : أحمد ماهر البقري، ابن القيم اللغوي ، ص

185.

(3) ينظر: أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة، ص 101 .

● التقديم:

1- تقديم المسند إليه:

الأصل في التركيب النحوي للجملة العربية، أن يتقدّم المبتدأ "المسند إليه" على الخبر "المسند"، وقد أشار علماء البلاغة إلى هذا التقديم الإجباري⁽¹⁾. ولهم تبريرهم في هذا، مع أنّ تقديمه أي "المسند إليه" هو الأصل؛ بل الأمر الحتم.

ومن تبريراتهم قولهم: « وتقدمه على المسند للأصل ولا عدول »⁽²⁾. ورغم أنّ هذا الاعتبار رهن بكون المسند إليه مبتدأ غير مؤخر، فهو إذن اعتبار نحوي بحت. ولكنّها البلاغة وجمالياتها، والبلاغيون وفنّياتهم وضعوا التعليلات البلاغية لتقديم المسند إليه على المسند، منها العناية به والاهتمام بشأنه، ولهذا أسباب نأتى على ذكر أهمها:

1- أن أصل المبتدأ التقديم،

وليس ما يقتضي العدول عن أصله، وإنّما كان الأصل فيه أن يقدم، لأنّ مدلوله الذات المحكوم عليها والمسند هو الوصف المحكوم به، وإذا افتعل الذات المحكوم عليها سابق على تعقل الوصف المحكوم به، ضرورة إن الوصف إنّما مجيء به لأجل الحكم به على الذات، وهذا - إن كان اعتبارا نحويا- لا ينافي أن يكون غرضا بلاغيا - مثال ذلك

(1) محمود سليمان ياقوت، علم الجمال اللغوي، ص 434 .

(2) ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ص 137 .

قولك: (محمد خاتم النبيين) قدم المسند إليه لأن الأصل فيه أن يقدّم إذ هو المحكوم عليه بأنه خاتم الأنبياء فينبغي ذكره أولاً (1).

2- تمكين الخبر في ذهن السّامع:

لأنّ في المبتدأ تشويقاً إليه كقوله تعالى: [إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ] الحجرات/13. وقول "أبي العلاء المعري":

وَالَّذِي حَارَتِ الْبَرِيَّةُ فِيهِ حَيَوَانٌ مُسْتَحَدَّتْ مِنْ جَمَادٍ .

يريد أنّ الخلائق تحيرت في المعاد الجسماني, كما يرشد إلى ذلك ما قبله:

بِأَنَّ أَمْرَ إِلَهِ وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِدَاعٍ إِلَى ضَلَالٍ وَهَادِي .

فإتيانه بالمسند إليه على تلك الشّكلة موصوفاً بحيرة البرية فيه يستدعي تشويق السّامع إلى أن يعرف ما حكم به عليه, فإذا جاء الخبر تمكن في النّفس لما تقدمه من التوطئة له (2).

3- التلذذ بذكره:

ذلك أن المحب يتلذذ في ذكر محبوبه , باسمه يفتح كلامه, و باسمه ينهي حديثه , و باسمه يبتدئ يومه, و على اسمه ينام وهو على لسانه أناء الليل وأطراف النهار, وإذا ليس من المعقول أن يسبق المحبوب كلام, وليس من الشريعة الحب أن يتقدم على المحبوب شيء, ومنه مثال على ذلك قوله تعالى: اللهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ [النور/35] (3).

(1) عبد الواحد حسن الشيخ، دراسات في علم المعاني، كلية التربية، جامعة الإسكندرية، (د ط)، (د ت)، ص 152. ينظر : محمود سليمان ياقوت علم الجمال اللغوي، ص 434. ينظر: أحمد مصطفى

المراغي، علوم البلاغة ، ص 101 .

(2) أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة ، ص 101 .

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 102.

4- تعجيل المسرة للتفاؤل:

لأنَّ السَّامِعَ إِذَا قَرَعَ سَمِعَهُ فِي ابْتِدَاءِ الْكَلَامِ مَا يَشْعُرُ بِالسَّرُورِ، هَشَّ وَفَرِحَ بِهِ، نَحْوُ: (الهدى في قلوب المخلصين).

5- تعجيل المساءة لتطير السامع:

ويتبادر إلى ذهنه حصول الشرِّ بادئ ذي بدء، نحو: (السجن على وجه التأييد حكم به عليك اليوم) (1).

6- إظهار تعظيم * :

إذا كان اللفظ مشعرا بما يدل عليه؛ إمَّا بذاته نحو (أبو الفضل عندنا) و(أبو جهل رحل عنا)؛ أو بالإضافة نحو: (ابن الرئيس رأس الحفل) و(ابن الخادم في راعيتنا) ،

أو بالوصف نحو: (رجل فاضل مر بنا) و(فتى أبله لجأ إلينا). فتقديم المسند إليه في هذا المثل لقصد إظهار تعظيمه أو تحقيره (2).

7- إفادة التخصيص:

إذا كان الخبر فعلا، وولي المسند إليه حرف نفي، وتأتي عناصر التركيب النحوي وفقا للشكل التالي:

حرف النفي + المبتدأ + الخبر (جملة فعلية)

(1) المرجع السابق، ص102.

* التعظيم والتحقير: مستفاد من جوهر اللفظ أو من إضافته أو من وصفه ، لكن إظهار التعظيم أو التحقير إنما يحصل بتقديم اللفظ الدال عليهما، إذ يدل على أن الكلام سيق لأجله.

(2) عبد الواحد حسن الشيخ، دراسات في علم المعاني، ص 154 .

ومن أمثله : (ما أنت قلت هذا) , الذي يفيد الدلالة على النفي لأن تكون القائل له وهو مقول لغيري , ومن هنا فدلالة التركيب نفي الفعل عنك وثبوته لغيرك , فلا تقول ذلك إلا في شيء ثبت أنه مقول وأنت تريد نفي كونك قائلًا له، ومن ذلك قول "المتنبي"⁽¹⁾:

وَمَا أَنَا أَسَقَمْتُ جِسْمِي بِهِ وَلَا أَنَا أَضْرَمْتُ فِي الْقَلْبِ نَارًا.

فقدم المسند إليه (أنا) وهو مسبوق بحرف النفي ما ولا ليفيد أن الخبر الفعلي منفي عنه فقط، وعلى ذلك لا يصح أن يقال: (ما أنا أسقمت جسمي ولا غيري)، و(ما أنا أضرمت في القلب نارًا و لا غيري)؛ لأن سقم الجسم وإضرام النار في القلب موجود، ولكن محدثه ليس المتكلم بل غيره....⁽²⁾.

8- إفادة عموم السلب أو سلب العموم نصا :

مثال تقديم المسند إليه، لإفادة عموم السلب أن تقول: (كل ظالم لا يربح) . فقد قدمت المسند إليه (كل ظالم) وهو لفظ عام , ثم أعقبته بـ "أداة نفي " هي " لا " فجعلت المسند

إليه , وهو اللفظ كلي مسلطاً على النفي فأفاد التركيب " عموم السلب"؛ أي أنّ المعنى في هذا التركيب هو: لا يربح كل ظالم...

وتقول : (كل الدول الغربية لا تحب العرب والمسلمين) فقد قدمت المسند إليه (كل)، وجعلت أداة النفي بعده , ليفيد التركيب أن الهدف هو " عموم السلب" أي النفي , بمعنى (أن جميع الدول الغربية لا تحب العرب والمسلمين...), ويكون تقديم المسند إليه مفيداً "سلب العموم" إذا جاءت لفظة "كل" عقب أداة النفي وذلك مثل أن تقول : (ما كل الكتب

(1) محمود سليمان ياقوت ، علم الجمال اللغوي ، 435 .

(2) ينظر: عبد الستار عبد اللطيف، مباحث في اللغة العربية-نحو، صرف، قواعد، إملاء-، منشورات الجامعة المفتوحة، ط3، 1/ 266.

لقسم اللغة العربية..)، فالمسند إليه لفظ عام (كل) واقع بعد أداة النفي "مَا" ؛ فالنفي مسلط على أداة العموم "المسند إليه" لأنَّ الغرض هو "سلب العموم" فمعنى العبارة حينئذ أن بعض الكتب لقسم اللّغة العربية⁽¹⁾.

9- تقوية الحكم وتقديره:

وذلك مثل أن تقول: (هو يشرح البلاغة شرحا وافيا). فقد قدّمت المسند إليه "هو" فتطلّعت النَّفس إلى الخبر الفعلي الآتي يشرح البلاغة...، وبعد ذكر الخبر يدخل على القلب دخول المأنوس به المطمئن إليه، وتكون قويت الحكم وقرّرته في نفس السّامع.... وبناء على ما سبق فإن قولنا: (محمد يشرح البلاغة شرحا وافيا) أبلغ من قولنا: (يشرح محمد البلاغة شرحا وافيا)؛ لأنَّ التّركيب الأول فيه تقديم مسند إليه (محمد)، وبهذا التقديم حدث تطلع إلى الخبر، وعند ذكره (يشرح) يتمكن في النَّفس فضل تمكين وتحقيق، ويتأكّد للمتحدث عنه، وأنت لا تريد بتقديم المسند إليه التّعريض بأحد، ولكن تقصد إلى تقوية الحكم وتقديره للمسند إليه....⁽²⁾

وهناك شواهد قرآنية وردت على أساس تقوية الحكم وتقديره حين تقديم المبتدأ، و من ذلك قوله تعالى: [وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ] المؤمنون/59، الذي يفيد من التأكيد نفي الإشراك عنهم، مالم يقل: والذين لا يشركون برّبهم أو برّبهم لا يشركون لم يفد ذلك⁽³⁾.

وقد أوضح "عبد القاهر" السبب في تقوية الحكم وتقديره، حين تقديم المبتدأ خلال الرّبط بالعامل النّحوي قائلا: « فإن ذلك من أجل أنّه لا يؤتي بالاسم معرى من العوامل إلّا

(1) المرجع السابق، ص 267 - 268 .

(2) المرجع نفسه، ص 266 - 267 .

(3) محمود سليمان ياقوت، علم الجمال اللغوي، ص 438.

لحديث قد نوى إسناده إليه. وإذا كان كذلك فإذا قلت : عبد الله، فقد أشعرت قلبه بذلك أنك قد أردت الحديث عنه ، فإذا جئت بالحديث فقلت مثلا: قام، أو قلت: خرج، أو قلت: قدم، فقد علم ما جئت به ، وقد وطأت له ، وقدمت الأعلام فيه، فدخل على القلب دخول المأنوس به وقبل قبول المنتهى له المطمئن إليه ، وذلك – لا محالة- أشد لثبوتيه، وأنفى للشبهة وأمنع للشك وأدخل في التحقيق» (1)

10- التقديم في "مثل" و "غير"

مما يكون فيه التقديم لتقوية الحكم تقديم لفظ " مثل " و "غير" وما بمعناهما في نحو: (مثلك لا يبخل وغيرك لا يعطي) ، وما إلى هذا مما يراد فيه باللفظ مثل أو غير، عين ما أضيفا إليه على سبيل الكناية، فإن معنى الأول: أنت تجود، ومعنى الثاني: أنت تعطي؛ لأنه إذا كان كل من على صفته لا يبخل، كان من مقتضى القياس والعرف أنه أيضا لا يبخل، وإذا كان غيره هو الذي لا يعطي، كان مقتضى ذلك أيضا أنه الذي يعطي، وقد جرى استعمال البلغاء في هذا، على تقديم لفظ " مثل " و " غير "، وإذ كانت هذه الكناية ممكنة مع تأخيرهما، لأن التقديم بما يفيد من تقوية الحكم يساعد على الغرض المقصود وهو المبالغة فيه. (2)

ومن ذلك قول "المتنبي"- يعزي سيف الدولة:-

مِثْلُكَ يُثْنِي الْحُزْنَ عَنْ صَوْبِهِ وَيُسْتَرِدُّ الدَّمْعَ عَنْ غُرْبِهِ*

وقوله عن نفسه:

(1) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 113 .
(2) عبد المتعال الصعيدي، البلاغة العالية – علم المعاني ، قدم له وراجعته وأعد فهرسه: عبد القادر حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، ط9 ، 2002 ، ص 89 .
* الغروب : مجاري الدموع، ومعنى البيت أنه يريد أنك قدير على دفع الحزن، ورد الدموع إلى مجاريها ، إذ لا مشبه لك .

غَيْرِي بِأَكْثَرِ هَذَا النَّاسِ يَنْخَدِعُ إِنْ قَاتَلُوا جَبُنُوا أَوْ حَدَّثُوا شَجَعُوا

ووجه أفادة الكناية للتقوية؛ ذلك أنّ الكناية بأصل وضعها البلاغي تفيد تقوية الإسناد، لأننا ننتقل فيها من الملزوم إلى اللازم، وقد قلنا في فضلها إنّها القضية وبرهانها الدعوى ودليلها، فإذا انضاف إلى ذلك أنّ التقديم ولو لم يكن عن طريق الكناية يفيد تقوية الحكم يكون قد اجتمع لنا هنا سببان لتقوية الحكم هما:

- تقديم المسند إليه أولاً.

- ومجيء هذا التقديم على سبيل الكناية ثانياً.

وهذا التعليل المزدوج هو السبب في مجيء المسند إليه "مثل" والمسند إليه "غير" مقدمين دائماً⁽¹⁾.

2- تقديم المسند:

المسند عنصر أساسي من عناصر الجملة، فالأصل فيه الذكر، ولا يعدل عنه إلا لقرينة تدل عليه، لكن يترجح ذكره لأغراض أهمّها "التقديم" ذلك أنه قد يرد "المسند إليه" مؤخراً و"المسند" مقدماً على خلاف الأصل لتحقيق أغراض بلاغية نذكر منها⁽²⁾.

1- يقمّ المسند لتخصيصه بالمسند إليه كقوله تعالى: [لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِي] الكافرون/02 .
وقولك لمن يقول : (زيد إمّا قائم، وإمّا قاعد)، فيردّه بين القيام والقعود من غير أن

(1) عبد العزيز قليقطة، البلاغة الاصطلاحية، ص 206 .

(2) محمود أحمد نحلة، في البلاغة العربية، ص 63 .

تخصّصه بأحدهما : (قائم هو) . وقول بعضهم : (تميمي أنا)⁽¹⁾ . فتقديم المسند هنا أفاد قصر المتكلم على وصف ابتغاه لذاته لا يتعدّاه إلى غيرها من مسميات القبائل الأخرى .
 وقوله تعالى كذلك : [لَأَفِيهَا عَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يَنْزِفُونَ] الصافات/ 97 . أي بخلاف خمور الدنيا فإنّها تغتال العقول , ولهذا أحر في قوله تعالى : [لَأَرْيَبَ فِيهِ] البقرة/ 02 لئلا يفيد إثبات الرّيب في سائر الكتب المنزّلة ما عدا القرآن الكريم⁽²⁾ .

2- التّنبية ابتداء على المسند المقدّم خبر للمسند إليه المؤخّر لا نعت له: كقوله تعالى: [وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ] البقرة/ 36 . فالخبر هو الجار والمجرور (لكم) والمبتدأ (مستقر)، ولولا هذا التقديم لقل إن الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لـ (مستقر) .
 وكقولك: (تحت رأسي وسادة) و(على جسمي عباءة) وقول "حسان بن ثابت" في مدح الرسول (p)⁽³⁾:

لَهُ هِمَمٌ لَا مُنْتَهَىٰ لِكِبْرَاهَا وَهَمَّتُهُ الصُّغْرَىٰ أَجَلٌ مِنَ الدَّهْرِ .

يقول إن هممه العالية، وعزائمه الكبيرة لا يحصرها عد، ولا يحيط بها علم، وإن صغرى هممه فوق همة الدهر، - على عظم خطره - لا يمل عن عزيمته، ولا يحول إرادته والشاهد فيه قوله: (له همم) .

(1) الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د ت)، ص 104 .

(2) ينظر: أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة، ص 106 .

(3) المرجع نفسه، ص 208 .

حيث قدم المسند وهو "الجار والمجرور" على المسند إليه تنبيهاً - في أول الأمر - على أنه خبر لا نعت، ولو أخر فقال: (همم له) لتوهم ابتداءً أنه نعت الخبر وأن الخبر سيذكر بعد؛ لأن حاجة النكرة إلى النعت أشد من حاجتها إلى خبره (1).

3- التشويق إلى المسند إليه المتأخر، وذلك إذا كان في المسند المتقدم ما يشوق إلى المسند إليه ويجعل السامع مستعجلاً معرفته كقول "أبي العلاء المعري" في باب الوعظ (2):

وَكَأَنَّ نَارَ الْحَيَاةِ فَـمِنْ رَمَادٍ أَوَّخِرُهَا، وَأَوَّلُهَا نُحَّانٌ.

والمراد التشويق إلى المسند إليه، بأن يكون في المسند طول يشوق النفس إلى ذكره، هذا التشويق هو المسوغ للمسند النكرة أن يحل أولاً (3).

4- التفاؤل بسماع ما يسر المخاطب؛ كأن تقول لمريض: (في عافية أنت) وقول الشاعر:

سَعِدْتُ بِغُرَّةٍ وَجْهَكَ الْأَيَّامُ وَتَزَيَّنْتُ بِلِقَائِكَ الْأَعْوَامُ.

فقد قدم المسند في هذا المثل، لقصد إسماع المخاطب بادئ ذي بدء ما يتفاؤل به غير أنه قيل إن المسند في البيت فعل، والفعل - كما هو معلوم - يجب تقديمه على الفاعل فليس تقديمه إذا للتفاؤل إذ لا يقال في المسند: قدم لغرض كذا إلا إذا كان جائز التأخير عن المسند إليه، وهنا ليس كذلك.

وأجيب: بأن الفعل هنا يجوز تأخيره في تركيب آخر، فيقال مثلاً: (الأيام سعدت بغرة وجهك).

(1) عبد الواحد حسن الشيخ، دراسات في علم المعاني، ص 178.

(2) عبد العزيز قليقطة، البلاغة الإصطلاحية، ص 208.

(3) السكاكي، مفتاح العلوم، ص 139.

وحيثُ يُقال : إنَّ تقديم (سعدت) في هذا التَّركيب , مع جواز تأخيرهِ في تركيب آخر لأجل ما ذكر من التَّفاؤل (1).

● التَّأخير :

1- تأخير المسند إليه:

يقول "السكاكي": « وأما الحالة التي تقتضي تأخيرهِ عن المسند فهي إذا اشتمل المسند على وجه من وجوه التقديم» (2). ووجوه تقديم المسند على المسند إليه، هي وجود تأخير المسند إليه عن المسند، وهي ما قد فرغنا منه توا.

2- تأخير المسند:

يقول "السكاكي": « وأما الحالة المقتضية لتأخير المسند، فهي إذا كان المسند إليه أهم، كما مضى في المسند إليه، وإياك أن تظن بكون الحكم على المسند إليه مطلوباً استجاب صدر الكلام له، فليس هو هناك فلا تغفل» (3).

و"السكاكي" في هذه العبارة المختصرة ينهي إلينا، أنّ ثمة عللاً بلاغية لتقديم المسند إليه على المسند، أي لتأخير المسند، ويمضي فيحذر من الظن بأن كون المسند إليه مطلوباً للحكم عليه مستوجب وحده تقديمه.

● تقديم متعلقات الفعل:

(1) عبد الواحد حسن الشيخ ، دراسات في علم المعاني، ص 179.

(2) السكاكي، مفتاح العلوم، ص 85 .

(3) المرجع نفسه، ص95.

يوجد ارتباط بين الفعل وبعض العناصر النحوية الأخرى المكوّنة للجملة، كالمفعول به وشبه الجملة (الظرف....الجار والمجرور)، ومن أصول ترتيب الكلام في الجملة العربية، أن يأتي الفعل أولاً، ثم يأتي بعده ما يعلق به، إذ أن الأصل في العامل أن يتقدّم على المعمول، لكن قد يعكس ذلك، فيتقدم المفعول ونحوه من الجار والمجرور والظرف والحال، وهذا ما أدّى بعلماء البلاغة للكشف عن بعض الأغراض التي تؤدّي إلى تقديم المتعلّق عن فعله، ومن بينها ما يأتي:

1- تقديم المفعول على الفعل، لرد الخطأ في التعيين.. كقولك: (محمد عرفت)، لمن اعتقد أنّك عرفت إنساناً وأنه غير محمد، وأصاب في الأول دون الثاني، وتقول لتأكيدهِ وتقريرهِ (محمد عرفت لا غيره)⁽¹⁾. كما لا يجوز أن تعقب الفعل المنفي بإثبات ضده، كقولك: (ما محمد ضربت ولكن أكرمته)، وقولك: (بمحمد مررت) لمن اعتقد أنّك مررت بإنسان وأنه غير محمد، وكذا سائر المعمولات نحو: (يوم الجمعة سرت، و في المسجد صليت، وماشياً جنّت)⁽²⁾.

2- يؤدّي تقديم المفعول على الفعل إلى التخصيص، وهو لا زم للتقديم غالباً بشهادة الإستقراء، وحكم الدّوق ومن ثمّ قال المفسّرون في قوله تعالى: [إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ]: الفاتحة /05 .

(1) محمود سليمان ياقوت، علم الجمال اللغوي، ص 441.

(2) أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة، ص 107.

إنَّ المعنى: نخصَّك بالعبادة والاستعانة ولا نعبد غيرك ولا نستعين به، وفي قوله تعالى: [إِنَّ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ]: البقرة/172. معناه: إن كنتم تخصَّصونه بالعبادة وقوله تعالى: [إِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ] آل عمران/158. معناه: إليه لا إلى غيره (1).

وفي التقديم فائدة أخرى، وهي الإهتمام بشأن المُقدِّم، ومن ثمَّ قدر المحذوف في: (باسم الله) مؤخراً، أي: باسم الله أفعل كذا، بيانا للإهتمام الموحد بالإسم الكريم، وردا على المشركين الذين يبدؤون بأسماء آلهتهم فيقولون: (باسم اللات أو باسم العزى).

ولكن إذا قيل: ما وجه تقديم الفعل على إسم العلي القدير؟ في قوله تعالى: [إِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ] العلق/01. يعود السبب في ذلك، إلى أنها أول سورة نزلت، والأمر بالقراءة في ذلك الموضع أهم وقيل: إنَّ الجار والمجرور متعلق بـ: (أقرأ) الثاني في (أقرأ وربك الأكرم) والفعل الأول معناه: افعل القراءة وأوجدتها، لذلك لا يحتاج إلى المتعلق كقولنا: (فلان يعطي).

3- يؤدِّي تقديم بعض متعلقات الفعل أو معمولاته، إلى تحقيق تناسب الفواصل في بعض الآيات الكريمة. قال تعالى: [خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ ثُمَّ فِي سَبِيلِهِ ذَرُّوهُ سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ] الحاقة/32/30. وقال تعالى: [فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ] الضحى/9-11.

(1) محمود سليمان ياقوت، علم الجمال اللغوي، ص 441.

ونشير إلى أنّ الفعل تكون له عدد متعلّقات, ويتم تقديم بعضها على بعضها الآخر لأسباب معيّنة، منها ما ذكره "القزويني" في الإيضاح.⁽¹⁾

• أمّا تقديم بعض معمولاته على بعض؛ فهو إمّا لأنّ الأصل التقديم، ولا مقتضى للعدول عنه , كتقديم الفاعل على المفعول نحو: (ضرب زيد عمر). وتقديم المفعول الأول على الثاني نحو: (أعطيت زيدا درهما).

• لأنّ ذكره أهم والعناية به أتم، فيقدّم المفعول على الفاعل؛ إذا كان الغرض معرفة وقوع الفعل على من وقع عليه .لا وقوعه ممّن وقع منه. كما إذا خرج رجل على السلطان وعاث في البلاد وكثر منه الأذى فقتل، وأردت أن تخبر بقتله فيقول: (قتل الخارجي فلان)، بتقديم الخارجي إذ ليس للنّاس فائدة في أن يعرفوا قاتله وإنّما الذي يريدون عمله وهو وقوع القتل ، ومن الفاعل ليتخلصوا من شره.

ويقدّم الفاعل إذا كان الغرض معرفة وقوع ممّن وقع منه, كما إذا كان شخص حامل الذّكر، لا يظن به أن يقوم بعمل جليل فاخترع شيئاً مفيداً، وأردت أن تخبر بذلك فتقول: (اخترع فلان كذا), لأنّ الذي لهم الناس من شأن هذا الفعل استبعاد صدوره من ذلك الفاعل.

• يؤدّي التأخير إلى الإخلال بالمعنى. كقوله تعالى: [وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ] غافر/28. فإنّه لو أخر(من آل فرعون) عن (يكتّم إيمانه) لتوهّم أنّ الجار والمجرور متعلّق بـ: (يكتّم) فلم يفهم أنّ الرّجل من آل فرعون.

(1) الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص 116.

- إِنَّ التَّأخِيرَ يَخْلُ بِتَنَاسُبِ الْفَوَاصِلِ. نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: [فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى] طه/67. بِتَقْدِيمِ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ، وَالْمَفْعُولِ عَلَى الْفَاعِلِ؛ إِذْ فَوَاصِلُ الْآيِ عَلَى الْأَلْفِ⁽¹⁾.

(1) أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة، ص 108.

الخاتمة:

لقد حاولت في ثنايا هذا البحث الموسوم بـ"مسألة الرتبة في الجملة العربية"، وعلى امتداد فصوله تتبع هذه الظاهرة في الجملة العربية، فسلكت لهذا القصد سبلا شتى، تتمثل أساسا في بلورتها بالوصف الموضوعي و التحليل العلمي، ولا أدعي في هذا البحث المتواضع أنني وفيته حقه من الدراسة، والتي قسمتها على مدار البحث إلى نحوية وبلاغية، اندرجت تحتها جمل من النتائج، كانت بمثابة حصيلة تتعلق بموضوع الرتبة؛ هذه القضية التي تناولها علماء النحو والبلاغة واللّسان.

فكانت **الحصيلة الأولى** أنّ النّحاة القدماء قد اتفقوا حول نظام الرتبة في الجملة الإسمية، أمّا الجملة الفعلية فقد نشأ حولها خلاف، إذ ذهب الكوفيون إلى جواز تقدّم الفاعل، ومنعه البصريون زاعمين أنّ الفاعل إذا تقدّم خرجت الجملة عن فعليتها إلى الإسمية، وهي نظرة سطحية قائمة على التفريق اللفظي المحض، المعتمد بدوره على فكرة الصّدارة.

ومن هنا كان لزاما إعادة النظر في التراث النحوي العربي، وإيجاد تحديد جديد للجملة يتفق وطبيعة اللغة، ويقيم حدا فاصلا بين الجملة الإسمية والفعلية، فيدخل في كل واحدة ما هو منها ويخرج ما ليس منها، على غرار ما تم مع الجملة المنسوخة بـ " كان " إذ أدرجت في هذا البحث ضمن الجملة الإسمية، خلافا لما ذهب إليه الكثير من القدماء .

ومن هنا كان تعريف الجملة الإسمية، بأنّها ما اتّصف فيها المسند إليه اتّصافا دائما، ويكون ذلك في الأسماء، أمّا الجملة الفعلية فما اتّصف فيها المسند إليه بالمسند اتّصافا متجدّدا، ولا يأتي ذلك إلى مع المسند الفعل أو الجملة الفعلية.

أمّا فيها يخص الرتبة - مدار هذا البحث وعمدته - فهي قرينة نحوية ووسيلة أسلوبية قد تحدّد معنى الأبواب، بوصفها بديلا عن العلامة الإعرابية، حين تختفي هذه الأخيرة.

وهي نوعان: "محافظة" و"غير محفوظة"؛ فأما المحافظة- المقيدة - فيلزم فيها كل ركن موضعه؛ لأنها قرينة محدّدة للمعنى، وقد تمت الإشارة إلى الرّتب المحافظة من خلال مقولة لـ"ابن جني" أجملَ فيها الأمور الملتزمة الرّتبة وهي ثلاث عشر أمر.

أما الرّتبة غير المحافظة - الحرة - فهي التي لا يلزم فيها الرّكن موضعه، إذ لا يمكن أن يتقدّم الفاعل - تقدّمًا جائزًا - على الفعل والخبر على المبتدأ، وعلى النَّاسخ واسمه، أو على الإسم فقط، إلا إذا كانت الرّتبة غير محافظة، وكلّ ذلك تم إدراجه من خلال وجوب تقدّم كل من المسند والمسند إليه وتأخرهما، أمّا جواز التقدّم والتأخر فمحكوم بمقياس الأسلوب لابعمقياس النّحو. ويرتبط بأغراض البلاغة المختلفة من تشويق، وتعجيل، وإنكار، وتخصيص، وتقديم حكمه وتقريره، إلى غير ذلك من أغراض الكلام التي لا يمكن حصرها بحال.

ويمكن تبسيط هذه النّتائج على النّحو التالي:

1 _ أنّ الرّتبة قرينة لفظية، وعلاقة بين جزأين مرتبين من أجزاء الكلام، يدل موقع كلّ منها من الآخر على معناه .

2 _ أنّ الرّتبة بكونها قرينة لفظية، تخضع لمطالب أمن اللّبس، وقد يؤدي ذلك أن تنعكس الرّتبة بين الجزئين المرتبين بها، ويكون ذلك أيضا إذا كانت الرّتبة وعكسها مناط معنيين يتوقّف أحدهما على الرّتبة، والآخر على عكسها.

3 _ الرّتبة المحافظة أصل في النّحو، وغير المحافظة فرع فيه، والبلاغة تعني بالفرع.

4 _ أنّ ترتيب المعاني مبتذل بطرق الذهن له كثيرا، ويمكن مخالفته، وذلك ينبئ عن غرض ما كلفت السّامع أو التأكيد أو تقوية الحكم أو التخصيص.

5 _ أنّ نقض الرّتبة لم يرد إعتبا طيا في نظم الكلام وتأليفه؛ وإنما يكون عملا مقصودا يقنضيه غرض بلاغي أو داع من دواعيه.

6 _ أنّ عملية تأليف الجمل من مركبات تنضمها رتب ، تختلف في اللغة الواحدة ، وتختلف من لغة إلى أخرى أحيانا .

وعليه نستنتج بأن ظاهرة الرتبة في العربية هي جعل العنصرين متلازمين في تركيب الجملة مترابطين، وتلجأ العربية إلى ذلك الرفض بين مكونات الجملة، لغرض أمن اللبس ومن أجل فهم المعنى العام للجملة البسيطة، أو الجمل المتسلسلة في النص.

وقد أثبت البحث أن مسألة الرتبة هي نواة العلاقات النحوية، تجتمع مع علاقات أو قرائن أخرى لفظية أو معنوية، لإزالة الغموض والإبهام الذي يعتري ركني الجملة العربية.

كما أثبت هذا البحث ، أن نحاة العرب القدماء لم يولوا اهتماما بالغاً بقضية الرتبة، ذلك مرده إلى انشغالهم بظاهرة الإعراب وحركاته، لأن تفكيرهم تركز أساساً على نظرية العامل والمعمول من ناحية، واتباعهم المنهج المعياري في أغلب الأحيان من ناحية ثانية، كما أنهم لم يضعوا لها باباً مستقلاً ضمن الأبواب النحوية التي صنّفوها في مؤلفاتهم.

المصحف الشريف برواية حفص عن عاصم .

إبراهيم أنيس:

1- من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الثالثة 1966م

إبراهيم السامرائي:

2- الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة 1986م

إبراهيم شمس الدين:

3- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب

العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1997م

إبراهيم مصطفى:

4- إحياء النحو، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، د/ط 1937م

الإبراهيمي خولة طالب:

5- مبادئ في اللسانيات، دار القصة، الجزائر 2000م.

ابن الأثير ضياء الدين (ت 637هـ)

6- المثل السائر، تحقيق: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار

النهضة، القاهرة. 1973م

أحمد المتوكل :

7- الوظائف المتداولة في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، الطبعة

الأولى 1985م

أحمد ماهر البقري :

8- ابن القيم اللغوي، جامعة المنيا، د/ط 1989م

أحمد محمد قدور:

9- مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 1996م.

أحمد مصطفى المراغي :

10- علوم البلاغة_البيان_المعاني_البديع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 1993م.

أحمد مصطفى الهاشمي (ت1362هـ):

11- القواعد الأساسية للغة العربية، المكتبة العصرية، الطبعة الرابعة، 2001م.

الأزهري خالد:

12- شرح التصريح على التوضيح، دار الفكر، (دط)، (دت).

الأشموني علي بن محمد (ت ق 12هـ):

13- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1955م

الأعشى ميمون بن جندل (ت07هـ):

14- ديوان الأعشى، دار الطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1986م

ابن الأنباري كمال أبو البركات (ت328هـ):

15- أسرار العربية، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1955م

16- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د/ط1987م

الإسترابادي الرضى محمد بن الحسن (ت686هـ):

17- شرح كافية بن الحاجب، تقديم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1998م.

الأهدال محمد بن أحمد عبد الباري:

18- الكواكب الدرية في شرح متممة الأرجومية، مطبعة الأمين

إمرؤ القيس (ت 80 ق.هـ):

19- ديوان امرؤ القيس، دار صادر، بيروت، (دط)، (دت).

إميل بديع يعقوب :

20- موسوعة النحو و الصرف و الإعراب ،دار العلم للملايين ،بيروت ،
الطبعة الرابعة ،1998م.

بكري الشيخ :

21- البلاغة العربية في ثوبها الجديد ،دار العلم للملايين ،بيروت ،لبنان ،
الطبعة الخامسة ،1998م.

تشومسكي ناعوم:

22- اللغة و مشكلات المعرفة ،تعريب حمزة بن قبلان المزيني ،المغرب ،
1990م.

تمام حسان:

23- الأصول – دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ،الهيئة
المصرية للكتاب ،(دط) ، 1982م.

24- اللغة العربية معناها و مبناها ، عالم الكتب ،القاهرة ،1988م.

25- البيان في روائع القرآن-دراسة لغوية و أسلوبية للنص القرآني ، عالم
الكتب ،القاهرة ،الطبعة الأولى ،1993م.

26- الخلاصة النحوية ، عالم الكتب ،القاهرة ،الطبعة الأولى ،2000م

التوحيدي أبو حيان (نحو 400هـ):

27- الإمتاع و الموانسة ،تحقيق :أحمد أمين ،موفم للنشر ،الجزائر
1989م.

الجرجاني عبد القاهر (ت 471هـ):

28- المقتصد في شرح الإيضاح ،تحقيق :كاظم بحر المرجان ،دار الرشيد
للنشر ،بغداد ،1982م
29- دلائل الإعجاز ،تحقيق :محمد التنجي، دار الكتاب العربي، بيروت ،
الطبعة الثانية ،1997م.

ابن جني أبو الفتح عثمان(ت392هـ):

30- الخصائص ، تحقيق:محمد علي النجار،المكتبة العلميةد/ت.

حسن طبل:

31- دراسات في علم المعاني والبديع، مكتبة الزهراء،د/ت.

حلمي خليل:

32- دراسات في اللسانيات التطبيقية، دار المعرفة الجامعية،القاهرة ،
الطبعة الأولى2000م.

خليل أحمد عمايرة:

33- في نحو اللغة وتراكيبها،عالم المعرفة، جدة، المملكة العربية السعودية،
الطبعة الأولى، 1984م.

داود عطيه عبده :

34- أبحاث اللغة العربية،مكتبة لبنان،د/ط،1937م.

الزبيدي: محمد مرتضى الحسيني (ت1205هـ)

35- تاج العروس، تحقيق: علي بشرى، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1994م

الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمان بن اسحاق: (ت340هـ):

36- الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، 1982م.

الزركشي جلال الدين عبد الرحمان (794هـ)

37- البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط2، 1972

الزمخشري جار الله محمود بن عمر بن محمد (ت538هـ):

38- أساس البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1998م.

39- الكشاف من حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د/ط، 1979م.

40- المفصل في علم العربية، دار الجيل، بيروت، (دط)، (دت).

السامرائي صالح فاضل:

41- معاني النحو، دار الفكر، الطبعة الأولى، 2000م.

سامي عياد حنا:

42- معجم اللسانيات الحديثة، مكتبة ناشرون، لبنان، الطبعة الأولى، 1997م.

ابن السراج أبو بكر محمد بن سهل (ت316هـ):

43- الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 1988م.

السكاكي أبو يعقوب يوسف بن بكر (ت626هـ):

44- مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

سناء حميد البياتي:

45- قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2003م.

السهيلي أبو القاسم (ت581هـ):

46- أمالي السهيلي، تحقيق: إبراهيم البناء، مطبعة السعادة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1970م.

سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ):

47- الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

السيوطي جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر (ت911هـ):

48- الأشياء والنظائر، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1985.

49- شرح المرشدي على عقود الجمان في علم المعاني و البيان، مطبعة الباني و أولاده، مصر، 1348هـ.

50- المزهري في علوم اللغة و أنواعها، ضبط و تصحيح: محمد أحمد جاد المولى و علي محمد البجاوي و محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، لبنان، د/ط، د/ت .

51- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية .

الشريف الجرجاني علي بن محمد (ت316هـ):

52- التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (دط)، 1987م.

الصبان محمد بن علي (ت1206هـ):

53- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ضبط وتصحيح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1997م.

صالح بلعيد :

54- التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند عبد القاهر الجرجاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994م.
55- نظرية النظم، دار هومه، الجزائر، د/ت.

عباس حسن:

56- النحو الوافي، دار المعارف، مصر، الطبعة السادسة، د/ت.

عباس صادق:

57- موسوعة القواعد والإعراب، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2002م.

عبد الرحمان أيوب:

58- دراسات نقدية في النحو العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د/ط، 1957م.

عبد الستار عبد اللطيف:

59- مباحث في اللغة العربية-نحو، صرف، بلاغة، قواعد، إملاء- منشورات الجامعة المفتوحة، الطبعة الثالثة، د/ت.

عبد العزيز عتيق:

60- في البلاغة العربية-المعاني، البيان، البديع- دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، د/ت.
61- علم المعاني، دار النهضة العربية، بيروت، د/ط، د/ت.

عبد العزيز فافا:

62- توضيح النحو-شرح ابن عقيل وربطه بالأساليب الحديثة- القاهرة
1988م.

عبد العزيز قليقله :

63- البلاغة الإصطلاحية، دار الفكر العربي، الطبعة الثالثة، 1992م.

عبد الفتاح لاشين:

64- التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني، دار
الجيل، 1980م.

65- ابن القيم وحسه البلاغي في تفسير القرآن الكريم، دار رائد
العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1983م.

66- المعاني في ضوء أساليب القرآن الكريم، دار الفكر العربي، 2000م.

عبد المتعال الصعيدي:

67- البلاغة العالية، تحقيق: عبد القادر حسين، مكتبة الآداب ، القاهرة، الطبعة
الثالثة، 2002م.

عبد الواحد حسن الشيخ:

68- دراسات في علم المعاني، كلية التربية، جامعة الإسكندرية، د/ط، د/ت.

عبد الراجحي:

69- التطبيق النحوي ، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1988م.

ابن عقيل أبو عبد الله محمد (ت769هـ):

70- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: حنا الفاخوري، دار
الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة، 1997م.

العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله :

71- التبيين في مذاهب النحويين والبصريين، تحقيق: عبد الرحمان بن سلمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1986م.

علي أبو المكارم :

72- الجملة الفعلية، مكتبة الشباب، القاهرة، د/ط، د/ت.

الفرزدق همام بن غالب بن صعصعه (ت110هـ):

73- ديوان الفرزدق، شرح علي بن مهدي زيتون، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

فندريس جوزيف:

74- اللغة، تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1950م.

الفهري الفاسي عبد القادر:

75- البناء الموازي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1990م.
76- اللسانيات واللغة العربية، دار توبقال، الدار البيضاء، الطبعة الرابعة، 2001م.

القرطبي ابن مضاء (ت592هـ):

77- الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، د/ط، د/ت.

القزويني جلال الدين (ت739هـ):

78- الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: علي بو ملجم، دار مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، الطبعة الأخيرة، 2000م.

ابن القيم محمد بن القيم الجوزية (ت751هـ):

79- بديع الفوائد، دار الطباعة المنيرة ،القاهرة،د/ت.

ابن مالك (ت672هـ):

80- الألفية، دار حزيمة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى ،1994م.

81- متن الألفية ،مطبعة عيسى الباني الحلبي وشركاؤه بمصر،د/ط،د/ت.

المبرد أبو العباس محمد بن يزيد (ت285هـ):

82- المقتضب ،تحقيق: عبد الخالق عظيمه ،دار الكتب المصرية ،
القاهرة،د/ط،د/ت.

محمد إبراهيم عبادة :

83- الجملة العربية دراسة لغوية نحوية،دار المعارف
بالإسكندرية،القاهرة،د/ط،1988م.

محمد حماسة عبد اللطيف:

84- الضرورة الشعرية ،مكتبة دار العلوم،القاهرة د/ط،د/ت.

85- العلامة الإعرابية بين القديم والحديث،دار النهضة
العربية،بيروت،1988م.

86- في بناء الجملة العربية،دار غريب للطباعة والنشر
والتوزيع،القاهرة،د/ط،د/ت.

محمد سمير نجيب اللبدي:

87- معجم المصطلحات النحوية والصرفية،دار الثقافة ، الجزائر،د/ط،د/ت.

محمد صادق حسن عبد الله:

88- الإعراب المنهجي للقرآن الكريم، مطبعة الفجر الجديد، القاهرة، الطبعة الأولى، 1994م.

محمد عيد:

89- النحو المصفى، مكتبة الشباب، القاهرة، 1994م.

محمد محي الدين عبد الحميد:

90- عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د/ط، د/ت.

محمد مفتاح:

91- تحليل الخطاب الشعري واستراتيجية التناص، دار التنوير، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1985م.

محمود أحمد نحلة:

92- في البلاغة العربية- علم المعاني- دار المعرفة الجامعية، 2002م.
93- مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، 1988م.

94- نظام الجملة في شعر المعلقات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1991م.

محمود سليمان ياقوت:

95- علم الجمال اللغوي - المعاني، البيان، البديع- دار المعرفة الجامعية، 1995م.

محمود السيد شيخون:

96- أسرار التقديم والتأخير في لغة القرآن الكريم، مكتبة الكليات الأزهرية
، القاهرة ، الطبعة الأولى، 1983م.

محمود مطرجي:

97- في النحو وتطبيقاته، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، 2000م.

المسدى عبد السلام:

98- الأسلوبية والأسلوب ، الدار العربية للكتاب، تونس ، الطبعة
الثانية، 1982م.

المخزومي مهدي:

99- في النحو العربي -قواعد وتطبيق- دار الرائد العربي، بيروت، لبنان،
الطبعة الثانية، 1986م.
100- في النحو العربي -نقد وتوجيه- دار الرائد العربي، بيروت،
لبنان، الطبعة الثانية، 1986م.

مصطفى جطل :

101- الجملة عند اللغويين العرب في القرنين الثاني والثالث الهجريين، دار
الكتب والمطبوعات الجامعية، القاهرة ، د/ط، 1978م-1979م.

مصطفى رضوان :

102- نظرات في اللغة ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، لبنان، الطبعة
الأولى، 1993م.

مصطفى الغلايني (ت1364هـ):

103- جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت، الطبعة
الأولى ، 2001م.

ابن منظور(ت711هـ):

104- لسان العرب، دار صادر ، الطبعة الثالثة، 1994م.

منير سلطان:

105- بلاغة الكلمة والجملة والجمل، دار المعارف بالإسكندرية، د/ط، د/ت.

المهيري عبد القادر:

106- نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1993م.

ميشال زكريا:

107- بحوث ألسنية عربية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1992م.

108- الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، بيروت، 1983م.

ابن الناظم(ت686هـ):

109- شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل ، بيروت، د/ط، د/ت.

نور الهدى لوشن:

110- مباحث في علم اللغة ومنهج البحث العلمي، المكتبة الجامعية الإسكندرية، 2001م.

ابن هشام أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف(ت761هـ):

111- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: حنا الفاخوري، دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة الثانية، 1985م.

112- شرح جمل الزجاجي، تحقيق: علي محسن عيسى حل الله ، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ، 1985م.

- 113- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ،تحقيق:محمد محي الدين عبد الحميد،مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده،القاهرة ،د/ت.
 114- شرح قطر الندى وبل الصدى ،تحقيق:محمد محي الدين عبد الحميد دار إحياء التراث العربي،بيروت،لبنان،الطبعة الحادية عشر،1963م.
 115- مغني اللبيب عن كتب الأعراب،تحقيق:محمد محي الدين عبد الحميد،المكتبة العصرية،بيروت،الطبعة الأولى،1999م.

يعقوب بكر :

- 116- نصوص في النحو العربي،دار النهضة العربية،بيروت،1971م.

ابن يعيش موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت643هـ):

- 117- شرح المفصل ،عالم الكتب العربية ،بيروت،لبنان،د/ط،د/ت.

المراجع الأجنبية

- **F.debois et Robinson:**

John Lyons, Linguistique général introduction à la linguistique théorique, imprimerie herissey, France, 1983.

- **N.chomsky:**

Dialogues avec Mistou Ronet, Paris, 1977.

الدوريات و الرسائل الجامعية

- **خان محمد:**
 1. نظام الجملة في سورة البقرة (رسالة ماجستير)، جامعة عنابة، 1985.
- **سالم العلوي:**
 1. الأسس العامة للنحو عند الزمخشري (رسالة ماجستير في اللسانيات العربية)، جامعة الجزائر، 1986-1989م.
- **ميهوبي الشريف:**

1. بناء الجملة الخبرية في شعر أبي فراس الحمداني، دراسة
توليدية تحويلية (رسالة ماجستير)، جامعة عين شمس، القاهرة،
1988م.

فهرس الموضوعات:

مقدمة.....أ-ز

تمهيد.....9

الفصل الأول: الجملة وأصل الرتبة

- أولاً: مفهوم الجملة.....12
- الجملة لغة.....12
 - الجملة عند القدماء.....12
 - الجملة عند المحدثين.....17
 - أقسام الجملة.....21
 - قرينة الإسناد.....26
- ثانياً: مفهوم الرتبة.....30
- الرتبة لغة واصطلاحاً.....30
 - الرتبة من وجهة نظر النحاة والبلاغيين.....32
 - الرتبة من وجهة نظر الأسلوبيين.....36
 - الرتبة من وجهة نظر التوليديين التحويليين.....39
 - أنواع الرتبة.....45
 - الرتبة المحفوظة.....46
 - الرتبة غير المحفوظة.....47

الفصل الثاني: تغيرات الرتبة على مستوى الجملة الإسمية

- أولاً: تحديد الجملة الإسمية.....51
- ثانياً: ركنا الجملة الاسمية.....55
- 1- المبتدأ.....56

57	- خصائص المبتدأ.....
61	2- الخبر.....
62	- خصائص الخبر.....
69	ثالثا: الجملة الاسمية غير المنسوخة.....
69	● تأخير الخبر وجوبا.....
72	● تقديم الخبر وجوبا.....
76	● تقديم الخبر جوازا.....
77	رابعا: الجملة الاسمية المنسوخة.....
77	● تأخير الخبر وجوبا.....
78	● توسط الخبر.....
83	● تقديم الخبر على الناسخ واسمه.....

الفصل الثالث: تغيرات الرتبة على مستوى الجملة الفعلية

87	أولا: تحديد الجملة الفعلية.....
100	ثانيا: ركنا الجملة الفعلية.....
100	1- الفعل.....
101	- خصائصه.....
103	2- الفاعل.....
104	3- نائب الفاعل.....
105	- خصائص الفاعل.....
107	● تقدّم الفعل.....
108	● تقدّم الفاعل.....
111	● المفعول به (تقديمه وتأخيريه على الفعل والفاعل).....
113	● تقديم المفعول على الفعل والفاعل معا.....
114	● المواضع التي يجب فيها تقديم أحد المفعولين على الآخر.....

الفصل الرابع : تغيرات الرتبة البلاغية

117.....	أولاً: <u>التقديم والتأخير</u>
120.....	ثانياً: <u>أوجه التقديم والتأخير</u>
121	ثالثاً: <u>بلاغة التقديم والتأخير</u>
122.....	1- التقديم والتأخير في حالة الإستفهام
127.....	2- التقديم والتأخير في حالة النفي
128.....	3- التقديم والتأخير في الخبر المثبت
131.....	رابعاً: <u>أغراض التقديم والتأخير</u>
131.....	● مزايا التقديم
133.....	● أقسامه
134.....	● التقديم
134	1- تقديم المسند إليه
140	2- تقديم المسند
143.....	● التأخير
143.....	1- تأخير المسند إليه
143.....	2- تأخير المسند
144.....	● تقديم متعلقات الفعل
148.....	الخاتمة
152.....	المصادر و المراجع
168.....	فهرس الموضوعات
	ملخص

ملخص:

إنّ ظاهرة الرتبة أو-التقديم والتأخير- كما إرتأى القدماء تسميتها في الدرس اللغوي، وجدناها حاضرة عند علمائنا قديما في فروع لغوية شتى بلاغية ونحوية و دلالية، وإذا التفتنا إلى الدرس الحديث وجدناها مدرجة ضمن قواعد التحويل في المدرسة التحويلية التوليدية، ممّا يفسح مجالا رحبا لإضافة لبنة جديدة تثمن ما توصل إليه الأوائل، وتستفيد من الدرس اللساني الحديث في هذا المجال وهذا ماسعيت إليه بطريقي هذا البحث الذي عنونته بـ: "مسألة الرتبة في الجملة العربية"، كونه موضوعا بكرأ.

وقد تطلب مني عرض خطة توزعت على أربعة فصول، وتمهيد يتقدمه، كل فصل يحوي عناصر فرعية، تتفاوت فيما بينها بحسب طبيعة المادة العلمية.

فأمّا التمهيد فقد شمل الحديث فيه عن كلّ من النحو والجملة وكيف وجد النحو العناية مالم تجده الجملة من طرف النحاة القدماء. بالإضافة إلى ذلك فقد تحدثت فيه عن نظام طرق الجملة وأقصد به نظام التأليف فيها، وهو ما يعرف بنظام الرتبة ووقفت على الدور الذي تلعبه بمعية قرائن آخر. حتى تحقق الترابط بين عناصر الجملة.

أمّا الفصل الأول: فقد خصّصته للحديث عن المراحل التي مرّت بها الجملة، وكذا الرتبة كظاهرة مدرجة ضمن الدراسات اللغوية النحوية منها والبلاغية.

وعن الفصل الثاني: فقد سعيت فيه لدراسة الجملة الإسمية أحد أنواع الجملة العربية متعرّضة في ذلك إلى ركنيها المبتدأ والخبر مع التعريف في ذات الوقت على مواقف وآراء العلماء حول حالات المنع والجواز، مثمّنة إياها بطبيعة الحال بالعلل والشواهد.

وبخصوص **الفصل الثالث:** فقد عرّجت فيه على دراسة الجملة الفعلية، واقفة على مسألة الخلاف الناشئ بين المدرستين البصرية والكوفية المتمركز أساساً حول فكرة الصدارة.

أمّا **الفصل الرابع:** فقد اخترت الحديث عن التقديم والتأخير كمسألة بلاغية وجدت وافر العناية عند علماء البلاغة. وحاولت في هذا الفصل أن أجمع ما انتهى إليه العلماء في هذا الشأن من أقوال تجمع كلها على أنه من أفضل ما اختصت به العربية من خصائص في أساليب التعبير عن أغراض متكلمها، كما ذكرت بطبيعة الحال حالات تقديم وتأخير كل من المسند والمسند إليه عنصر الجملة الأساسيين.